وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة وهران 2 محمد بن أحمد

Ministry of Higher Education and scientific research
University of Oran 2 Mohamed Ben Ahmed

السنة الأولى ليسانس
مزدوج جذع مشترك
تخصص اللغة الإنجليزية التطبيقية + العلاقات الدولية

سلسلة محاضرات لطلبة كلية الحقوق والعلوم السياسية

محاضرات في مقياس الاقتصاد السياسي

من إعداد الأستاذ جبران سفيان

Google Scholar :

ORCID :

كلية الحقوق والعلوم السياسية

2025/2024

الفهرس

قائمة المصطلحات 2

مقدمة: 7

المحور الأول: مفهوم علم الاقتصاد السياسي وموضوعاته 9

المحور الثاني: علاقة الاقتصاد السياسي بباقي العلوم الأخرى ومناهجه 20

المحور الثالث: المشكلة الاقتصادية والنشاط الاقتصادي 30

المحور الرابع: تاريخ ومدارس الفكر الاقتصادي 50

المحور الخامس: الأنظمة الاقتصادية 103

الخاتمة: 121

قائمة المراجع 123

قائمة المصطلحات

النظام الاقتصادي والسياسات الاقتصادية

المصطلح بالعربية	الترجمة بالإنجليزية	التعريف
الاقتصاد السياسي	Political Economy	**علم يدرس العلاقة بين السياسة والاقتصاد وتأثير السياسات على التوزيع والإنتاج.**
الرأسمالية	Capitalism	**نظام اقتصادي يعتمد على الملكية الخاصة وحرية السوق لتحقيق الأرباح.**
الاشتراكية	Socialism	**نظام اقتصادي يسعى إلى تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال ملكية جماعية أو حكومية.**
الليبرالية الاقتصادية	Economic Liberalism	**فلسفة تدعو إلى تقليص تدخل الدولة وفتح الأسواق للمنافسة الحرة.**
الليبرالية الجديدة	Neoliberalism	**نسخة حديثة من الليبرالية الاقتصادية تركز على الخصخصة وتقليل الإنفاق الحكومي.**
الدولة الريعية	Rentier State	**دولة تعتمد في اقتصادها على ريع مورد طبيعي واحد دون تنويع الإنتاج.**
الاقتصاد الريعي	Rentier Economy	**اقتصاد يعتمد على دخل خارجي غير ناتج عن الإنتاج، غالبًا من صادرات الموارد.**
رأسمالية الدولة	State Capitalism	**نمط اقتصادي تُدير فيه الدولة مشاريع رأسمالية وتستثمر في السوق.**
الخصخصة	Privatization	**تحويل ملكية المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص.**
. التخطيط المركزي	Central Planning	**تدخل الدولة في تحديد الإنتاج والأسعار والتوزيع في الاقتصاد**

السوق والآليات الاقتصادية

المصطلح بالعربية	الترجمة بالإنجليزية	التعريف
العرض والطلب	Supply and Demand	**قانون اقتصادي يحدد أسعار السلع بناءً على تفاعل الكمية المطلوبة والمعروضة.**
السوق	Market	**مكان أو نظام يتم فيه تبادل السلع والخدمات بين البائعين والمشترين.**

الاحتكار	Monopoly	**وضع تتحكم فيه شركة واحدة بسوق ما دون وجود منافسة حقيقية.**
المنافسة	Competition	**وجود عدة بائعين في السوق يسعون لجذب المستهلكين وتحسين المنتجات.**
السوق السوداء	Black Market	**سوق غير قانوني تباع فيه سلع محظورة أو بأسعار مخالفة للقانون.**
اقتصاد الظل	Informal Economy	**الأنشطة الاقتصادية غير المسجلة لدى الدولة ولا تخضع للضرائب.**

السياسات المالية والنقدية

المصطلح بالعربية	الترجمة بالإنجليزية	التعريف
السياسات المالية	Fiscal Policies	**سياسات تتعلق بالإنفاق الحكومي والضرائب لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.**
السياسات النقدية	Monetary Policies	**إجراءات يتخذها البنك المركزي لتنظيم المعروض النقدي ومعدل الفائدة.**
الضرائب	Taxes	**مبالغ مالية تفرضها الدولة على الأفراد والشركات لتمويل نفقاتها العامة.**
الإنفاق العام	Public Spending	**ما تنفقه الدولة على الخدمات والمشاريع العامة كالتعليم والصحة والبنية التحتية.**
البنك المركزي	Central Bank	**مؤسسة مالية تدير السياسة النقدية للدولة وتتحكم في إصدار العملة.**

النمو والتنمية الاقتصادية

المصطلح بالعربية	الترجمة بالإنجليزية	التعريف
النمو الاقتصادي	Economic Growth	**زيادة في الناتج المحلي الإجمالي للدولة خلال فترة زمنية معينة.**
التنمية الاقتصادية	Economic Development	**عملية تحسين مستدامة لمستوى معيشة الأفراد والبنية الاقتصادية في المجتمع.**
التنمية البشرية	Human Development	**تحسين القدرات البشرية مثل التعليم والصحة والدخل لرفع جودة حياة الإنسان.**

التنمية المستدامة	Sustainable Development	**تنمية تلبي حاجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها.**
التنمية غير المتوازنة	Uneven Development	**تفاوت في النمو بين مناطق أو فئات اجتماعية، يؤدي إلى فجوات تنموية.**

الأزمات والمؤشرات الاقتصادية

المصطلح بالعربية	الترجمة بالإنجليزية	التعريف
الناتج المحلي الإجمالي	Gross Domestic Product (GDP)	**القيمة الإجمالية للسلع والخدمات المنتجة داخل بلد خلال سنة معينة.**
. التضخم	Inflation	**ارتفاع مستمر في مستوى الأسعار يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود**
الركود	Stagnation	**توقف النمو الاقتصادي لفترة طويلة مع بطء النشاط الإنتاجي والاستهلاك.**
الانكماش الاقتصادي	Economic Recession	**تراجع في الناتج المحلي وزيادة البطالة، يحدث عادة بعد صدمات اقتصادية.**
الفقر	Poverty	**حالة عدم القدرة على تلبية الحاجات الأساسية للعيش الكريم مثل الغذاء والسكن.**
عدم المساواة الاقتصادية	Economic Inequality	**تفاوت في توزيع الدخل والثروة بين الأفراد أو المجموعات في المجتمع.**
إعادة توزيع الدخل	Income Redistribution	**تدخل الدولة لإعادة توزيع الدخل لتحقيق عدالة اجتماعية وتقليل الفجوات.**

السلطة والدولة والنفوذ

المصطلح بالعربية	الترجمة بالإنجليزية	التعريف
السيادة الاقتصادية	Economic Sovereignty	**قدرة الدولة على التحكم الكامل في اقتصادها دون تدخل خارجي.**
الأمن الاقتصادي	Economic Security	**قدرة الدولة على ضمان توفر الموارد والوظائف والاستقرار لمواطنيها.**
النفوذ السياسي	Political Influence	**تأثير القوى الاقتصادية أو الاجتماعية في صنع القرار السياسي.**
الرأسمال السياسي	Political Capital	**مقدار النفوذ الذي يمتلكه فاعل سياسي نتيجة الشعبية أو العلاقات أو الإنجازات.**

. مصالح النخبة	Elite Interests	**الفوائد أو الأهداف التي تسعى الطبقات العليا لتحقيقها عبر السياسة والاقتصاد**
العقد الاجتماعي	Social Contract	**الاتفاق الضمني بين الحاكم والمحكوم لتحديد الحقوق والواجبات في المجتمع.**

العلاقات الاقتصادية الدولية والتجارة

المصطلح بالعربية	الترجمة بالإنجليزية	التعريف
العولمة الاقتصادية	Economic Globalization	**تكامل اقتصادي عالمي يتمثل في حرية انتقال السلع، الخدمات، رؤوس الأموال، والتكنولوجيا.**
التجارة الحرة	Free Trade	**نظام تجاري لا تفرض فيه الدول قيودًا أو رسومًا جمركية على الاستيراد والتصدير.**
الحمائية التجارية	Trade Protectionism	**سياسات اقتصادية تهدف إلى حماية المنتجات الوطنية من المنافسة الخارجية.**
سعر الصرف	Exchange Rate	**القيمة التي تُحدد بها العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية.**
الدين العام	Public Debt	**مجموع القروض التي تقترضها الدولة لتمويل نفقاتها وتسدّدها لاحقًا بفوائد.**
الفاعلون غير الحكوميين	Non-State Actors	**جهات تؤثر في الاقتصاد والسياسة دون أن تكون تابعة لحكومات، مثل الشركات متعددة الجنسيات.**

النظريات والمدارس الاقتصادية

المصطلح بالعربية	الترجمة بالإنجليزية	التعريف بالعربية
الاقتصاد الكينزي	Keynesian Economics	**مدرسة اقتصادية تدعو لتدخل الدولة في السوق لتفادي الكساد وتحفيز الطلب الكلي.**
الاقتصاد النيوكلاسيكي	Neoclassical Economics	**مدرسة تركز على التوازن بين العرض والطلب وتحليل القرارات الفردية في السوق.**
نظرية القيمة	Theory of Value	**نظرية تدرس مصدر وقيمة السلع، وتختلف حسب المدرسة (قيمة عمل، منفعة، إلخ).**
التبعية الاقتصادية	Economic Dependency	**وضع تعتمد فيه الدول النامية على الدول المتقدمة في الموارد والتكنولوجيا والتجارة.**
الهيمنة الاقتصادية	Economic Hegemony	**سيطرة دولة أو مجموعة على النظام الاقتصادي الدولي ومؤسساته.**

مراكز النفوذ	Power Centers	**القوى الكبرى التي تتحكم في قرارات الأسواق والسياسات الدولية.**

المؤسسات والحوكمة

المصطلح بالعربية	الترجمة بالإنجليزية	التعريف بالعربية
المؤسسات الاقتصادية	Economic Institutions	**القواعد والمنظمات التي تنظم النشاط الاقتصادي (كالبنوك، الضرائب، القوانين).**
الحوكمة الاقتصادية	Economic Governance	**آليات وممارسات تنظيم النشاط الاقتصادي داخل الدولة أو في النظام العالمي.**
الفاعلية الاقتصادية	Economic Efficiency	**القدرة على تخصيص الموارد بأفضل طريقة ممكنة لتحقيق أقصى فائدة بأقل تكلفة**
القوى العاملة	Labor Force	**مجموع الأشخاص القادرين والراغبين في العمل، سواء كانوا يعملون أو يبحثون عن عمل**
العرض الكلي	Aggregate Supply	**مجموع السلع والخدمات التي تنتجها الدولة في فترة زمنية معينة**
الطلب الكلي	Aggregate Demand	**إجمالي الإنفاق على السلع والخدمات في الاقتصاد خلال فترة معينة.**

مقدمة:

لقد شهد العالم منذ بزوغ الحضارات البشرية الأولى تراكما في الخبرات والمعارف حول كيفية تنظيم الموارد وإشباع الحاجات الإنسانية، وهو ما شكل لاحقا ما يعرف اليوم بـ "الاقتصاد السياسي"، هذا الأخير لا يعد مجرد علم يدرس الإنتاج والتوزيع والاستهلاك فحسب، بل هو نتاج لتفاعل معقد بين المجتمع والبنى الاقتصادية، ضمن سياق تاريخي واجتماعي وثقافي متغير، فالاقتصاد السياسي هو ذلك العلم الاجتماعي الذي يعنى بدراسة الظواهر الاقتصادية في بعدها الاجتماعي، ويتناول بالدراسة سلوك الإنسان في سياق ندرة الموارد وتعدد الحاجات، محاولا إيجاد التوازن بين الوسائل المتاحة والغايات المرجوة.

وفي ظل هذا الفهم، لا يمكن النظر إلى الاقتصاد السياسي بمنأى عن العلوم الاجتماعية الأخرى، كعلم الاجتماع والعلوم السياسية والقانون، إذ تربطه بها علاقة تكاملية، وتظهر هذه العلاقة مدى تعقيد الظاهرة الاقتصادية وتشابكها مع الواقع الاجتماعي والسلطوي والتنظيمي للمجتمع، فالتحولات الاقتصادية سواء كانت ناجمة عن تغير في وسائل الإنتاج أو في الأنظمة السياسية والاجتماعية، لطالما كانت المحرك الرئيس في إعادة تشكيل المجتمعات وتوجهاتها العامة.

وقد أدرك الفكر الاقتصادي، لا سيما في العصر الحديث، أهمية فهم الاقتصاد في إطار شامل ومركب، لا يقتصر على الظواهر المعزولة، بل ينطلق من نظرة كلية تستوعب السياقات البنيوية التي تنشأ فيها العلاقات الاقتصادية، ولهذا أصبح من الضروري في مقياس الاقتصاد السياسي أن يدرس بشكل يربط بين النظرية والممارسة، وبين التحليل المجرد والواقع العملي.

ينقسم التحليل الاقتصادي إلى فرعين أساسيين: التحليل الاقتصادي الجزئي الذي يهتم بسلوك الوحدات الفردية (الأفراد، الشركات)، والتحليل الاقتصادي الكلي الذي يعنى بدراسة المتغيرات الكبرى كالدخل القومي، التضخم، البطالة والنمو الاقتصادي، وفي قلب هذا الانقسام يقف الاقتصاد السياسي كأداة تحليلية لفهم كيفية تأثير القوى السياسية والاجتماعية في العملية الاقتصادية، والعكس بالعكس.

إن تدريس هذا المقياس يهدف إلى تمكين الطلبة من بناء قاعدة معرفية متينة في المفاهيم الاقتصادية الأساسية، وربطها بالواقع السياسي والاجتماعي، بما يعزز قدرتهم على تحليل القضايا الاقتصادية الوطنية والدولية بمنهج نقدي وموضوعي.

- **الأهداف التعليمية للمقياس:**

- التعرف على المفاهيم الأساسية في الاقتصاد السياسي (كالندرة، الحاجات، الموارد، النظام الاقتصادي).
- استيعاب مراحل تطور الفكر الاقتصادي والمدارس الاقتصادية الكبرى.
- تفسير العلاقة بين الاقتصاد والسياسة داخل المجتمعات.
- شرح الفرق بين التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي.
- تطبيق المفاهيم الاقتصادية على حالات واقعية (مثل تحليل دور الدولة في الاقتصاد).
- تحليل الأزمات الاقتصادية في ضوء أدوات الاقتصاد السياسي.
- تفكيك بنية النظام الاقتصادي لفهم ديناميكيات السوق والتدخلات السياسية.
- تحليل العلاقات بين الأنظمة الاقتصادية والسياسات العامة.
- اقتراح حلول اقتصادية مستندة إلى تحليل السياسات العامة.
- بناء نماذج تفسيرية تربط بين المتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.
- نقد السياسات الاقتصادية من منظور العدالة والكفاءة والفعالية.
- تقييم الاختيارات الاقتصادية المتخذة في دول معينة بناء على معايير علمية وواقعية.

المحور الأول: مفهوم علم الاقتصاد السياسي وموضوعاته

الاقتصاد هو نظام متكامل يساهم في فهم الاتجاهات التاريخية، وتحليلها، والتنبؤ بالمستقبل وعلى الرغم من أهمية تحديد مفهوم علم الاقتصاد السياسي، إلا أن تعريفه هو أكثر صعوبة من غيره، وذلك بسبب تباين الاتجاهات الفكرية للاقتصاديين، حيث تنشأ اختلافاتهم غالبا من تباين وجهات نظرهم حول ماهية الاقتصاد السياسي، ويعود هذا الأمر إلى عدة أسباب، من بينها:

1. اختلاف مناهج التحليل الاقتصادي، إلى جانب التباين في تحديد طبيعة علم الاقتصاد نفسه.
2. كون الاقتصاد السياسي علما حديث النشأة نسبيا، حيث انفصل عن العلوم الاجتماعية الأخرى منذ أكثر من قرنين، ومع ذلك لا يزال مستمرا في توسيع آفاقه وتحديد معالمه، رغم أن البحث فيه بدأ منذ زمن بعيد.

وقبل التطرق إلى تعريف علم الاقتصاد وخصائصه التي تميزه عن غيره من العلوم الاجتماعية، وكذلك مناهجه البحثية، سنناقش في البداية جذور/ أصل نشأة علم الاقتصاد ومفهومه.

أولا: الاقتصاد السياسي: النشأة والمفهوم

يحمل مصطلح "الاقتصاد السياسي" دلالات متعددة، قد تكون في بعض الأحيان متناقضة أو غامضة، وغالبا ما يستخدمه عامة الناس في أحاديثهم ومقالاتهم بطريقة توحي بأنه مصطلح واضح ومتفق عليه، غير أن مفهومه الحقيقي يختلف باختلاف السياقات التي يستخدم فيها.

1.1 جذور علم الاقتصاد السياسي

يعود أصل مصطلح "الاقتصاد السياسي" تاريخيا إلى الكلمات الإغريقية التالية: **Oikos** التي تعني "منزل"، **Nomos** التي تعني "قانون"، و**Politikos** التي تعني "اجتماعي"، وهو مصطلح يوناني والذي ينصرف الى "إدارة الموارد داخل المجتمعات"، حيث كان يستخدم لوصف

القواعد والأسس التي تحكم تنظيم الشؤون الاقتصادية والسياسية في الدولة[1]، ويرجع بعض الباحثين جذور مصطلح "الاقتصاد السياسي" إلى عام 362 ق.م، حيث ظهر مصطلح "الاقتصاد" لأول مرة في مؤلف "القواعد أو القوانين" للفيلسوف الإغريقي زينوفون (430 – 354 ق.م)، وقد اشتق المصطلح من الكلمتين الإغريقيتين "أويكوس **(oikos)** "التي تعني "العائلة" و"ناموس **(nomos)** "التي تعني "القانون"، مما يشير إلى القواعد التي تنظم إدارة المنزل وشؤونه[2].

فيما بعد، انتقل المصطلح إلى اللغات الأوروبية، حيث ظهر في الفرنسية تحت اسم **(Économie)**، ومن ثم انتقل إلى الإنجليزية بصيغة **(Economy)** وقد استخدم **Xenophon** زينوفون المصطلح في سياق تحليل العلاقات الإنتاجية على مستوى الأسرة، متناولا توزيع الأدوار بين الزوج والزوجة في المنزل والمزرعة، في محاولة للتمييز بين المهام الفنية، الدينية، والمعيشية[3].

وبذلك، فإن مفهوم الاقتصاد في بداياته كان يرتبط بإدارة الموارد المنزلية، قبل أن يتوسع ليشمل التحليل الجزئي لعلاقات الإنتاج ثم يتطور ليصبح علما مستقلا يعنى بدراسة النظم الاقتصادية والسياسية على نطاق أوسع.

لم يبدأ استخدام مصطلح "الاقتصاد السياسي" كمفهوم مستقل حتى أوائل القرن السابع عشر، ويعود الفضل في ذلك إلى الاقتصادي الفرنسي أنطوان دو مونكريتيان **(Antoine de Montchrétien)**، الذي يعد أول من استخدم هذا التعبير، ففي عام 1615 نشر كتابه الشهير "المطول في الاقتصاد السياسي"**(Traité d'économie politique)** ، كان هدف مونكريتيان من هذا الكتاب هو **تحديد السياسات التي ينبغي للدولة اتباعها لتعزيز ثرواتها**، مما يعكس تأثره بالفكر المركنتيلي الذي كان سائدا آنذاك، وقد شكل هذا العمل نقطة تحول

---

[1] Mohamed H. Dowidar, **L'économie politique une science sociale**, édition François Maspero, Paris, 1981, P : 15.

[2] البطراوي تامر، **أبحاث في الاقتصاد السياسي**، الإسكندرية: دار بيبول الأزاريطة، 2017، ص 6-7.

[3] أوسكار لانج، **الاقتصاد السياسي، القضايا العامة**، تر: راشد البراوي، مصر: دار المعارف، 1966، ص 24.

أساسية في تطور علم الاقتصاد السياسي، حيث بدأ ينظر إليه كعلم يهتم بإدارة شؤون الدولة الاقتصادية، وليس فقط بتنظيم الموارد على مستوى الأفراد أو الأسر[1].

انتقل مصطلح "الاقتصاد السياسي" من فرنسا إلى بريطانيا بفضل مساهمات عدد من الاقتصاديين، مثل ويليام بيتي **(William Petty)** وجون ستيوارت ميل **(John Stuart Mill)** ومع تطور النظام الرأسمالي وازدياد التركيز على الفرد بدلا من الدولة، بدأ الاقتصاديون في التخلي عن كلمة "السياسي"، لتصبح التسمية مقتصرة على "الاقتصاد" فقط، وذلك للتأكيد على أن الدراسة باتت تركز على سلوك الأفراد والأسواق بدلا من السياسات الحكومية، وكان أول من دعا إلى هذا التغيير هو الاقتصادي الفرنسي ألفريد مارشال (**Alfred Marshall**) في عام 1890، حيث قدم في كتابه "مبادئ الاقتصاد" (**Principles of Economics**) طرحا جديدا يركز على التحليل الجزئي للأسواق، متجنبا الطابع السياسي للاقتصاد، وبذلك أصبح "علم الاقتصاد" هو المصطلح السائد في الدول الأنجلوسكسونية، بينما ظل مصطلح "الاقتصاد السياسي" مستخدما في بعض السياقات الأكاديمية والتحليلية[2].

في ظل تزايد تدخل الدولة في الشؤون العامة، استمرت العلاقة الوثيقة بين **الاقتصاد** و**السياسة، مما** جعل مصطلح "**الاقتصاد السياسي** "يحتفظ بأهميته في الفكر الاقتصادي والتطبيق العملي، والدليل على ذلك هو عودة العديد من الاقتصاديين المعاصرين إلى استخدام هذا المصطلح مرة أخرى، مثل الفقيه والاقتصادي الفرنسي **ريمون بار(Raymond Barre)** ، الذي أعاد إحياء المصطلح من خلال كتابه "**الاقتصاد السياسي" Économie) Politique)**، الذي نشر عام 1959 وقد عكس هذا العمل استمرار الاهتمام بتحليل الاقتصاد من منظور شامل يدمج بين الجوانب الاقتصادية والسياسية[3]، وغيره من المفكرين والباحثين أمثال **Oskar Lange** في كتابه "الاقتصاد السياسي" سنة 1962، وكذلك

---

[1] Mohamed H. Dowidar, Ibid, PP : 15, 16.

[2] خالد سعد زغلول، **الاقتصاد السياسي**، مصر: دار الوفاء القانونية، ط1، 2001، ص 51.

[3] Barre, Raymond. **Économie Politique**, Paris : Presses Universitaires de France,1959, P : 677.

الاقتصادي المصري "محمد دويدار" في كتابه "مبادئ الاقتصادي السياسي" سنة 1993، والاقتصادي الجزائري "عبد اللطيف بن أشنهو" في كتابه "مدخل إلى الاقتصاد السياسي" سنة 1984 .

2.1 مفهوم علم الاقتصاد السياسي

يعد مفهوم العلم أحد المفاهيم الأساسية في الدراسات المعاصرة، خاصة في ظل الجدل المستمر حول مدى إمكانية حصر علم الاقتصاد في الجانب التجريبي، ومدى علمية البحوث الاجتماعية والإنسانية التي تتناول سلوك الأفراد والمجتمعات، ويلاحظ أن هذا الاتجاه في تعريف العلم قد نشأ نتيجة التطور التاريخي والخبرة الغربية في التعامل مع هذا المفهوم، مما أثر على طريقة تصنيف العلوم بين تجريبية وإنسانية، وفي هذا السياق سيتم استعراض أهم التعريفات التي طرحت حول علم الاقتصاد، بهدف توضيح طبيعته ومدى انتمائه إلى العلوم التجريبية أو الاجتماعية.

1.2.1 تعريف علم الاقتصاد السياسي

لم يتفق الاقتصاديون على تعريف موحد لعلم الاقتصاد السياسي، حيث تنوعت التعريفات تبعا للنظم الاقتصادية التي ينتمي إليها المفكرون، بالإضافة إلى التأثيرات الفكرية لكل باحث ومدرسته الاقتصادية، وبناء على ذلك ظهرت عدة تعريفات تعكس مختلف الاتجاهات الاقتصادية، ومن أبرزها:

أ. **التعريف الكلاسيكي**: عرفوا الاقتصاد السياسي على أنه: "علم يهتم بدراسة إنتاج السلع وتوزيعها وتوزيع المدخولات وكذلك الاستهلاك" في حين يرى آدم سميث **(Adam Smith)** أن الاقتصاد السياسي هو "العلم الذي يدرس طبيعة ثروة الأمم وأسبابها"، حيث ركز على الإنتاج والتبادل كأساس لرفاهية المجتمع[1] ، وفي نفس السياق عرفه جان باتيست ساي **(Jean-Baptiste Say)** ، في كتابه "المطول في الاقتصاد السياسي **(Traité d'économie politique)** "الذي نشره عام 1830 على أنه

[1] محمد أحمد الرزاز، **مبادئ الاقتصاد السياسي**، القاهرة: دار النهضة العربية، 2011، ص ص 11-13.

"هو ذلك العلم الذي يدرس كيفية تشغيل وتوزيع واستهلاك الخيرات التي تلبي رغبات المجتمع."[1]

ب. **التعريف الماركسي:** يعتبر كارل ماركس **(Karl Marx)** أن الاقتصاد السياسي هو "دراسة العلاقات الاجتماعية في إطار الإنتاج المادي"، مؤكدا على دور الصراع الطبقي والملكية في تحديد تطور الأنظمة الاقتصادية، وقد تنوعت المدارس الفكرية التي ساهمت في تحديد مفهوم علم الاقتصاد السياسي، حيث ارتبطت كل مدرسة بأسسها الفلسفية والاقتصادية، ومن أبرز هذه الاتجاهات:

- **الفلسفة الكلاسيكية الألمانية:** من بين روادها لودفيغ فيورباخ **(Ludwig Feuerbach)**، الذي نشر عام 1840 كتابه "نقد التاريخ"، حيث ناقش تطور الفكر البشري وتأثير العوامل الاقتصادية على التاريخ[2].
- **الاقتصاد السياسي الإنجليزي:** يرتبط هذا الاتجاه بالاقتصاديين الكلاسيكيين مثل[3]:
  - آدم سميث **(Adam Smith)**، الذي نشر عام 1776 كتابه الشهير "بحث في طبيعة وأسبابها ثروة الأمم **(An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations)** ووفقا لسميث، فإن علم الاقتصاد هو ذلك العلم الذي يساعد الإنسان على التأثير في الطبيعة وتحقيق ثراء الأمم، حيث ركز على آليات السوق واليد الخفية في تنظيم الاقتصاد.
  - ديفيد ريكاردو**(David Ricardo)** ، الذي قدم إسهامات مهمة حول نظرية القيمة والعمل، إضافة إلى نظريته حول الريع الاقتصادي.
- **الاشتراكية الفرنسية المثالية:** ارتبط هذا الاتجاه بأفكار الثورة الفرنسية، ومن أبرز **ممثليه**[4]:

---

[1] SAY Jean-Baptiste, **Traité d'économie politique**, Institut Coppet, Paris, 2011, P 08. (Œuvre diffusée par l'Institut Coppet, Paris).

[2] Jean-Christophe Angaut, Un Marx feuerbachien?, Renault, Emmanuel;. Lire les Manuscrits de 1844, PUF, Pagination non précisée, 2008. P : 02.

[3] أحمد محمد مندور، **مقدمة في الاقتصاد**، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2004، ص 08.

[4] نفس المرجع.

- سان سيمون**(Saint-Simon)** ، الذي نشر كتابا بعنوان "نقد الاقتصاد السياسي"، حيث سعى إلى وضع قوانين تحكم عملية الإنتاج والتوزيع، مؤكدا على أهمية الإدارة الاقتصادية العادلة.
- فريدريك إنجلز**(Friedrich Engels)** ، الذي عرف علم الاقتصاد السياسي بأنه: "علم القوانين التي تهيمن على الإنتاج والوسائل المادية وتبادلها في المجتمع البشري".

تعكس هذه الاتجاهات الفكرية تطور مفهوم الاقتصاد السياسي عبر الزمن، حيث انتقل من التركيز على إنتاج الثروة في الفكر الكلاسيكي إلى تحليل العلاقات الاقتصادية والاجتماعية في الفكر الاشتراكي، مما ساهم في بناء الأسس الحديثة لعلم الاقتصاد السياسي.

أ. **التعريف النيوكلاسيكي**: مع ظهور المدرسة النمساوية في سبعينيات القرن التاسع عشر (1870)، حاول الكلاسيكيون الجدد إعادة صياغة المفاهيم الاقتصادية بأسلوب يركز على السلوك الفردي، في مقابل التحليل الكلي الذي تبناه الكلاسيكيون والماركسيون[1]، فقد عرف ألفريد مارشال (**Alfred Marshall**) الاقتصاد بأنه "العلم الذي يدرس السلوك الإنساني فيما يتعلق بالاستخدام الأمثل للموارد المحدودة"، مما يعكس تركيزه على تحليل السوق والتوازن بين العرض والطلب، ولعل المنطلقات الأساسية للفكر النمساوي تتمثل في[2]:

✎ الفرد هو أساس التحليل الاقتصادي: بخلاف الكلاسيكيين والماركسيين الذين اهتموا ببنية النظام الاقتصادي، اعتبر النمساويون أن النظام الاقتصادي هو نتيجة تراكم السلوكيات العقلانية للأفراد.

✎ السلوك العقلاني للأفراد: وتتمثل:

- المستهلكون: يسعون إلى تحقيق أقصى إشباع لرغباتهم باستخدام الموارد المتاحة.
- المنتجون: يهدفون إلى تحقيق أقصى ربح ممكن عبر تخصيص الموارد بكفاءة.

---

[1] إيمون باتلر، **المدرسة النمساوية في الاقتصاد: مقدمة موجزة**، تر: محمد فتحي خضر، القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2013، ص 12.

[2] جواد كاظم البكري، "دورات الأعمال في المدرسة النمساوية، مع إشارة إلى نموذج قائمة الكلف الصغيرة"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 02، ع 09، 2008، ص 145

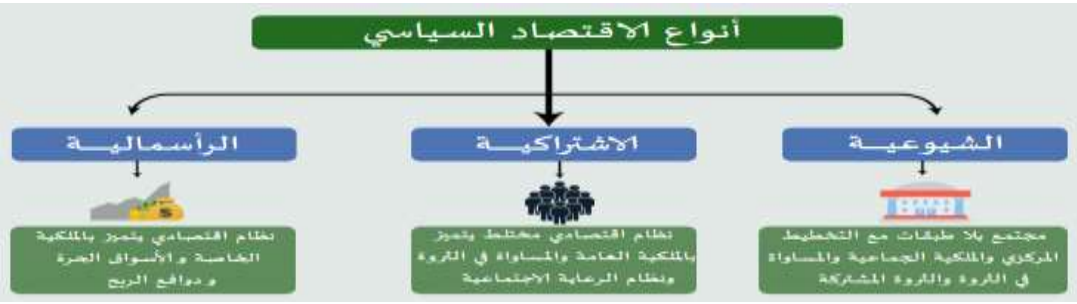
- السوق هي الآلية التنظيمية: يرى الكلاسيكيون الجدد أن السوق تلعب دورا مركزيا في ضبط التفاعلات الاقتصادية، حيث يتم تحقيق التوازن بين العرض والطلب من خلال آلية السعر.

بناء على هذه المبادئ، عرف الكلاسيكيون الجدد الاقتصاد بأنه: "علم الاختيارات (المفاضلات) الفعالة."[1]، بمعنى آخر هو العلم الذي يدرس كيفية اتخاذ الأفراد قرارات عقلانية في تخصيص الموارد النادرة لتحقيق أقصى منفعة ممكنة.

في ظل تعدد التعاريف المرتبطة بالاقتصاد السياسي يقدم ليونيل روبنز Lionel Robbins تعريفا شاملا حيث عرفه على أنه: "الاقتصاد هو العلم الذي يدرس السلوك البشري كعلاقة بين الغايات والوسائل النادرة التي لها استخدامات بديلة"، ومن هذا التعريف الذي قدمه ليونيل روبنز Lionel Robbins ينبثق التعريف المعاصر للاقتصاد[2].

يعد الاقتصاد السياسي مجالا متعدد التخصصات يستكشف التفاعلات بين السياسة والاقتصاد، كما يدرس أنواع الاقتصاد السياسي، ويحلل كيف تؤثر السياسات الحكومية، والمؤسسات، والعمليات السياسية على الأنظمة الاقتصادية، وتوزيع الثروة، وتخصيص الموارد، ورفاهية المجتمع، وكيف تتأثر بها، وقد حدد Oleksandra Mamchii أنواع الاقتصاد السياسي في الشكل التالي:

الشكل رقم 01 يوضح أنواع الاقتصاد السياسي



Source : Oleksandra Mamchii, "Understanding the Diverse Types of Political Economy", Published on October 11, 2023, available site web 21/02/2025, time 06:00 p.m, https://bestdiplomats.org/types-of-political-economy/

[1] جواد كاظم البكري، نفس المرجع.

[2] Bhekuzulu Khumalo, "Defining Economics in the Twenty First Century", International Advances in Economic Research, Vol 18, issue 01, 2012, P: 599.

ويمكن تلخيص مجمل التعريفات المتعلقة بالاقتصاد السياسي من مختلف الجوانب والزوايا في الجدول التالي:

الجدول رقم 01 يوضح مختلف تعريفات الاقتصاد السياسي

المفهوم	التعريف
علم الاقتصاد	دراسة كيفية تخصيص الموارد النادرة لتحقيق أقصى استفادة من احتياجات الأفراد والمجتمعات.
باعتباره علم الثروة	يهتم بدراسة كيفية توليد الثروة وتوزيعها واستهلاكها، وهو المفهوم الكلاسيكي للاقتصاد.
باعتباره علم المبادلة	يركز على عمليات التبادل التجاري وتأثير الأسعار والسوق والعرض والطلب في تخصيص الموارد.
باعتباره علم الاختيار والندرة	يدرس كيفية اتخاذ الأفراد قراراتهم الاقتصادية في ظل الموارد المحدودة والاحتياجات غير المحدودة.
باعتباره علم إدارة الموارد النادرة	يهتم بكيفية تخصيص واستخدام الموارد المتاحة بطريقة تضمن تحقيق أقصى فائدة للمجتمع.
باعتباره العلم الذي يدرس ظواهر الإنتاج والتوزيع	يبحث في كيفية إنتاج السلع والخدمات وتوزيعها بين الأفراد والمؤسسات وفقا للأنظمة الاقتصادية المختلفة.
المفهوم العضوي للاقتصاد السياسي	يرى الاقتصاد كجزء من المجتمع يعتمد على تفاعلاته ومؤسساته المختلفة، متأثرا بالسياسة والثقافة والعوامل الاجتماعية.
المفهوم الإنساني للاقتصاد السياسي	يركز على الأبعاد الاجتماعية والإنسانية في الاقتصاد، ويسعى لتحقيق العدالة الاقتصادية والرفاه الاجتماعي والتنمية المستدامة.

ثانيا: خصائص علم الاقتصاد السياسي ومجالاته

1.2 خصائص علم الاقتصاد السياسي

من خلال التعاريف المتعددة لمختلف المدارس الاقتصادية، نحاول أن نستنتج بعض الخصائص التي يتميز بها علم الاقتصاد، وهي كما يلي[1]:

[1] أبو حمد رضا صاحب، **الخطوط الكبرى في الاقتصاد الوضعي**، عمان: دار مجدلاوي للنشر، 2006، ص 31.

- علم الاقتصاد هو فرع من فروع العلوم الاجتماعية، الذي يهتم بتحليل الأنشطة التجارية، وبمعرفة كيفية إنتاج السلع والخدمات وتوزيعها وتوزيع المدخولات، وكذلك الاستهلاك.
- يتميز علم الاقتصاد بأن قوانينه تدرس تطور نمط الإنتاج لفهمه ويقدم لنا في نفس الوقت تفسيرات حول تطور المجتمعات البشرية، فالبعض يردها لقوى غيبية منفصلة عن واقعنا والبعض يقول إن التاريخ يحركه الزعماء والرؤساء والملوك بشكل أساسي، بينما رأى ماركس أن أصل التطور يعود إلى العمل والإنتاج والعلاقات التي تتشكل في ظل العملية الإنتاجية.
- إن الحاجة إلى علم الاقتصاد تعود إلى حتمية ارتباط الإنسان في أي مكان وزمان بالمشكلة الاقتصادية.
- تسهل مصطلحات علم الاقتصاد وتوضح المشكلات الاقتصادية وتساعد على إيجاد فهم موحد للظواهر الاقتصادية.
- إنه العلم الذي يتتبع قوانين الظواهر الاقتصادية في المجتمع، وينشأ عن العمليات المشتركة للبشرية لإنتاج الثروة بقدر ما لا يتم تعديل هذه الظواهر من خلال السعي وراء أي شيء آخر.
- الاقتصاد هو دراسة للشخص في الأعمال العادية للحياة، حيث يستفسر عن كيف يحصل على دخله وكيف يستخدمه، وهكذا فإنه من جانب دراسة الثروة وعلى الجانب الآخر والأهم، جزء من دراسة الإنسان.
- الاقتصاد علم يهتم بدراسة السلوك الإنساني كعلاقة بين الأهداف والوسائل المحدودة ذات الاستخدامات المختلفة.

2.2 مجالات ومكونات الاقتصاد السياسي

ينقسم علم الاقتصاد السياسي إلى قسمين: الاقتصاد السياسي الكلاسيكي Classical Political Economy والاقتصاد السياسي الحديث Modern Political Economy، حيث يدرس الاقتصاد السياسي الكلاسيكي أعمال الفلاسفة مثل مكيافيلي Machiavelli وآدم سميث Adam Smith وكارل ماركس Karl Marx، ومن ناحية أخرى يدرس الاقتصاد

السياسي الحديث أعمال الفلاسفة والاقتصاديين وعلماء السياسة المعاصرين مثل جون ماينارد كينز John Maynard Keynes وميلتون فريدمان Milton Freidman وفريدريك هايك Friedrich Hayek [1]

وتتأثر دراسة الاقتصاد السياسي بنظرية الألعاب (Game Theory)، حيث تتضمن مجموعات مختلفة تتنافس على الموارد المحدودة والسلطة التي تقيم السياسات التي ستوفر النتائج الأكثر فائدة، كما أنها تتعلق بقدرة الاقتصاد على تحقيق النتائج المرجوة، حيث تركز دراسة الاقتصاد السياسي على ثلاثة مجالات رئيسية[2]:

أ. **دراسة متعددة التخصصات**: من وجهة نظر متعددة التخصصات يركز الاقتصاد السياسي على الاقتصاد وعلم الاجتماع والعلوم السياسية لفهم كيفية تأثير الأنظمة الاقتصادية والمؤسسات السياسية والبيئة على بعضها البعض، حيث تشمل المجالات الثلاثة للدراسة متعددة التخصصات النماذج الاقتصادية للعمليات السياسية، والاقتصاد السياسي الدولي وكيف يؤثر على العلاقات الدولية، وتخصيص الموارد في الأنظمة الاقتصادية المختلفة.

ب. **الاقتصاد السياسي الجديد**: يتعامل مجال الاقتصاد السياسي الجديد مع السياسات الاقتصادية باعتبارها اعتقادا أو فعلا يجب مناقشته بشكل أعمق وليس كإطار عمل يحتاج إلى تحليل، وهو يجمع بين أيديولوجيات الاقتصاد الكلاسيكي والتطورات الجديدة في مجال السياسة والاقتصاد، ويرفض هذا النهج المثل القديمة بشأن الوكالات ومصالح الدول والأسواق، ويهدف إلى تشجيع المناقشات السياسية حول رغبات واحتياجات المجتمع.

ت. **الاقتصاد السياسي الدولي**: تدرس دراسة الاقتصاد السياسي الدولي – والمعروفة أيضا باسم الاقتصاد السياسي العالمي–، العلاقة بين الاقتصاد والعلاقات الدولية، وهي تستخدم أفكارا من الاقتصاد وعلم الاجتماع والعلوم السياسية، ويركز الاقتصاد

[1] _____," Political Economy", CFI Team, available site web 22/02/2025, time 15:50 a.m https://corporatefinanceinstitute.com/resources/economics/political-economy/

[2] Ibid.

السياسي الدولي على كيفية استخدام الدول والمؤسسات للتفاعلات الاقتصادية العالمية لتشكيل الأنظمة السياسية.

3.2 العوامل المؤثرة في سلوك الاقتصاد السياسي

يهتم خبراء الاقتصاد السياسي كثيرا بالمكاسب والخسائر التي تترتب على تنفيذ سياسة معينة، وهذا يمنحهم فكرة عن المجموعات التي تدعم هذه السياسة والمجموعات التي لا تدعمها، كما يدرسون كيف يزيد الأفراد من منفعتهم من خلال المشاركة في النشاط السياسي، حيث يستخدم رأس المال والعمالة للتأثير على العمليات السياسية وتوليد نتائج السياسات بأقصى قدر من الفائدة، ويتشكل السلوك السياسي في الاقتصاد من خلال[1]:

أ. الاهتمامات: وتشمل هذه المصالح مصالح الأفراد والجماعات القادرة على استخدام سلطتها للتأثير على السياسة، ويميل الأفراد في الحكومة إلى تعزيز مصالحهم الاقتصادية والسياسية التي من شأنها أن تساعدهم على الاحتفاظ بالسلطة، أما الأشخاص خارج الحكومة فهم غالبا أكثر اهتماما بنتائج السياسات الاقتصادية التي يتم تنفيذها.

ب. الأفكار: تعتبر الأفكار مؤثرا مهما على السياسة، بالإضافة إلى المصالح الاقتصادية والسياسية، ومن المفترض أن الأفراد **أنانيون وعقلانيون** وأنهم غير قادرين على تقييم نتائج كل الخيارات المتاحة لهم، لأن الإيديولوجية تسمح للفرد بأن يقرر ما ينبغي له أن يفعله من أجل البقاء على اتساق مع قيمه ومعتقداته الأساسية، إذ أن دمج الإيديولوجية في النماذج الاقتصادية يسمح بتوجيه بعض العمل السياسي بعوامل أخرى غير المصلحة الذاتية، ويرغب بعض الناس في دخول عالم السياسة ببساطة لأنهم يريدون إحداث تغيير في العالم.

[1] ،_____ "Political Economy"، Ibid.

ت. المؤسسات: هناك قواعد سياسية تشمل الدستور وتحدد كيفية اختيار القادة وكيفية تنفيذ سياسة جديدة، وتساعد المؤسسات في هيكلة الحوافز التي تواجه الأفراد والمجموعات داخل الاقتصاد.

المحور الثاني: علاقة الاقتصاد السياسي بباقي العلوم الأخرى ومناهجه

يرتبط علم الاقتصاد ارتباطا وثيقا بمختلف فروع المعرفة العلمية، حيث يتفاعل مع العلوم الأخرى في عملية تأثير متبادل، يسهم هذا التداخل في تشكيل المفاهيم الاقتصادية وتطويرها، سواء من الناحية النظرية أو التطبيقية، إذ تؤثر العلوم الاجتماعية والتطبيقية على الاقتصاد، كما يترك الاقتصاد بصماته على تلك العلوم[1]، مما يعكس طبيعة التكامل بينهما في فهم الظواهر الاقتصادية وصياغة السياسات الفعالة.

أولا: الاقتصاد السياسي وعلاقته بباقي العلوم الأخرى

أ. علاقة الاقتصاد السياسي بعلم الاجتماع

يبرز الاقتصادي جوزيف شومبيتر **Joseph A. Schumpeter** العلاقة الوثيقة بين الاقتصاد وعلم الاجتماع، حيث يوضح أن التحليل الاقتصادي يركز على دراسة سلوك الأفراد والنتائج المترتبة عليه، بينما يهتم علم الاجتماع بتحديد العوامل التي تدفع الأفراد لاختيار تصرفاتهم[2].

يوفر علم الاجتماع المعلومات الضرورية للاقتصاديين حول المناخ والبيئة الاجتماعية، وهو ما يساعد على فهم المشكلات الاقتصادية وإيجاد حلول فعالة لها، فعلى سبيل المثال عند

[1] أحمد محمد مندور وآخرون، **مقدمة في الاقتصاد الجزئي**، الناشر: قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2001، ص 12.

[2] جوزيف شومبيتر، **تاريخ التحليل الاقتصادي**، ج 01، تر: حسن عبد الله بدر، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة والنشر، ط1، 2005، ص 67.

دراسة الفقر في المناطق الريفية، يصبح من الضروري معرفة العوامل الاجتماعية المؤثرة لفهم أسباب تدني مستوى المعيشة والعمل على تحسينها[1].

كما يلتقي الاقتصاد وعلم الاجتماع في العديد من القضايا، حيث تعتمد الثروة التي تعد محور اهتمام الاقتصاد على النشاط البشري داخل المجتمع، ولا يتم إنتاجها أو تداولها إلا ضمن إطار اجتماعي منظم، كذلك يهتم علماء الاجتماع بدراسة العلاقة بين العمال وأصحاب العمل، أي بين العمل ورأس المال، مما أدى إلى نشوء نظريات اشتراكية ساهمت في تشكيل أنظمة سياسية واجتماعية قائمة على أسس اقتصادية[2].

ب. علاقة الاقتصاد السياسي بالقانون

في جميع المجتمعات، تنظم القوانين العلاقات بين الأفراد والسلطات، حيث ينقسم القانون إلى عام ينظم شؤون الدولة، وخاص يعنى بالعلاقات بين الأفراد، ويعد القانون إطارا أساسيا للنشاط الاقتصادي، إذ يحدد شرعية المعاملات التجارية، وينظم حقوق الأطراف والتزاماتهم، ويفصل في النزاعات الناشئة عنها[3].

فالعمليات الاقتصادية مثل البيع والشراء، لا تقتصر على العرض والطلب والتسعير، بل تشمل الجوانب القانونية التي تحدد صلاحيتها، وحقوق المتعاملين، وتأثيرها على الآخرين، وتختلف طبيعة العلاقة بين الاقتصاد والقانون باختلاف المجتمعات[4]، حيث تعكس التشريعات السائدة الضرورات الاقتصادية والاجتماعية لكل دولة، وبالتالي لا يعتبر القانون مجرد أداة لتنظيم النشاط الاقتصادي، بل يشكل جزءا أساسيا من بنيته، مما يجعله عنصرا حاسما في تحديد طبيعة النظام الاقتصادي وأهدافه[5].

---

[1] محمد حامد دويدار، مجدي محمود شهاب، **الاقتصاد السياسي: تاريخ علم الاقتصاد السياسي–الاقتصاد السياسي والرأسمالي**، بيروت: الدار الجامعية، 1989، ص ص44، 45.

[2] خالد سعد زغلول، **الاقتصاد السياسي**، مصر: دار الوفاء القانونية، ط1، 2001، ص 59.

[3] لصاق حيزية، "محاضرات في مدخل لعلم الاقتصاد"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير – قسم العلوم المالية والمحاسبة، جامعة العقيد آكلي محند أولحاج – البويرة، 2017–2018، ص 6.

[4] Michael A. Wilkinson, Hjalte Lokdam, "Law and Political Economy", LSE Law, Society and Economy Working Papers, 7/2018, P: 05.

[5] زكريا محمد بيومي، **مبادئ الاقتصاد**، القاهرة: دار النهضة العربية، 1986، ص 37.

ت.علاقة علم الاقتصاد بالسياسة

تؤثر العلاقة بين الاقتصاد والسياسة في توجيه القرارات الحكومية، حيث تعتمد الحكومات على الاقتصاد في تحديد سياساتها المالية، الضريبية، والتجارية، بينما تؤثر القرارات السياسية على بيئة الأعمال، الاستثمار، والاستقرار الاقتصادي، فعلى سبيل المثال يمكن أن تؤدي السياسات الاقتصادية الناجحة إلى تعزيز شرعية الحكومات وزيادة شعبيتها، بينما قد تؤدي الأزمات الاقتصادية إلى تغييرات سياسية كبرى، مثل الاحتجاجات أو التحولات في أنظمة الحكم، كما أن السياسات الاقتصادية مثل برامج الدعم والإعانات تستخدم أحيانا كأدوات سياسية للتأثير على الرأي العام أو للحفاظ على الاستقرار الاجتماعي[1].

بالإضافة إلى ذلك، يظهر تأثير الاقتصاد السياسي في العلاقات الدولية، حيث تلجأ الدول إلى سياسات اقتصادية مثل العقوبات التجارية أو الاتفاقيات الاقتصادية لتعزيز نفوذها أو للضغط على دول أخرى، وهذا يوضح أن الاقتصاد ليس مجرد نشاط مالي، بل هو أداة سياسية فعالة تستخدم لتحقيق أهداف استراتيجية على المستويين المحلي والدولي[2].

بالإضافة إلى ذلك تؤثر النزاعات الجيوسياسية على التدفقات التجارية وأسعار الطاقة والسلع، حيث يمكن أن تؤدي الأزمات السياسية إلى اضطرابات اقتصادية عالمية، مثل ارتفاع أسعار النفط أو تراجع الاستثمارات الأجنبية[3]، ومن هنا ينظر إلى الاقتصاد السياسي الدولي كأداة لفهم التفاعلات بين المصالح الاقتصادية والقوى السياسية على المستوى العالمي، مما يجعله محركا رئيسيا للعلاقات الدولية في العصر الحديث.

ث.علاقة الاقتصاد السياسي بعلم التاريخ

[1] إسماعيل محمد هاشم، **المدخل إلى أسس علم الاقتصاد**، الإسكندرية: المكتب العربي الحديث، 1973، ص 21.

[2] خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص 59.

[3] Frieden, Jeffry A., Lake, David A, **International Political Economy: Perspectives on Global Power and Wealth**, Routledge, 2000, P : 47.

يرتبط علم الاقتصاد ارتباطا وثيقا بعلم التاريخ، حيث يعتبر التاريخ أداة أساسية لفهم تطور النظم الاقتصادية والسياسات المالية والتجارية عبر العصور من خلال[1]:

- ✓ تحليل كيفية تشكل الاقتصادات وتفاعلها مع الأوضاع الاجتماعية والسياسية في فترات زمنية مختلفة؛
- ✓ فهم نشوء وتطور الأفكار والنظريات الاقتصادية، بالإضافة إلى استخلاص الدروس من التجارب الاقتصادية الماضية، فالتاريخ الاقتصادي يلقي الضوء على تأثير الأزمات المالية، والثورات الصناعية، والتغيرات في أنظمة الإنتاج والتوزيع، مما يساعد في وضع استراتيجيات اقتصادية أكثر كفاءة في العصر الحديث.

وقد شددت المدرسة التاريخية الألمانية مثلا على ضرورة تحليل الظواهر الاقتصادية في سياقها التاريخي، مؤكدة أن السياسات الاقتصادية لا يمكن دراستها بمعزل عن الأحداث التاريخية التي شكلتها، لذلك فإن أي تحليل اقتصادي يتطلب العودة إلى دراسة المؤسسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي كانت سائدة في كل فترة زمنية، بما في ذلك الحروب والمعاهدات والعلاقات الدولية، لفهم كيف تطورت الاقتصادات وأثرت على المجتمعات[2].

ج. علاقة الاقتصاد السياسي بعلم النفس

يسعى الاقتصاد إلى فهم سلوك الأفراد في الإنفاق واتخاذ القرارات، بينما يساعد علم النفس في تحليل الدوافع النفسية الكامنة وراء هذه السلوكيات والتنبؤ بتوجهاتها المستقبلية، فالسلوك الاقتصادي للأفراد يؤثر بشكل مباشر على التطورات الاقتصادية للمجتمع، مما يجعل من الضروري الاستعانة بالتحليل النفسي لتفسير العديد من الظواهر الاقتصادية[3]، وتبرز أهمية علم النفس في[4]:

---

[1] لصاق حيزية، مرجع سابق، ص 06.

[2] ساقور عبد الله، **الاقتصاد السياسي**، عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2004، ص31.

[3] إسماعيل محمد هاشم، **المدخل إلى أسس علم الاقتصاد**، الإسكندرية: المكتب العربي الحديث، 1973، ص 21.

[4] رانيا محمود عبد العزيز عمارة، **مبادئ علم الاقتصاد**، القاهرة: مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، 2016، ص 69.

- **فهم سلوك المستهلكين:** من خلال تحليل العوامل النفسية التي تؤثر على قراراتهم الشرائية.
- **التنبؤ بالتصرفات الاقتصادية:** عبر دراسة كيفية استجابة الأفراد والشركات للمتغيرات الاقتصادية المختلفة.
- **تفسير تأثير العوامل النفسية:** مثل الشائعات والتوقعات على الأسواق والاستثمارات.
- **تحليل الأثر النفسي على الاقتصاد:** كدور المشاعر مثل الخوف والطمع في اتخاذ القرارات المالية.
- **تحسين التخطيط والسياسات الاقتصادية:** من خلال فهم تأثير العوامل النفسية على نجاح السياسات الاقتصادية.

ح. علاقة الاقتصاد السياسي بالرياضيات والاحصاء

العلاقة بين الرياضيات والاقتصاد من جهة والاحصاء من جهة أخرى أساسية ومتعددة الأوجه، وفيما يلي بعض النقاط الرئيسية التي تسلط الضوء على هذه الصلة[1]:

- التحليل الكمي: يعتمد الاقتصاد غالبا على الأساليب الكمية لتحليل البيانات والعلاقات، وتساعد الأدوات الرياضية خبراء الاقتصاد في نمذجة الأنظمة الاقتصادية المعقدة، مما يجعل من الممكن استخلاص رؤى من البيانات التجريبية.
- نمذجة السلوك الاقتصادي: تستخدم النماذج الرياضية لتمثيل النظريات والسلوكيات الاقتصادية، على سبيل المثال يمكن تمثيل العرض والطلب باستخدام معادلات توضح كيف تؤثر تغييرات الأسعار على الكمية المعروضة والمطلوبة.
- التحسين: تتضمن العديد من المشاكل الاقتصادية التحسين مثل تعظيم الربح أو تقليل التكلفة، وغالبا ما يتم استخدام حساب التفاضل والتكامل لإيجاد أفضل الحلول في هذه السيناريوهات، مما يسمح لخبراء الاقتصاد بتحديد التخصيص الأكثر كفاءة للموارد.

[1] _____,"What is the relationship between math and economics? ", Quora, available site web 23/02/2025, time 21:40 p.m https://www.quora.com/What-is-the-relationship-between-math-and-economics

- الأساليب الإحصائية: يعتمد القياس الاقتصادي وهو تطبيق الأساليب الإحصائية على البيانات الاقتصادية بشكل كبير على الرياضيات، وتساعد تقنيات مثل تحليل الانحدار خبراء الاقتصاد في اختبار الفرضيات والتنبؤ بالاتجاهات المستقبلية.
- نظرية الألعاب: هذا الفرع من الرياضيات ضروري في الاقتصاد لتحليل التفاعلات الاستراتيجية بين صناع القرار العقلانيين، وهو يوفر إطارا لفهم السلوكيات التنافسية وديناميكيات السوق.
- الرياضيات المالية: تعد النماذج الرياضية أمرا بالغ الأهمية لتسعير الأدوات المالية خاصة التمويل وتقييم المخاطر وتحسين استراتيجيات الاستثمار، وتستند المفاهيم مثل القيمة الحالية وأسعار الفائدة والمشتقات المالية إلى مبادئ رياضية.
- المؤشرات الاقتصادية: تستخدم الرياضيات لحساب وتفسير المؤشرات الاقتصادية المختلفة، مثل الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات التضخم ومعدلات البطالة، مما يوفر رؤى حول صحة الاقتصاد.

باختصار فالرياضيات والاحصاء تعتبران أداة بالغة الأهمية للاقتصاديين، حيث تمكنهم من إنشاء النماذج وتحليل البيانات والتنبؤ بالسلوك والاتجاهات الاقتصادية، ويعزز التفاعل فهمنا للظواهر الاقتصادية ويزودنا بالمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات السياسية[1].

خ. علاقة الاقتصاد السياسي بعلم المنطق

يلعب علم المنطق دورا أساسيا في علم الاقتصاد، حيث يوفر مناهج بحث وأساليب تحليل تساعد في تفسير الظواهر الاقتصادية، فالاقتصاد يعتمد على أدوات المنطق مثل الاستنباط والاستقراء لفهم الاتجاهات الاقتصادية والتنبؤ بتطورها المستقبلي، ومن هذا المنطلق يعد الارتباط بين الاقتصاد والمنطق وثيقا، حيث يواجه الباحث الاقتصادي صعوبة في تحليل القضايا الاقتصادية إذا لم يكن ملما بأسس التفكير المنطقي[2].

[1] ــــــــــــــ,"What is the relationship between math and economics? ", ibid.

[2] خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص 60.

ولا يمكن اعتبار النظريات الاقتصادية صحيحة إلا إذا كانت قائمة على أسس منطقية سليمة، إذ يعتمد تحليل الظواهر الاقتصادية على بناء الفرضيات واستنتاج النتائج بناء على مقدمات دقيقة، فالأفكار التي تفتقر إلى المنطق تؤدي إلى استنتاجات خاطئة، وبالتالي فإن أي دراسة اقتصادية يجب أن تستند إلى منطق متماسك قائم على حقائق واقعية لضمان دقة التفسير واتساق النتائج[1].

ثانيا: مضامين منهج علم الاقتصاد السياسي ومناهج البحث فيه

1. مضامين منهج علم الاقتصاد السياسي

أ. موضوع علم الاقتصاد السياسي

يعد العلم منظومة منظمة من المعرفة الإنسانية، تتناول الطبيعة والمجتمع والفكر، وتستخلص عبر اكتشاف القوانين التي تحكم الظواهر المختلفة، وكل فرع علمي يتميز بموضوعٍ محدد وأسلوب منهجي للبحث، في هذا السياق يتمحور علم الاقتصاد السياسي حول دراسة الظواهر الاقتصادية التي تشمل عمليات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك للسلع والخدمات داخل المجتمعات، مما يجعله مجالا أساسيا لفهم الديناميكيات الاقتصادية وتأثيراتها على الأفراد والمجتمعات[2].

تثير مناهج البحث في الاقتصاد السياسي تساؤلات تتعلق بالأساليب المستخدمة في العلوم الطبيعية والاجتماعية، نظرا للصلة الوثيقة بين منهج البحث وتطور المعرفة العلمية. فاختيار المنهج البحثي المناسب يعد أمرا جوهريا لفهم الظواهر الاقتصادية، حيث يعتمد على تقنيات وأدوات تحليلية تهدف إلى تفسير القوانين التي تحكم النشاط الاقتصادي، وبما أن علم الاقتصاد يدرس العلاقات الاقتصادية ضمن إطارها الاجتماعي، فإنه يتقاطع مع التحديات المنهجية التي تواجه العلوم الاجتماعية الأخرى باعتباره جزءا من منظومتها الفكرية[3]، وهذا يحتم

---

[1] نفس المرجع، ص64.

[2] دويدار محمد، **مبادئ الاقتصاد السياسي**، ج1، الإسكندرية: الدار الجامعية الجديدة، 1993، ص 16

[3] محمد حلمي مراد، **أصول الاقتصاد**، ج 01، القاهرة: دار النهضة العربية، 1961، ص ص 36، 37.

على الباحثين في الاقتصاد السياسي الاستفادة من مناهج متعددة، سواء التاريخية أو التجريبية أو التحليلية، لضمان تحقيق فهم شامل وعميق للتغيرات الاقتصادية وتأثيراتها على المجتمع.

ب. القوانين الاقتصادية

القوانين الاقتصادية تعكس جوهر الظواهر الاقتصادية والعلاقات الإنتاجية، حيث تهدف إلى تفسيرها بشكل علمي بعيدا عن مجرد الملاحظة والتجربة، تختلف هذه القوانين في أهميتها وتأثيرها وفقا للنظام الاقتصادي السائد، حيث قد تكون ذات أهمية قصوى في نظام معين وتفقد قيمتها في نظام آخر، ويمكن تصنيف القوانين الاقتصادية إلى نوعين رئيسيين:

- القوانين الوضعية: هي القواعد القانونية التي تضعها السلطات التشريعية لتنظيم النشاط الاقتصادي والعلاقات بين الفاعلين الاقتصاديين، حيث[1]:
  - تخضع هذه القوانين للتعديل أو الإلغاء وفقا للظروف والمتغيرات الاقتصادية.
  - تشمل قوانين مثل التقنين التجاري، قانون الجمارك، قانون المنافسة، والقانون المصرفي.
- القوانين الموضوعية: تنشأ من العلاقات الواقعية بين الظواهر الاقتصادية وتتغير بتغيرها، وهي[2]:
  - لا تخضع للتشريع بل تستنتج من الواقع الاقتصادي وتستخدم لفهم التوجهات الاقتصادية العامة.
  - تشمل قوانين مثل قانون العرض والطلب، قانون التداول النقدي، وقوانين الأسواق.

تعتبر القوانين الاقتصادية أساسا لفهم وتحليل النشاط الاقتصادي، لكنها تختلف في تطبيقها وتأثيرها وفقا للبيئة الاقتصادية والسياسية السائدة، ولعل من سمات القوانين الاقتصادية ما يلي[3]:

- **نسبية التطبيق:** تتغير بتغير الزمان والمكان، حيث قد لا تصلح قوانين اقتصاد متقدم لدولة نامية، أو قوانين الرأسمالية لدولة اشتراكية.

---

[1] لعشب محفوظ، **الوجيز في القانون الاقتصادي: النظرية العامة وتطبيقاتها في الجزائر**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1993، ص 57.

[2] أحمد محمد مندور وآخرون، مرجع سابق، ص 18.

[3] Robert Savy, **Droit public économique** , Paris : Dalloz, 2éme éd, 1977, PP : 07-09.

- **عدم الحتمية:** ليست قوانين صارمة كما في العلوم الطبيعية، بل تعتمد على الظروف والمؤثرات المختلفة.
- **عدم الدقة الحسابية:** تقدم اتجاهات عامة بدلا من نتائج محددة بدقة، مما يجعلها أدوات تحليلية وليست معادلات رياضية حتمية.

2. مناهج البحث في الاقتصاد السياسي

كما سبق ذكره انفا يعد الاقتصاد السياسي فرعا من علم الاقتصاد يهتم بدراسة العلاقة بين الاقتصاد والسياسة، ويبحث في كيفية تأثير القرارات السياسية على الأداء الاقتصادي، وكيف تؤثر العوامل الاقتصادية على صنع القرار السياسي، ونظرا للطبيعة المتداخلة لهذا المجال، فإن منهج البحث في علم الاقتصاد السياسي يعتمد على مزيج من المناهج الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لفهم الديناميكيات التي تحكم المجتمعات والأنظمة الاقتصادية المختلفة، يتميز البحث في الاقتصاد السياسي بتعدد زوايا التحليل، حيث يمكن دراسة تأثير المؤسسات السياسية، والسياسات الاقتصادية، والعلاقات الدولية، والتوزيع العادل للموارد، مما يستدعي استخدام أساليب بحث متنوعة تجمع بين التحليل التاريخي، والمقارن، والكمي، والنوعي للوصول إلى نتائج دقيقة وشاملة، إضافة الى المنهج الاستنباطي والاستقرائي.

- **المنهج التاريخي**[1](Historical Method) .: يعتمد على دراسة تطور النظم الاقتصادية والسياسات العامة عبر الزمن لفهم تأثيرها على الحاضر والمستقبل، فهو يهدف إلى تحليل كيفية تشكل العلاقات الاقتصادية والسياسية نتيجة للأحداث التاريخية الكبرى مثل الحروب، والأزمات الاقتصادية، والثورات الصناعية
- **المنهج المقارن** (Comparative Method): يقوم على مقارنة النظم الاقتصادية والسياسية بين الدول والمناطق المختلفة لاستخلاص الفروقات والتشابهات، فهو يساعد في تقييم نجاح أو فشل السياسات الاقتصادية والسياسية في تحقيق التنمية والاستقرار[2].

---

[1] ساقور عبد الله، مرجع سابق، ص34.

[2] مايكل تودورو، **التنمية الاقتصادية في العالم الثالث**، تر: عبد الحميد الغزالي، الرياض: دار المريخ، 2001، ص ص 155، 156

- **المنهج الجدلي**(Dialectical Method) : يعتمد على تحليل التفاعلات بين العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية من خلال دراسة الصراعات والتناقضات التي تؤدي إلى التغيير والتطور، ويتأثر بالمنهج الماركسي الذي يرى أن الاقتصاد هو المحرك الأساسي للصراعات الاجتماعية والسياسية.
- **المنهج الكمي**:(Quantitative Method) يستخدم الأدوات الإحصائية والنماذج الرياضية لقياس وتحليل الظواهر الاقتصادية والسياسية، ويستخدم كذلك في دراسة تأثير السياسات المالية والنقدية على معدلات الفقر والبطالة والنمو الاقتصادي[1].
- **المنهج الوصفي**:(Descriptive Method) يهدف إلى تقديم وصف دقيق للظواهر الاقتصادية والسياسية دون إصدار أحكام أو استنتاجات نهائية، بل يعتمد على جمع البيانات وتحليلها لفهم الظواهر كما هي في الواقع[2].
- **المنهج البنيوي**:(Structural Method) يركز على تحليل الهياكل الاقتصادية والسياسية وتأثيرها على اتخاذ القرار، بحيث يستخدم في دراسة كيفية تأثير المؤسسات الاقتصادية مثل البنوك المركزية والشركات متعددة الجنسيات على السياسة الاقتصادية للدول[3].
- **المنهج الاستنباطي** يعتمد المنهج الاستنباطي على التجريد الذهني، حيث يتم تبسيط الظاهرة الاقتصادية عبر عزل العوامل المؤثرة فيها لتسهيل دراستها، يعرف أيضا بالمنهج الاستنتاجي، حيث ينطلق الباحث من فرضيات عامة مسلم بصحتها، ثم يستخلص منها قوانين وأحكام خاصة[4]، ويستخدم هذا المنهج في تحليل العلاقات الاقتصادية، مثل تحديد الأسعار بناء على العرض والطلب...الخ، ولضمان دقة النتائج يجب أن تكون الفرضيات واقعية ومتوافقة مع الظروف الفعلية، ومع ذلك يبقى المنهج قائما

---

[1] رفعت محجوب، **الاقتصاد السياسي**، ج01، مصر: دار النهضة العربية، 1975، ص50.

[2] محمد دويدار، **مناهج البحث في الاقتصاد**، القاهرة: دار النهضة العربية، 2012، ص95.

[3] إيمانويل والرشتاين، **النظام العالمي الحديث**، تر: فايز الصياغ، بيروت: دار الفارابي، 2006، ص39.

[4] محمد حلمي مراد، مرجع سابق، ص ص 36، 37.

على افتراضات قد لا تعكس الواقع بالكامل، مما يتطلب الحذر في تطبيقه، خاصة عند التعامل مع ظواهر ذات متغيرات متعددة[1].

- **المنهج الاستقرائي**: يعد المنهج الاستقرائي نقيضا للمنهج الاستنباطي، حيث يعتمد على دراسة الوقائع والتفاصيل أولا، ثم استنتاج القواعد العامة من خلالها، يستند هذا المنهج إلى الملاحظة والتحليل المنطقي دون فرضيات مسبقة، مما يجعله أكثر ارتباطا بالواقع، يستخدم الاستقراء في البحث الاقتصادي لاستنتاج العلاقات والقوانين من خلال تحليل البيانات والتغيرات الفعلية[2]، على سبيل المثال يمكن من خلال مراقبة تأثير زيادة كمية النقود المتداولة على أسعار السلع واستنتاج قاعدة اقتصادية عامة مثل ارتفاع الأسعار مع زيادة النقد عند ثبات الإنتاج[3].

يتميز البحث في الاقتصاد السياسي بتعدد مناهجه، حيث لا يمكن الاعتماد على منهج واحد لفهم الظواهر الاقتصادية والسياسية المتداخلة، لذا فإن الجمع بين المناهج المختلفة يعد ضروريا للحصول على رؤية متكاملة وشاملة، ومع تطور التكنولوجيات البحثية وتحليل البيانات، أصبح من الممكن تعزيز الدراسات في الاقتصاد السياسي من خلال النماذج الكمية والاقتصادية، مما يساعد في تقديم حلول أكثر دقة وفعالية للمشكلات الاقتصادية والسياسية المعاصرة.

المحور الثالث: المشكلة الاقتصادية والنشاط الاقتصادي

تعد المشكلة الاقتصادية من القضايا الجوهرية التي تواجه المجتمعات البشرية على مر العصور، حيث تنبع أساسا من التباين بين الموارد المحدودة والاحتياجات البشرية غير المحدودة، هذه المشكلة تتجلى في كيفية تخصيص الموارد المتاحة بطريقة تضمن تحقيق أكبر قدر من الإشباع لحاجات الأفراد والمجتمع بأفضل الأساليب الممكنة، أما النشاط الاقتصادي فهو يشمل جميع العمليات والإجراءات التي يقوم بها الأفراد والمؤسسات لإنتاج السلع والخدمات وتوزيعها

[1] أحمد محمد مندور وآخرون، مرجع سابق، ص ص 16، 17.

[2] إسماعيل محمد هاشم، مرجع سابق، ص 23.

[3] أحمد محمد مندور وآخرون، مرجع سابق، ص 17.

واستهلاكها، ويهدف النشاط الاقتصادي إلى تحقيق التنمية المستدامة وتحسين مستوى المعيشة من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.

في ظل العولمة والتطورات التكنولوجية المتسارعة، أصبحت المشكلة الاقتصادية أكثر تعقيدا، مما يتطلب تبني سياسات اقتصادية فعالة وإيجاد حلول مبتكرة لتحقيق التوازن بين العرض والطلب، وضمان التوزيع العادل للثروات، وتعزيز الاستدامة الاقتصادية.

أولا: المشكلة الاقتصادية

1.1 مفهوم المشكلة الاقتصادية

تواجه كافة المجتمعات مشكلة اقتصادية (The Economic Problem)، وهي مشكلة كيفية تحقيق أفضل استفادة من الموارد المحدودة أو النادرة، وتوجد المشكلة الاقتصادية لأن احتياجات الناس ورغباتهم لا حصر لها مقارنة بمحدودية الموارد المتاحة لتلبية هذه الاحتياجات والرغبات[1]، إن ما يمنع الأفراد من التمتع بجميع المنتجات التي يرغبون في الحصول عليها هو **نقص الموارد** (Resources) اللازمة لإنتاجها، فالموارد بما في ذلك العمال والآلات نادرة وهذا يعني أن العرض محدود، وتنشأ المشكلة الاقتصادية المتمثلة في عدم القدرة على تلبية رغبات الجميع بسبب هذه **الندرة** (Scarcity)[2].

فالمشكلة الاقتصادية هي مشكلة الندرة (Scarcity) أي ندرة الموارد، والتي تسمى في علم الاقتصاد بموارد عوامل الإنتاج (Factors Of Production)، فهناك موارد محدودة متاحة فيما يتعلق بالرغبات والاحتياجات اللانهائية التي يمتلكها البشر، وهناك إحتياجات ضرورية للحياة البشرية مثل المأوى والغذاء...الخ، وهناك أيضا الرغبات التي هي رغبات غير أساسية

[1] Saddique Ansari , "The Economic Problem", Published on January 13, 2020, available site web 24/02/2025, time 20:06 p.m, https://www.economicsonline.co.uk/competitive_markets/the_economic_problem.html/

[2] Susan Grant, "The basic economic problem", Cambridge IGCSE® and O Level Economics Coursebook, Cambridge University Press, 2nd Ed, P: 03.

وما إلى ذلك، ونظرا لمشكلة الندرة يتعين على المنتجين والمستهلكين والعمال والحكومات اتخاذ خيارات بشأن أفضل استخدام (أكثر كفاءة) لهذه الموارد[1].

الشكل رقم 02: طبيعة المشكلة الاقتصادية



Source: Colin Bamford, "The basic economic problem", Cambridge IGCSE® and O Level Economics Coursebook, Cambridge University Press, 2snd Ed, P: 03.

1.1.1 أسباب المشكلة الاقتصادية[2]:

1. **ندرة الموارد**: الموارد الطبيعية والمالية والتكنولوجية محدودة مقارنة بالاحتياجات المتزايدة.
2. **تعدد الحاجات البشرية**: مع تطور المجتمعات، تزداد حاجات الأفراد من السلع والخدمات.
3. **عدم كفاءة التوزيع**: قد تؤدي سياسات توزيع غير عادلة إلى تفاقم المشكلة الاقتصادية، مثل سوء توزيع الثروة والدخل.
4. **التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية**: التطورات المستمرة تؤدي إلى ظهور تحديات جديدة، مثل البطالة الناجمة عن الأتمتة.

2.1.1 خصائص المشكلة الاقتصادية

تتمثل الخصائص الأساسية للمشكلة الاقتصادية في كونها مشكلة ندرة عامة، أبدية ودائمة، ومشكلة اختيار وتضحية، وسنتناول هذه الخصائص في الشكل التالي:

[1] Lorraine, "The Nature of the Economic Problem", Published on 3 April 2024, available site web 25/02/2025, time 11:00 a.m, https://www.savemyexams.com/igcse/economics/edexcel/17/revision-notes/the-market-system/the-economic-problem/the-nature-of-the-economic-problem/

[2] Ibid.

الشكل رقم 03: خصائص المشكلة الاقتصادية



Source: ————————, "Elements of the economic problem", available site web 03/03/2025, time 15:41 a.m, https://elearning.univ-eloued.dz

3.1.1 عناصر المشكلة الاقتصادية

تتمثل السمة الأساسية لكل نظام اقتصادي في ندرة الموارد مقارنة بالاحتياجات البشرية، مما يستلزم استخدامها بطرق بديلة لتحقيق الأهداف. بناءً على ذلك، تواجه كل الاقتصادات مشاكل أساسية يجب حلها ضمن إطارها الاجتماعي والاقتصادي، مثل الاختيار بين السلع العامة والخاصة. إضافةً إلى ذلك، تنشأ مشاكل أخرى مثل البطالة وميزان المدفوعات، والتي قد تؤثر على بعض الاقتصادات دون غيرها.[1]، فعناصر المشكلة الاقتصادية والتي تشكل محورا أو أساسا لكل اقتصاد كما هو موضح في الشكل أسفله.

[1] ————————, "Fundamental Problems Of Economic", eGyanKosh, available site web 03/03/2025, time 16:15 a.m, http://egyankosh.ac.in//handle/123456789/13462

الشكل رقم 04: عناصر المشكلة الاقتصادية



Source: ",————————Fundamental Problems of Economic System and Basic Concepts", eGyanKosh, available site web 03/03/2025, time 16:15 a.m, http://egyankosh.ac.in//handle/123456789/13462

- **ماذا ننتج؟** يبين أن الاقتصاد لا يملك موارد كافية لإنتاج كل ما يتطلبه، لذا يجب أن يكون انتقائيا ويقرر ما ينتجه وما لا ينتجه، فعندما لا يتم إنتاج بعض الحوافز تظل بعض رغبات المجتمع غير مشبعة، إذ أن القرارات المتعلقة بالرغبات التي يجب إشباعها والسلع والخدمات التي يجب إنتاجها مترابطة ولا يقف أحدها مستقلاً عن الآخر، وهذا ما يسمى بتخصيص الموارد الإنتاجية (Allocation of productive resources)، بعبارة أخرى التضحية ببعض الحاجات في سبيل إشباع البعض الأخر.[1]
- **كيف ننتج؟** فهذه مشكلة تغطي تفاصيل تخصيص الموارد الإنتاجية في إنتاج السلع والخدمات المختلفة، وبصورة أكثر دقة يمكنك القول إنه عندما يقرر الاقتصاد إنتاج المنتج X، فإنه يتعين عليه أيضا أن يحسب بدقة مقدار العمل ورأس المال والأرض وما إلى ذلك والتي ستدخل في عملية الإنتاج، والطرق التي سيتم بها الإنتاج.[2]
- **لمن ننتج؟** يتألف المجتمع من عدد كبير من الأفراد والأسر، وكل ما ينتج من سلع وخدمات استهلاكية مخصص في نهاية المطاف لاستخدامهم، وبالتالي فإن كل السلع والخدمات المنتجة يجب أن توزع بين الأفراد، ويجب تحديد حصة كل فرد وأسرة وكذلك

[1] ————————, "Fundamental Problems Of Economic", Ibid.

[2] زينب حسين عوض الله، سوزي عدلي ناشد، **مبادئ الاقتصاد السياسي**، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2007، ص14.

كميات السلع والخدمات المحددة التي تشكل تلك الحصة، ويرتبط ذلك بمبدأ العدالة الاجتماعية التي تخضع بدورها عاملين هما الدخل الفردي، السياسات الحكومية[1].

- أما العنصر الرابع **الاختيار بين الاستهلاك الحالي والنمو** من خلال الادخار والاستثمار، بمعنى اخر التوازن بين استهلاك الموارد المتاحة اليوم وبين تخصيص جزء منها للاستثمار في المستقبل، مما يؤثر على النمو الاقتصادي.[2]

2.1 الحاجات الاقتصادية

تعد الحاجات الاقتصادية أساسا ضروريا في حياة الإنسان، وهي مصطلح يتغير بتغير الزمن والمجتمعات، تتسم الحاجات البشرية بأنها مادية وغير مادية، فبعضها يعتمد على موارد مادية بينما بعضها الآخر لا يعتمد عليها، هذه الحاجات تتزايد وتتغير مع مرور الزمن، مما يجعلها موضوعا متغيرا ومتعدد الأبعاد في الاقتصاد والاجتماع. سنستعرض تعريف الحاجات الاقتصادية وعناصرها، خصائصها وأقسامها.

1.2.1 تعريف الحاجات الاقتصادية وعناصرها

✓ **تعريف الحاجات الاقتصادية:**

الحاجة هي الرغبة في الحصول على ما يضمن وجود الإنسان وتطوره، وتشمل الأبعاد المادية والمعنوية هذه الرغبة تؤدي إلى شعور بالحرمان الذي يدفع الفرد للبحث عن وسائل لإشباع هذه الحاجات، سواء كانت مادية (كالطعام) أو معنوية (كالتعليم أو الأمن)[3].

✓ **عناصر الحاجات الاقتصادية[4]:**

- إحساس بالألم أو الشعور بالحرمان: شعور الفرد بالحاجة لما يفتقده.
- معرفة وسيلة إشباع الحاجة: معرفة ما يخفف أو يزيل هذا الشعور.
- الرغبة في استخدام الوسيلة لإزالة الإحساس: دفع الفرد لبذل الجهد لإشباع حاجته.

---

[1] زينب حسين عوض الله، سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص15.

[2] ــــــــــــــ, "Fundamental Problems Of Economic", op.cit.

[3] خالد سعد زغلول حلمي، مرجع سابق، ص 72.

[4] عادل أحمد حشيش وآخرون، مرجع سابق، ص 20.

2.2.1 خصائص الحاجات الاقتصادية وأقسامها

✓ **خصائص الحاجات الاقتصادية[1]:**

- قابلية الإشباع: كل حاجة يمكن إشباعها إلى حد معين، ثم تقل الحاجة للإشباع بعدها.
- قابلية الانقسام: بعض الحاجات يمكن إشباعها جزئيا (كالطعام) بينما يمكن تقليل الشعور بالحرمان تدريجيا.
- قابلية القياس: يمكن قياس بعض الحاجات بشكل كمي مثل الطعام أو الملابس، بينما يمكن ترتيب الحاجات غير المادية بحسب شدتها.
- قابلية الاستبدال أو التكامل: بعض الحاجات يمكن استبدالها بحاجات أخرى، كما أن بعض الحاجات تكون مكملة لبعضها (مثل الحاجة إلى الماء مع الحاجة للطعام).
- التنوع والتزايد المستمر: الحاجات الإنسانية تتنوع وتزداد مع الزمن، بحيث تصبح أكثر تعقيدا واحتياجا مع مرور الوقت.

✓ **أنواع الحاجات الاقتصادية[2]:**

- **الحاجات المادية والمعنوية:** الحاجات المادية تتطلب موارد مادية لإشباعها (كالطعام والملبس)، بينما الحاجات المعنوية لا تتطلب موارد مادية (كالصحة والتعليم).
- **الحاجات الضرورية والكمالية:** الحاجات الضرورية هي التي لا يمكن للإنسان العيش بدونها، بينما الحاجات الكمالية تزيد من رفاهية الحياة ولكنها ليست أساسية.
- **الحاجات الفردية والاجتماعية:** الحاجات الفردية تتعلق بالفرد بشكل شخصي (كالمنزل أو العلاج)، أما الحاجات الاجتماعية فتتعلق بالجماعة وتلبى عبر المؤسسات الحكومية (كالتعليم والأمن).

وبالعودة الى نظرية هرم ماسلو لاحتياجات الإنسان وهي نظرية نفسية صاغها عالم النفس الأميركي أبراهام ماسلو (Abraham Maslow) عام 1943 ودورها في تحفيز سلوكياته، وترتيبها ترتيبا هرميا متدرجا، حيث تبدأ بالحاجات الأساسية وتتصاعد إلى الحاجات العليا،

---

[1] حازم الببلاوي، **أصول الاقتصاد السياسي**، الإسكندرية: منشأة المعارف، 1974، ص 24.

[2] شطيبي حنان، "محاضرات في مقياس مدخل للاقتصاد"، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2017-2018، ص21.

ومن منظور اقتصادي يمكن تفسير الحاجات وفقا للموارد المتاحة وكيفية تخصيصها لتحقيق إشباع هذه الحاجات، وهنا يمكن تفسير الحاجات في هرم ماسلو بشكل اقتصادي[1]:

1. **الحاجات الفسيولوجية (الأساسية)** من الناحية الاقتصادية، يمكن اعتبارها حاجات مادية تتطلب تخصيص الموارد الأساسية مثل الموارد الغذائية، الإسكان، الطاقة، والخدمات الصحية، حيث الاقتصاد يخصص جزءا من موارده لتلبية هذه الحاجات عبر توفير سلع أساسية بأسعار معقولة، والحكومات قد تفرض سياسات الدعم أو التحفيز لضمان توفير هذه الموارد بشكل كافٍ للمواطنين.
2. **الحاجة للأمان (الاستقرار المالي)** تتعلق هذه الحاجة بالأمن المالي، الوظيفي، والصحي، تتطلب هذه الحاجة توفير الوظائف، التأمينات الصحية، الاستقرار المالي، وحماية الحقوق القانونية، ويمكن للأنظمة الاقتصادية توفير بيئة آمنة من خلال السياسات الاقتصادية التي تحفز التوظيف والرفاه الاجتماعي، وتلعب البنوك والشركات المالية دورا في توفير الأدوات المالية (مثل التأمينات والادخار) التي تساهم في الشعور بالأمان المالي[2].
3. **الحاجة إلى الانتماء (العلاقات الاجتماعية)** هذه الحاجات تتعلق بالروابط الاجتماعية والشعور بالانتماء إلى جماعة، فمن الناحية الاقتصادية يمكن ربط هذه الحاجة بالخدمات الاجتماعية مثل التعليم، الصحة العامة، والمشاركة المجتمعية، ويمكن تفسير هذه الحاجات من خلال الاستثمارات في التعليم وتوفير بيئة عمل تشجع الاندماج الاجتماعي.
4. **الحاجة إلى التقدير (الاعتراف بالإنجازات)** تتعلق هذه الحاجة بالفرص الاقتصادية التي تتيح للناس تحقيق تطلعاتهم وتحقيق النجاح المهني، من خلال النمو الاقتصادي وزيادة الفرص في السوق العمل، يمكن توفير مسارات للأفراد لتحقيق النجاح

[1] Borghesi, S., Neumayer, E, "Human needs and the political economy of global environmental change", Global Environmental Change, 2008, Vol 18, issue 02, PP : 303-312

[2] Borghesi, S., Neumayer, E, Ibid, PP : 307-310.

والاعتراف، فالاقتصاد المعرفي والابتكار يمثلان جوانب هامة لإشباع هذه الحاجة عبر التعليم والتطوير المهني[1].

5. **الحاجة إلى تحقيق الذات (الإبداع والتطوير الشخصي)** هذه هي أعلى حاجة في الهرم، وتتعلق بإدراك الفرد لقدراته الكامنة والابتكار الشخصي، وترتبط بالإبداع، الابتكار، والتنمية الشخصية في بيئة اقتصادية تعزز الاستثمار في التعليم والبحث العلمي، والتوسع في الاستثمارات التعليمية، البحث والتطوير، والتكنولوجيا يساهم في تمكين الأفراد من تحقيق ذاتهم وتحقيق إمكانياتهم الكاملة.

الشكل رقم 05 الترتيب الهرمي للحاجات وفقا لنظرية ماسلو



وعليه يمكن ربط هرم ماسلو بآلية تخصيص الموارد لتلبية الحاجات الإنسانية، يبدأ الاقتصاد بتلبية الحاجات الأساسية (الفسيولوجية) عبر توفير الموارد الأساسية، ثم يزداد الاستثمار في الحاجات الأعلى من خلال استراتيجيات اقتصادية تهدف إلى تحقيق الاستقرار المالي، الرفاه الاجتماعي، والفرص الاقتصادية التي تسمح للأفراد بتطوير مهاراتهم وتحقيق إمكاناتهم الكاملة.

3.1 الموارد الاقتصادية

يواجه الإنسان في مختلف الأزمنة معضلة الندرة الناتجة عن محدودية الموارد مقارنة بتعدد وتزايد حاجاته، مما يجعل من الضروري التمييز بين الموارد المتاحة وطرق استخدامها بفعالية، وفي هذا السياق تعد الموارد الاقتصادية محور النشاط الاقتصادي كونها الوسائل التي تستخدم لإشباع الحاجات.

1.3.1 تعريف الموارد الاقتصادية

[1] Ibid, PP : 311, 312.

تعرف الموارد الاقتصادية بأنها كل الوسائل المادية والبشرية التي تسهم في إشباع الحاجات الإنسانية، سواء أكانت سلع أم خدمات، وتوصف بالندرة النسبية، لا لندرتها المطلقة وإنما لعدم كفايتها مقارنة بالحاجات المتزايدة[1].

2.3.1 شروط الموارد وعوامل الندرة

أ. شروط اعتبار المورد اقتصاديا[2]:

- أن يشبع حاجة إنسانية فعلية.
- أن يكون قابلا للاستغلال باستخدام المعرفة أو التكنولوجيا المتاحة.
- أن يكون نادرا نسبيا، بحيث لا يتوفر بشكل غير محدود.

ب.عوامل ندرة الموارد[3]:

- طبيعية: ناتجة عن محدودية بعض المواد في الطبيعة كالنفط والمعادن.
- تنظيمية: تعود إلى القيود القانونية أو السياسات الاقتصادية التي تقيد توافر بعض الموارد.
- اجتماعية: تشمل العوامل الثقافية أو الدينية التي تحد من استخدام بعض الموارد، كما في حالة الامتناع عن بعض السلع لأسباب دينية.

3.3.1 أنواع الموارد الاقتصادية

- الموارد الطبيعية: وهي عناصر طبيعية لم يتدخل الإنسان في إنتاجها، مثل الأراضي الزراعية، المعادن، مصادر المياه والطاقة، وتعد أساس النشاط الإنتاجي في كثير من الدول. [4]
- الموارد البشرية: تشمل القدرات الجسدية والعقلية التي يسهم بها الإنسان في الإنتاج، وتعد عنصرا مركزيا في العملية الاقتصادية، وتعرف في الأدبيات الاقتصادية بعنصر العمل[5] .

---

[1] خالد سعد زغلول حلمي، مرجع سابق، ص 74.

[2] شطيبي حنان، مرجع سابق، ص 19.

[3] نفس المرجع.

[4] إسماعيل محمد هاشم، مرجع سابق، ص 35.

[5] أحمد محمد مندور وآخرون، مرجع سابق، ص 32.

- الموارد الرأسمالية: هي الموارد المنتجة التي تستخدم في إنتاج سلع وخدمات أخرى، كالمعدات والآلات، وتعد نتاج تفاعل العمل مع الموارد الطبيعية، وتصنف ضمن عوامل الإنتاج الأساسية[1].

إن فهم طبيعة الموارد الاقتصادية وشروطها وأنواعها يمثل خطوة أساسية في دراسة أي نظام اقتصادي، إذ تساعد على تفسير آليات تخصيص الموارد واتخاذ القرارات الاقتصادية، كما أن الندرة النسبية لهذه الموارد تفرض على المجتمعات تبني آليات رشيدة في إدارتها لتحقيق الكفاءة والعدالة في التوزيع والإنتاج.

ثانيا: الأنشطة الاقتصادية

النشاط الاقتصادي هو عملية يسعى من خلالها الإنسان لاستغلال الموارد الطبيعية المحدودة وتكييفها مع احتياجاته المتعددة، ويشمل ذلك مجموعة من الأنشطة التي تهدف إلى استخراج الثروات الطبيعية وتحويلها إلى سلع وخدمات صالحة للاستهلاك. الهدف الأساسي للنشاط الاقتصادي هو إشباع احتياجات الإنسان عبر استهلاك السلع والخدمات التي يتم إنتاجها، ولأن الفرد لا يمكنه إنتاج كل ما يحتاجه بنفسه، يتطلب الأمر التبادل مع الآخرين لتلبية هذه الاحتياجات[2]، يتكون النشاط الاقتصادي من عدة مراحل رئيسية:

- **الإنتاج**: وهي عملية خلق السلع والخدمات.
- **التبادل**: حيث يتم توفير السلع والخدمات لتبادلها واستهلاكها.
- **الاستهلاك**: يتم من خلالها إشباع احتياجات الأفراد.

1.2 عملية الإنتاج

تعتبر مرحلة الإنتاج من أبرز هذه المراحل في النشاط الاقتصادي حيث تسبق مرحلة العرض في أي عملية اقتصادية، تعتبر عملية الإنتاج نقطة البداية في دورة النشاط الاقتصادي، وتتطلب عدة عناصر لكي تتم بشكل فعال[3].

---

[1] البلاوي حازم، **أصول الاقتصاد السياسي**، مرجع سابق، ص 32.

[2] Mokhtar Diouf, **Economie politique pour l'Afrique**, Dakar : NEAS Agence universitaire de la francophonie, 1991, P : 19.

[3] محمد دويدار، **مبادئ الاقتصاد السياسي**، مرجع سابق، ص 276.

1.1.2 تعريف الإنتاج

الإنتاج هو خلق المنفعة أو زيادتها، وهو يشمل جميع الأنشطة التي تتيح للأفراد الحصول على السلع والخدمات، وبعبارة أخرى هو العملية التي تسد الفجوة بين الموارد الطبيعية وحاجات المستهلكين[1]، ويمكن تعريف الإنتاج على أنه خلق ثروة أو منفعة جديدة، أي صنع سلعة أو إضافة قيمة جديدة لمنتج ما[2]، ويمكن تعريف الإنتاج من ثلاث زاويا[3]:

- **المفهوم الضيق**: يقتصر على خلق السلع المادية، ويتعلق بالقطاعين الأولي والثانوي.
- **المفهوم الواسع**: يشمل كل الأنشطة التي تخلق منفعة، ويعتمد على جميع القطاعات الاقتصادية بما فيها القطاع الثالث (الخدمات).
- **المفهوم الوسيط**: يتضمن أنشطة التصنيع مع عمليات إضافية مثل النقل والتعبئة.

2.1.2 عناصر الإنتاج

لقد حدد الاقتصاديون الأوائل ثلاثة عناصر رئيسية للإنتاج، وهي: الأرض (الموارد الطبيعية)، العمل، ورأس المال، إضافة الى عامل التنظيم.

- **الأرض (الموارد الطبيعية)**

تشمل جميع الثروات الطبيعية مثل المعادن، المياه، النباتات، والحيوانات، هذه الموارد لا يمكن للإنسان إنتاجها، ولكن يتمكن الإنسان من استغلالها وتحويلها إلى سلع وخدمات، مما يساهم في تلبية احتياجاته[4]، تصنف الموارد الطبيعية إلى نوعين[5]:

- ✓ موارد قابلة للتجدد: مثل الأنهار، النباتات، والغابات.
- ✓ موارد غير قابلة للتجدد: مثل المعادن والموارد التي تحتاج لوقت طويل لتتجدد.

- **العمل**

العمل هو الجهد الإنساني المبذول في عملية الإنتاج، سواء كان جهدا بدنيا أو فكريا، يتم تقسيم العمل إلى نوعين رئيسيين[6]:

---

[1] SAY Jean-Baptiste, Op.cit., p. 36.

[2] إسماعيل محمد هاشم، مرجع سابق، ص 205.

[3] Mokhtar Diouf, Op.cit., PP : 34,35.

[4] محمود الوادي وآخرون، **الأساس في علم الاقتصاد**، الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2007، ص 39

[5] زينب حسين عوض الله، سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص ص 342،343.

[6] البلاوي حازم، **أصول الاقتصاد السياسي**، مرجع سابق، ص 139.

✓ عمل عضلي: يتطلب جهدا بدنيا.

✓ عمل فكري: يتطلب جهدا ذهنيا.

مع تطور المجتمع، أصبح هناك **مبدأ تخصص وتقسيم للعمل**، حيث يساهم الأفراد في عملية الإنتاج وفقا لمهاراتهم واهتماماتهم، مما يزيد من الكفاءة الاقتصادية[1].

رأس المال

يعد رأس المال من العناصر الأساسية غير البشرية (المادية) في عملية الإنتاج، وتزداد أهميته بشكل متنام في الاقتصاديات المعاصرة، ويعتبر نتاجا لعملية الادخار، حيث يجمع من خلال الكف عن الاستهلاك الفوري وتوجيه الفائض نحو الاستثمار.

أ- تعريف رأس المال

يختلف مفهوم رأس المال باختلاف السياقات، ويمكن التمييز بين عدة دلالات له، ففي السياق الاقتصادي الفني، يشير رأس المال إلى مجموعة من الأموال المنتجة التي لا تستهلك مباشرة، وإنما تستخدم في إنتاج سلع أو خدمات أخرى مثل الآلات، المباني، المواد الأولية، التحسينات الزراعية، والسلع نصف المصنعة[2].

وبصورة عامة، يقصد برأس المال تلك الثروات التي سبق إنتاجها وتوظف في عملية الإنتاج لزيادة إنتاجية السلع والخدمات، سواء كانت استهلاكية أو إنتاجية، ويشمل ذلك أيضا المدخرات النقدية المخصصة للاستثمار[3].

وإلى جانب المفهوم الفني ظهر مفهوم **رأس المال المحاسبي**، وهو يمثل القيمة النقدية للأصول التي يملكها مشروع ما، سواء كانت مادية أو غير مادية، والتي تستهلك إما ماديا أو اقتصاديا، وتبقى عادة ثابتة ضمن أصول المشروع[4].

ب- أنواع رأس المال

يقسم رأس المال إلى نوعين رئيسيين[5]:

---

[1] خالد سعد زغلول حلمي، مرجع سابق، ص 143.

[2] نفس المرجع، ص 163.

[3] محمد دويدار، **مبادئ الاقتصاد السياسي**، مرجع سابق، ص 318.

[4] عبد الهادي على النجار، مرجع سابق، ص ص 264، 265.

[5] خالد سعد زغلول حلمي، مرجع سابق، ص 164.

- ✓ رأس المال الثابت: هو الذي لا يستهلك دفعة واحدة، بل يستخدم في عدة دورات إنتاجية.
- ✓ رأس المال المتداول: يستهلك مباشرة في عملية إنتاج واحدة مثل المواد الأولية (القطن، الفحم، الأسمدة...).

وتكمن أهمية هذا التقسيم في حساب تكاليف الإنتاج، إذ تدرج قيمة رأس المال المتداول كاملة ضمن تكاليف الإنتاج، بينما يحتسب من رأس المال الثابت فقط الجزء المستهلك فعليا في الإنتاج.

ج- تكوين رأس المال

يتكون رأس المال من خلال عمليتي الادخار والاستثمار، وهما ركيزتان لا غنى عنهما في أي اقتصاد منتج.

- **الادخار**: الادخار هو الامتناع عن استهلاك جزء من الدخل وتخصيصه للاستثمار أو الادخار في البنوك، أو من خلال شراء الأسهم والسندات، والادخار أنواع[1]:
- ✓ الادخار الإجباري: ويتمثل في الضرائب التي تفرضها الدولة على الأفراد والشركات.
- ✓ الادخار الحر: هو ما يدخره الأفراد طوعا من دخولهم بعد خصم الضرائب.

- **عوامل الادخار[2]:**
  - عوامل شخصية: مثل الرغبة في مواجهة الطوارئ أو تحسين مستوى المعيشة مستقبلا.
  - عوامل موضوعية: وتتمثل في:

1. مستوى الدخل: يرتفع الادخار بارتفاع الدخل.
2. توزيع الدخل: كلما زاد الدخل لدى الفئات الغنية، زادت قدرتهم على الادخار.
3. توقعات الأسعار والدخل: التوقع بارتفاع الأسعار يدفع الأفراد للاستهلاك بدلا من الادخار.
4. معدل الفائدة: كلما ارتفع زادت الرغبة في الادخار بسبب العوائد المحفزة.

[1] عادل أحمد حشيش وآخرون، مرجع سابق، ص 119

[2] عبد الهادي على النجار، مرجع سابق، ص ص 266، 267.

- **الاستثمار**: الادخار وحده لا يكفي، بل لا بد من تحويله إلى استثمار منتج لخلق رؤوس أموال جديدة، ويعرف الاستثمار من عدة زوايا **فالتعريف القانوني** يعرف الاستثمار بأنه استخدام الأموال المنقولة أو غير المنقولة لإنشاء أو توسيع مشروع، سواء بهدف ربحي أو سياسي، وقد يتضمن أصولا مادية أو معنوية[1]، أما **اقتصاديا** فالاستثمار هو كل إضافة جديدة لثروة المجتمع، كإنشاء المصانع والبنى التحتية. ويشمل التضحية الفورية بمنافع معينة مقابل تحقيق عوائد مستقبلية[2]، في حين ينصرف معناه من الناحية **المحاسبية** الى اعتبار الاستثمار تلك القيم المادية وغير المادية التي تشتريها المؤسسة بغرض بيعها أو استخدامها ضمن نشاطها الاقتصاد[3]، والاستثمار أنواع:

- حسب القائم على الاستثمار[4]:

- استثمار خاص: يقوم به الأفراد أو الشركات.
- استثمار عمومي: تنفذه الدولة أو المؤسسات الدولية.
- استثمار مختلط: يضم النوعين معا.

- حسب الغاية:

- استثمار محفز: بدافع تحقيق أرباح.
- استثمار إجباري: تنفذه الدولة دون ربح، كالصناعات الحربية.

- حسب الطبيعة[5]:

- استثمار غير مادي: يتضمن تكاليف التدريب، البحث العلمي، براءات الاختراع.
- استثمار مادي: يتمثل في الأصول الملموسة مثل التجهيزات والمباني. وينقسم إلى:

---

[1] صفوت أحمد عبد الحفيظ، **دور الاستثمار الأجنبي في تطوير أحكام القانون الدولي الخاص**، الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية، 2006، ص 22.

[2] معاوية عثمان الحداد، **القواعد القانونية لجذب الاستثمار الأجنبي**، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2015، ص ص 33-35.

[3] Mohamed Zine Khafrabi, **Techniques comptables**, 5eme éd, tome 1, Berti édition. Alger, 2002, P : 33.

[4] وسام مجدي عطية، **الآليات القانونية والاقتصادية لتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر بين النظرية والتطبيق** الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية، 2012، ص 44.

[5] عادل أحمد حشيش وآخرون، مرجع سابق، ص 125.

- استثمار استبدالي: تعويض أصل قديم بآخر دون تغيير في الطاقة الإنتاجية.
- استثمار المحافظة او الصيانة: نفقات تخصص لتحسين الأداء وزيادة الكفاءة.

✎ حسب التأثير على الإنتاج[1]:

- استثمار إنتاجي مباشر: كشراء آلات.
- استثمار إنتاجي غير مباشر: كالبنى التحتية.
- استثمار اجتماعي إنتاجي: كبرامج التعليم والتدريب.

✎ **أهداف الاستثمار**:[2]

- تحقيق الربح: الهدف الأساسي لأي استثمار.
- تنمية الثروة: التضحية بالاستهلاك الحالي مقابل مكاسب مستقبلية.
- تأمين الاحتياجات المستقبلية: توفير السيولة لمواجهة الحاجات الطارئة.
- الحفاظ على القيمة: تنويع الاستثمارات لتقليل مخاطر انخفاض القيمة بفعل التضخم أو تقلبات السوق.

✎ **التنظيم**

يقصد بالتنظيم في سياق العملية الإنتاجية، تلك الوظيفة التي تعنى بتنسيق وتوجيه مختلف عناصر الإنتاج من أجل تحقيق الأهداف المنشودة وعلى رأسها تحقيق الربح، ويتولى هذه المهمة "المنظِّم"، سواء كان شخصًا طبيعيا أو معنويا، بحيث يقوم بالتخطيط والإشراف على استخدام الموارد، اعتمادا على توقعاته وتحليلاته لاتجاهات السوق وطلب المستهلكين.

وتكمن وظيفة المنظّم في تحقيق التوازن بين المدخلات الإنتاجية وفقا للمعطيات الاقتصادية، بما يمكنه من إنتاج سلع أو خدمات تلبي الطلب، وتدر عليه عائدا ماليا، وبما أن المنظم ينتج للسوق، فإنه يتحمل جزءا كبيرا من المخاطر المرتبطة بتقلبات الأسعار، ومستوى الطلب على المنتجات، وتكلفة عوامل الإنتاج[3].

ومن هنا، فإن القدرة على التنبؤ الدقيق بالتغيرات السوقية تعد من أهم الصفات التي يجب أن يتحلى بها المنظّم، وقد اعتبره العديد من الاقتصاديين أحد العوامل الأساسية الأربعة

---

[1] وسام مجدي عطية، مرجع سابق، ص 44.

[2] ماجد أحمد عطا الله، **إدارة الاستثمار**، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2011، ص ص 12،13.

[3] عبد الهادي على النجار، مرجع سابق، ص 272.

للإنتاج، تحت مسمى "المؤسسة" أو "المشروع"، إذ لا يمكن تفعيل عوامل الإنتاج الأخرى (الأرض، العمل، رأس المال) بفعالية دون وجود تنظيم ينسق بينها ويوجهها[1].

2.2 عملية المبادلة

تعد عملية المبادلة من العمليات الاجتماعية الأساسية في أي اقتصاد، وتشير المبادلة في هذا السياق إلى تبادل السلع والخدمات بين الأفراد والمجتمعات من أجل تلبية احتياجاتهم المختلفة، يمكن تفسير عملية المبادلة بعدة طرق: فقد تشير أحيانا إلى نقل السلع من أماكن إنتاجها إلى المستهلكين النهائيين، أو قد تشير إلى توزيع الموارد في الاقتصاد القومي بين الأنشطة المختلفة.

1.2.2 تعريف التبادل

المبادلة تعني تبادل المنتجات بين الأفراد أو الأطراف المختلفة في النشاط الاقتصادي، يسعى الإنسان إلى إشباع حاجاته المتنوعة عبر ما يقدمه له الآخرون من سلع وخدمات أو ما ينتجه بنفسه، يميز تطور المجتمعات البشرية تنوع الحاجات واعتماد الأفراد على بعضهم البعض لتحقيق تلك الحاجات من خلال التخصص وتقسيم العمل.

أدى توسع تقسيم العمل إلى زيادة التبادل، حيث يمكن للفرد أن يلبي حاجاته المتنوعة عن طريق تبادل ما ينتجه مع ما ينتجه الآخرون، وحلت النقود محل المقايضة كأداة رئيسية للمبادلة، حيث أصبحت النقود **أداة للتبادل، مقياسا للقيمة، وأداة للاستثمار**.

2.2.2 أنواع إنتاج المبادلة

لم يكن الهدف من النشاط الاقتصادي في المراحل الأولى إشباع حاجات الأفراد فقط، بل تطور ليشمل نوعين من الإنتاج:

- **الإنتاج الطبيعي**: يتم بهدف إشباع حاجات الأفراد المنتجين أنفسهم أو عائلاتهم، وقد تطور هذا الإنتاج ليشمل المقايضة، وهي نظام يستبدل فيه البضائع والخدمات مباشرة دون استخدام وسيط مثل المال ومن عيوب المقايضة:
  - صعوبة تحديد نسبة تبادل السلع.
  - صعوبة توافق رغبات الأطراف المتبادلة.

[1] عادل أحمد حشيش وآخرون، مرجع سابق، ص ص 79-84.

- عدم التسهيل في الادخار بسبب فساد السلع.
- صعوبة التنقل بين الأماكن.

✓ **الإنتاج بقصد المبادلة:** بدأ الإنتاج بهدف الوفاء بفائض اقتصادي، حيث أدى هذا الفائض إلى تحول إنتاج السلع من الإشباع المباشر إلى المبادلة في السوق، ومن شروط المبادلة:

- تقسيم العمل الاجتماعي.
- استقلال الأفراد في الإنتاج.
- إنتاج السلع بهدف المبادلة.

في البداية، كانت المقايضة الوسيلة الرئيسية للمبادلة، لكنها كانت محدودة وغير فعالة، مع تطور المجتمعات ظهرت النقود كأداة عالمية للتبادل، حيث أصبحت الوسيط الذي يسهل عملية التبادل بين الأفراد والمجتمعات، وأداة لقياس القيمة، ووسيلة لتوسيع نطاق المبادلات.

3.2 عملية الاستهلاك

الاستهلاك هو المرحلة النهائية في العملية الاقتصادية، ويعد هدفا رئيسيا من النشاط الاقتصادي، فقد أسهم الاقتصادي البريطاني **كينز** في تطوير هذا المفهوم في كتابه "النظرية العامة للعمل والفائدة والنقود"، حيث حلل العلاقة بين الاستهلاك وإجمالي الدخل القومي، معززا فكرة أن زيادة الاستهلاك يمكن أن تساهم في إنعاش الاقتصاد عبر رفع مستويات الطلب على السلع والخدمات[1].

1.3.2 تعريف الاستهلاك

الاستهلاك هو عملية اقتصادية يقوم فيها الأفراد باستخدام السلع والخدمات لإشباع حاجاتهم، ما يؤدي إلى استنفاد هذه السلع والخدمات، كما يعتبر الاستهلاك هدفا رئيسيا للنشاطات الاقتصادية، ويعتمد على توفر السلع المنتجة في المجتمع[2].

2.3.2 أنواع الاستهلاك[3]

- الاستهلاك النهائي: الذي يتم بهدف إشباع حاجات الأفراد بشكل مباشر.

---

[1] خلفي علي، **المدخل إلى علم الاقتصادي**، الجزائر: دار أسامة، 2009، ص 122.

[2] ناظم محمد نوري الشمري، محمد موسى الشروف، **مدخل في علم الاقتصاد**، عمان: دار زهران، 1999، ص 16.

[3] SAY Jean-Baptiste, Op.cit., PP : 279-299.

- الاستهلاك الوسيط: حيث تقوم المؤسسات باستهلاك السلع والخدمات لاستخدامها في الإنتاج.
- الاستهلاك الخاص: الذي يتم بواسطة الأفراد والعائلات.
- الاستهلاك الحكومي: الذي تقوم به السلطات العامة لتلبية احتياجات المرافق العامة.
- الاستهلاك الجماعي: استهلاك السلع والخدمات غير التجارية التي توفرها الحكومة.

3.3.2 مضمون الاستهلاك[1]

الاستهلاك يشمل عدة أنواع من السلع والخدمات:

- السلع الدائمة: مثل الملابس التي تستهلك عدة مرات.
- السلع غير الدائمة: مثل الأطعمة التي تستهلك مرة واحدة.
- السلع التجارية وغير التجارية: حيث تتعلق السلع التجارية بتكاليف الإنتاج، بينما تشمل السلع غير التجارية الخدمات التي تقدمها الدولة مثل التعليم والصحة.

4.3.2 محددات الاستهلاك[2]

- المحددات الاقتصادية:
  - سعر السلع والخدمات: يؤثر بشكل كبير على قدرة الأفراد على الاستهلاك.
  - الدخل: زيادة الدخل تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات.
- المحددات غير الاقتصادية:
  - المستوى الاجتماعي: تؤثر العادات الاجتماعية على نمط الاستهلاك.
  - السن: حيث يختلف استهلاك الأفراد حسب الفئة العمرية.
  - الإشهار: تؤثر الحملات الإعلانية على سلوك المستهلكين.

❖ حل المشكلة الاقتصادية

تعد المشكلة الاقتصادية من القضايا الجوهرية التي تواجه كل المجتمعات، وتتمثل في الفجوة القائمة بين الحاجات الإنسانية المتزايدة والموارد الاقتصادية المحدودة، إلا أن طريقة معالجة هذه المشكلة تختلف من نظام اقتصادي إلى آخر، وذلك تبعا للفلسفة التي يقوم عليها كل نظام.

[1] SAY Jean-Baptiste, Ibid, Idem.

[2] البلاوي حازم، أصول الاقتصاد السياسي، مرجع سابق، ص 631.

ففي النظام الرأسمالي، ينظر إلى المشكلة الاقتصادية باعتبارها نتيجة مباشرة لندرة الموارد في مواجهة حاجات لا محدودة، ومن ثم فإن حلها يكمن في تعظيم الإنتاج من السلع والخدمات، ويعتمد هذا النظام على **آليتي السوق والربح** لتوجيه النشاط الاقتصادي، حيث تحفز المنافسة على الابتكار والتطور التكنولوجي، ويعد التقدم التكنولوجي أداة مركزية في تحقيق النمو الاقتصادي، إذ يمكن من تحسين إنتاجية عوامل الإنتاج، وبالتالي توسيع منحنى إمكانيات الإنتاج للمجتمع، مما يسهم في تضييق الفجوة بين الموارد والحاجات، وهكذا فإن النظام الرأسمالي يعالج المشكلة الاقتصادية من خلال آليات السوق والحرية الاقتصادية مع التركيز على زيادة الكفاءة وتحقيق أقصى منفعة ممكنة[1].

أما في النظام الاشتراكي، فإن معالجة المشكلة الاقتصادية ترتكز على فلسفة جماعية تقوم على تغليب المصلحة العامة على المصالح الفردية، وينظر إلى الاقتصاد باعتباره أداة لتحقيق العدالة الاجتماعية وتقليص الفوارق الطبقية، لذلك فإن وسائل الإنتاج في هذا النظام تكون في الغالب مملوكة للدولة أو تحت سيطرة جماعية، بينما تقيد الملكية الخاصة إلى أقصى حد، وتقوم الدولة بتوجيه الإنتاج وتوزيع الموارد وفق خطط مركزية تسعى إلى تلبية احتياجات المجتمع ككل بدلا من تركها لعوامل السوق غير المضمونة، وبذلك يعالج النظام الاشتراكي المشكلة الاقتصادية من خلال التخطيط المركزي وتوزيع الموارد وفق أولويات اجتماعية[2].

وبين هذين النظامين، تتباين الرؤى حول دور الدولة، والملكية الخاصة، وكيفية تحقيق الكفاءة والعدالة، فالرأسمالية تعوّل على الحرية الاقتصادية والحافز الفردي، بينما ترى الاشتراكية في التخطيط الجماعي وضبط السوق الوسيلة المثلى لتحقيق التنمية العادلة[3].

---

[1] عبد الرحمن يسري، **الاقتصاد السياسي: دراسة في الأنظمة الاقتصادية**، القاهرة: دار النهضة العربية، 2002، ص ص 55-57.

[2] نفس المرجع، ص ص 58، 60.

[3] نفس المرجع، نفس المكان.

المحور الرابع: تاريخ ومدارس الفكر الاقتصادي

يعد تاريخ الفكر الاقتصادي مرآة عاكسة للأوضاع الاقتصادية السائدة في كل مرحلة زمنية، إذ لا يمكن فهم مسارات تطور هذا الفكر بمعزل عن السياقات التاريخية والاقتصادية التي أثرت فيه وشكلت ملامحه، فالفكر الاقتصادي لا ينشأ في فراغ، بل يتبلور كرد فعل على المشكلات الاقتصادية المطروحة في زمن معين، محاولا تقديم تفسيرات واقتراح حلول لها ضمن إطار عام يتماشى مع معطيات البيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية[1]، ومن هذا المنطلق فإن دراسة تاريخ الفكر الاقتصادي تتيح لنا إدراك الكيفية التي تطورت بها المفاهيم والنظريات الاقتصادية، وتساعدنا على فهم أعمق للأسس التي قامت عليها السياسات الاقتصادية في مختلف العصور.

أولا: الفكر الاقتصادي في الحضارات الشرقية القديمة

تميز الفكر الاقتصادي في الحضارات القديمة بارتباطه الوثيق بالفكر الديني والفلسفي والأخلاقي، حيث لم يكن هناك تمايز واضح بين الاقتصادي والديني أو الاجتماعي، فحتى بدايات العصر الحديث، ظل الفكر الاقتصادي متداخلا مع أنماط التفكير الفلسفي والديني، وكانت الظواهر الاجتماعية تفسر من منطلقات غيبية وروحية أكثر من كونها تحليلا ماديا أو علميا، وقد سعى الإنسان في تلك العصور إلى تقديم وصف بسيط للواقع الاقتصادي الذي يعيشه، من خلال مفاهيم أولية مرتبطة بنمط الحياة السائد آنذاك، لذا يصعب القول بوجود فكر اقتصادي علمي بالمعنى الدقيق للكلمة في هذه المرحلة، بل يمكن الحديث عن ملامح أولية لهذا الفكر ظهرت في سياق التنظيم الاجتماعي والإداري داخل هذه الحضارات[2].

ومن هنا، يمكننا تتبع بعض ملامح الفكر الاقتصادي في الحضارات الشرقية القديمة، كالحضارة المصرية القديمة، وحضارة وادي الرافدين، والحضارة الصينية...الخ، والتي تعد من أقدم النماذج التي تضمنت نظما اقتصادية واضحة، سواء من حيث الزراعة، والجباية، وتوزيع العمل،

[1] حازم الببلاوي، **دليل الرجل العادي الى تاريخ الفكر الاقتصادي**، القاهرة: دار الشروق، ط1، 1995، ص 17.
[2] نفس المرجع، ص18

أو من حيث التنظيم الإداري للمجتمع والموارد، وقد وردت لدى بعض المؤرخين إشارات إلى ملامح الفكر الاقتصادي عند اليهود في العهد القديم، حيث كان النشاط الاقتصادي يقوم أساسا على الحياة القبلية، وتمتع الكهنة بنفوذ ديني وسياسي كبير، وكان النظام الاجتماعي يستند إلى سيطرة الأسر، بينما شكلت الزراعة النشاط الاقتصادي الرئيسي، وظهرت الملكية الخاصة للأرض بشكل واضح، وتم الاعتراف بحق الابن البكر في الميراث الأكبر، كما أجاز القانون الموسوي فرض فوائد على القروض[1] ، وقد برزت أنماط من الزراعة المنظمة والمتقدمة في بعض الحضارات القديمة مثل الحضارة المصرية، والبابلية، والصينية، ومن أبرز ما يذكر في هذه المرحلة أنها شهدت تبلور ملامح بسيطة للفكر الاقتصادي، دون أن يتطور بعد إلى علم مستقل أو منظومة نظرية متكاملة.

1. الحضارة البابلية

تعد من أقدم الحضارات في التاريخ، وقد تميزت بتطورها الملحوظ مقارنة بالفترات الزمنية التي نشأت فيها، ظهرت فيها العديد من مظاهر التقدم التي اعتبرت في وقتها نقلة نوعية منها تطور الحرف اليدوية، وتوفر مقومات قيام حركة تجارية نشطة، نظرا لموقع بابل الاستراتيجي على طريق يمكن أن يستخدم كطريق للتجارة الدولية، فوقوع مدينة بابل في قلب بلاد ما بين النهرين منحها ميزة كبيرة في ممارسة الأنشطة التجارية، مما أدى إلى ازدهار التجارة فيها والتي بدورها استلزمت وجود عملات نقدية، وقد عرفت بابل بصناعة الدروع وتصديرها إلى مصر مقابل مقايضتها بسلع أخرى أو من خلال عمليات الشراء، كما تم اعتماد نظام "السبيكة الذهبية" في التعاملات، وبدأت ملامح تقسيم العمل بالظهور وهو ما يعكس تطور النشاط الاقتصادي في هذه الحقبة[2].

[1] حازم الببلاوي، **النظام الاقتصادي الدولي المعاصر**، الكويت: عالم المعرفة، 2000، ص17.

[2] عبد الجبار السبهاني، **الوجيز في الفكر الاقتصادي**، الاردن: دار وائل للطباعة والنشر، 2001، ص25.

ومن أبرز الشواهد على هذه الحضارة، ما ورد في "قانون حمورابي"، والتي عبّرت في جوهرها عما يلي[1]:

- حماية مصالح طبقة الأحرار الأثرياء والجنود، حيث ركزت بشكل أساسي على تأكيد حق الأحرار في امتلاك الأراضي والعبيد والتصرف الكامل بهم، رغم الإشارة إلى حماية الضعيف من القوي.
- الاعتراف بطبقة الحرفيين الأحرار ودور الصناع الذين كانوا يزاولون أعمالا بسيطة.
- التركيز على طبقة العبيد التي كانت تمثل النسبة الأكبر من السكان، حيث جسدت هذه الطبقة فئة مستغلة ومحرومة من الحقوق الإنسانية.

2. الحضارة المصرية أو الفرعونية

كانت الدولة المصرية تتمتع بسلطة مركزية قوية ذات طابع سياسي واقتصادي متكامل، حيث امتلكت أهم وسائل الإنتاج وخاصة الأراضي الزراعية، نظرا لطبيعة مصر الجغرافية كبلد يعتمد على الزراعة بشكل أساسي، وقد شكل النشاط الزراعي محور الاقتصاد في ذلك الوقت، وأسهم بشكل كبير في استقرار الحياة الاجتماعية والاقتصادية، تميزت الطبقة الحاكمة إلى جانب الحاشية بالإعفاء من المهام البدنية والمشاركة في النشاط الاقتصادي العملي، حيث انحصر دورهم في الجوانب الفكرية والإدارية، ما يعكس ملامح مبكرة لتقسيم الأدوار داخل المجتمع[2].

وتدل عدة مؤشرات على أن الحضارة المصرية القديمة كان لها إسهامات واضحة في مسار الفكر الاقتصادي، من بينها[3]:

- بروز شكل أولي لتقسيم العمل بين طبقات المجتمع ومجالاته المختلفة.

---

[1] طه باقر، "الشرائع والتنظيمات القانونية في حضارة وادي الرافدين"، مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد 27، 1976، ص114.

[2] احمد صادق سعد، **تاريخ مصر الاجتماعي–الاقتصادي في ضوء النمط الاسيوي للإنتاج**، بيروت: دار ابن خلدون، 1979، ص40.

[3] محمد دويدار، **مبادئ الاقتصاد السياسي**، كلية الحقوق، جامعة الاسكندرية، 1993، ص86.

- استقرار الزراعة في أراض محددة ومنظمة، مما يدل على تطور في إدارة الموارد الطبيعية.
- وجود تنظيم إداري متقدم للموارد المالية والبشرية، تجلى في أنظمة الجباية، وتوزيع العمال، وإدارة الخزائن والمخزون.
- توثيق اقتصادي دقيق قام به الكهنة والكتبة، شمل تسجيل الإنتاج والضرائب والمعاملات، مما يعكس وعيا مبكرا بأهمية الإدارة الاقتصادية.

تعكس هذه المظاهر أن الحضارة المصرية لم تكن متقدمة فقط في مجالات العمارة والدين، بل ساهمت أيضا في إرساء مفاهيم اقتصادية سبقت عصرها.

3. الحضارة الصينية:

أسهمت الحضارة الصينية القديمة في بروز عدد من الأنشطة الاقتصادية التي تعكس درجة عالية من التنظيم والتقدم، ومن أبرز إنجازاتها ذات الطابع الاقتصادي اختراع الورق، الذي كان له دور محوري ليس فقط في تسهيل التواصل ونقل المعرفة، بل أيضا في توثيق المعاملات التجارية وتنظيم شؤون الدولة.

ورغم قلة المعلومات حول الفكر الاقتصادي لدى الصينيين القدماء، إلا أن ذلك لا ينفي وجود ممارسات اقتصادية متطورة ومفاهيم فكرية ضمنية تشير إلى فهمهم لأهمية الاقتصاد في حياة الدولة والمجتمع، ويعتقد أن الأنظمة الزراعية المتقنة، وتنظيم العمل، والحرف اليدوية المتقدمة كانت من ملامح النشاط الاقتصادي الصيني[1].

طبيعة الاقتصاد في الحضارة الصينية[2]:

- اقتصاد زراعي بالأساس: اعتمد الاقتصاد الصيني القديم على الزراعة بشكل رئيس، وكانت زراعة الأرز والقمح من أهم المحاصيل.

---

[1] بالي حمزة، "محاضرات في مقياس تاريخ الفكر الاقتصادي"، مقدمة لطلبة سنة ثانية علوم اقتصادية، شعبة العلوم الاقتصادية، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، 2020-2021، ص10.

[2] حازم الببلاوي، **دليل الرجل العادي الى تاريخ الفكر الاقتصادي**، مرجع سابق، ص18، 19.

- نظام إقطاعي وتنظيم زراعي متقدم: كانت الدولة تنظم العلاقة بين المزارعين ومالكي الأراضي، وتفرض ضرائب عينية أو مالية.
- الاهتمام بالصناعة اليدوية: مثل صناعة الحرير والورق والخزف، وقد شكلت هذه الصناعات رافدا مهما للاقتصاد الصيني.
- اقتصاد منظم تحت سلطة مركزية: كانت الدولة تحتفظ بسيطرة واسعة على الموارد وتخطط للإنتاج، ما يدل على تدخل واضح في النشاط الاقتصادي.

4. الحضارة الفينيقية:

عرفت الحضارة الفينيقية بتميزها في الأنشطة التجارية والملاحية، حيث كانت لهم تقاليد تجارية راسخة وعلاقات وواسعة، فقد برع الفينيقيون في التجارة البحرية ونقلوا بضائعهم بين موانئ متعددة، وأسسوا شبكة واسعة من التبادلات الاقتصادية، مما يشير إلى وجود فكر اقتصادي عملي ومرن، ومع ذلك لا توجد معلومات كافية حول تاريخ الفكر الاقتصادي الفينيقي[1].

- **طبيعة الاقتصاد في الحضارة الفينيقية[2]:**
- اقتصاد تجاري بحري بالأساس: اعتمد الفينيقيون على التجارة البحرية، إذ كانت حضارتهم تقع على السواحل الشرقية للبحر المتوسط.
- نشاط ملاحي واسع: برع الفينيقيون في صناعة السفن، واستغلوا موقعهم الجغرافي في إنشاء موانئ ومراكز تجارية في مناطق مختلفة مثل قرطاج وصقلية.
- نظام مقايضة وتبادل: مارسوا التجارة عبر المقايضة وتبادل السلع، ثم تطور الأمر إلى التعامل بالنقود.
- صناعة متقدمة لبعض المنتجات: مثل صباغة الأقمشة والزجاج والخشب المصنوع.
- اقتصاد حر نسبيا: كانت الدولة تترك للتجار حرية الحركة والعمل دون رقابة شديدة، مما يعكس طبيعة ليبرالية نسبية في النشاط الاقتصادي.

---

[1] بالي حمزة، مرجع سابق، ص10.

[2] حازم الببلاوي، **دليل الرجل العادي الى تاريخ الفكر الاقتصادي**، مرجع سابق، ص19.

ثانيا: الفكر الاقتصادي في الحضارة اليونانية

نشأ المجتمع الإغريقي خلال القرنين الرابع والخامس قبل الميلاد، وتميز باقتصاد بسيط في بداياته، قائم على الزراعة واستخراج المعادن وتصنيعها، بالإضافة إلى التجارة الخارجية التي ازدهرت لاحقا، خصوصا في المدن الساحلية مثل أثينا، فقد كان الاقتصاد في مراحله الأولى اقتصادا عائليا بالدرجة الأولى، حيث كانت الأسرة هي الوحدة الاقتصادية الأساسية التي تدير الإنتاج والاستهلاك داخل نطاقها، وبسبب هذه البساطة في التنظيم لم تظهر مشكلات اقتصادية معقدة، إذ كان التبادل محدودا والحاجات قليلة نسبيا.

وقد عرف الإغريق الاقتصاد آنذاك بأنه "علم إدارة المنزل" في إشارة إلى الأنشطة المنزلية التي كانت تدار داخل الأسرة، ويعد هذا المفهوم أول تصور بدائي لفكرة الاقتصاد كما نعرفه اليوم.

ومع تطور المجتمع وظهور طبقات جديدة ونمو التجارة، بدأ الفكر الاقتصادي في اليونان يتبلور في كتابات الفلاسفة مثل أفلاطون وأرسطو، لكن ظل الطابع الأخلاقي والاجتماعي هو الغالب على التحليل الاقتصادي في تلك المرحلة، إذ لم يتطور الاقتصاد بعد إلى علم مستقل.

1-البنية الطبقية للمجتمع اليوناني

كان المجتمع اليوناني القديم مجتمعا طبقيا يقوم على نظام الرق والعبودية، وقد تميز بتقسيم اجتماعي صارم انعكس بوضوح على توزيع الأدوار الاقتصادية، وشكلت العبودية الأساس في العملية الإنتاجية، وقد تم تقسيم المجتمع الى[1]:

- طبقة الملاك الأرستقراطيين: وهي أعلى طبقات المجتمع، تملك الأراضي الواسعة، وتعيش على الريع العقاري دون الانخراط في أي عمل إنتاجي، بل كانت تحتقر العمل اليدوي وتعتبره نشاطا لا يليق بالطبقات العليا.

[1] مدحت القريشي، **تطور الفكر الاقتصادي**، الاردن: دار وائل للنشر، ط1، 2008، ص39.

- الطبقة المتوسطة: تشمل صغار الملاك وبعض الحرفيين، وكانت لها وظائف محدودة في النشاط الاقتصادي، كما لم تكن تتمتع بنفوذ سياسي قوي مقارنة بالأرستقراطيين.
- طبقة الأجانب "الميتيك" (Metoikoi): هؤلاء كانوا مقيمين في المدن اليونانية لكن محرومين من الحقوق السياسية، رغم مشاركتهم في بعض الأعمال الاقتصادية خاصة التجارة.
- طبقة العبيد: تشكل القاعدة الأساسية في الهرم الاجتماعي، وهي المسؤولة عن كافة الأنشطة الإنتاجية من الزراعة والصناعة والتعدين إلى الأعمال المنزلية وخدمة الجيوش، وقد كانت تجارة العبيد من أهم الأنشطة الاقتصادية وأكثرها ربحا في تلك المرحلة.

2-التنظيم الاقتصادي في اليونان القديمة[1]

- لم يكن هناك تنظيم اقتصادي مركزي كما هو الحال في الحضارات الشرقية، بل كان الاقتصاد اليوناني يعتمد على المدن المستقلة (Polis - πόλις)، ولكل مدينة نظمها الاقتصادية الخاصة.
- الاقتصاد كان زراعيا في جوهره، لكن المدن الساحلية (مثل أثينا) طورت أنشطة تجارية وصناعية، وخاصة في مجال صناعة الفخار، المعادن، والسفن.
- العملة استخدمت في المعاملات، وساهمت التجارة البحرية في ربط اليونان بدول المتوسط.

➢ الفكر الاقتصادي عند أفلاطون (427 ق.م – 347 ق.م)

تناول الفيلسوف اليوناني أفلاطون في كتابيه "الجمهورية" و"القوانين" بعض المسائل الاقتصادية من خلال تصوره لنشأة الدولة التي اعتبرها ناتجة عن الحاجات المتعددة للإنسان، مما يستدعي تكوين جماعة سياسية منظمة لإشباع تلك الحاجات، وقد أثرت بيئته الفكرية في تطوير أفكاره، خاصة المتعلقة بـ"المدينة الفاضلة" المستلهمة من النموذج الأثيني (المدينة الدولة City-State -)[2]

---

[1] بوقرة رابح، خبابة عبد الله، **الوقائع الاقتصادية من التاريخ القديم إلى بداية القرن الواحد والعشرين**، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2016، ص36.

[2] دويدار محمد، **مبادئ الاقتصاد السياسي**، كلية الحقوق، مرجع سابق، ص ص65، 66.

أ. تقسيم العمل والطبقات

اعتبر أفلاطون أن تقسيم العمل ضروري لقيام الدولة وتنظيم النشاط الاقتصادي، ومن هنا بنى تصوره للمجتمع حيث قسمه الى ثلاث طبقات رئيسية[1]:

- طبقة الحكام (الفلاسفة): تتولى الحكم وسن القوانين، ويشترط أن يعيش أفرادها حياة جماعية خالية من الملكية الخاصة والعلاقات الأسرية، لضمان تجردهم من المصالح الشخصية.
- طبقة المحاربين (العسكريين): مسؤولة عن حماية الدولة، وتعيش أيضا حياة مشتركة دون امتلاك ممتلكات خاصة.
- طبقة المنتجين (المزارعين، الحرفيين، التجار): تقوم بالنشاط الاقتصادي وتوفر حاجات الفئتين السابقتين، كما يسمح لها بامتلاك الثروة والملكية الخاصة.

أما العبيد (أسرى الحروب)، فلم يشملهم أفلاطون ضمن التقسيم الطبقي، بل اعتبرهم أدوات للإنتاج.

ب.تدخل الدولة

دعا أفلاطون إلى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي خاصة لحماية التوازن الاجتماعي، فقد رأى أن الثراء الفاحش ينتج الكسل والتراخي، بينما الفقر المدقع يضعف قدرة الفرد على الإنتاج، لذلك اقترح تنظيما دقيقا للملكية، بحيث تلغى الملكية الخاصة فقط عن طبقتي الحكام والمحاربين، بينما تبقى جائزة للطبقة العاملة، كما شدد على دور الدولة في تنظيم التجارة خاصة الخارجية، لضمان تلبية حاجات المجتمع بشكل منظم، وبما يحقق الانسجام بين عناصر الدولة المختلفة[2].

---

[1] صلاح الدين نامق، **قادة الفكر الاقتصادي**، القاهرة: دار المعارف، (د.س.ن)، ص10.

[2] البيلاوي حازم، **دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي**، مرجع سابق، ص ص 19، 20.

أما تصور أفلاطون حول النقود، فقد اعتبرها وسيلة لتسهيل التبادل وقد اقترح استخدام نوع من النقود له قيمة صورية، وبهذا يكون أول من نادى بأن تكون للنقود قيمة مستقلة عن قيمتها الذاتية.[1]

➢ الفكر الاقتصادي عند أرسطو (384 ق.م – 322 ق.م)

✎ الأفكار الاقتصادية الأساسية

أ- تحليل الظواهر الاقتصادية:

تميز أرسطو عن غيره من مفكري عصره بمحاولة تحليل الظواهر والمشكلات الاقتصادية، فكان من أوائل من وضعوا أسس فكر اقتصادي مبني على الملاحظة والتحليل، وقد عرض معظم أفكاره في كتابيه "الأخلاق" و"السياسة."

- **النشاط الاقتصادي وأنواعه:** ميز أرسطو بين الأنشطة الطبيعية لاكتساب المال، كالفلاحة (الزراعة وتربية المواشي والصيد)، والصناعة اليدوية، وبعض أشكال الصيد، واعتبرها وسائل مشروعة وطبيعية للكسب، أما التجارة فاعتبرها نشاطا غير طبيعي لأنها تهدف للربح دون إنتاج، وهي نشاط غالبا ما يمارس من قبل الأجانب، ولذلك نظر لها نظرة سلبية[2].
- **وحدة الإنتاج الأساسية (الأسرة):** رأى أن الأسرة تمثل الوحدة الاقتصادية الأولى، حيث تقوم بإنتاج ما تحتاجه، وتقوم بمقايضة الفائض عن حاجاتها أو بيعه مقابل نقود[3].
- **مفهوم القيمة الاقتصادية:** ميز بين نوعين من القيمة:

- قيمة الاستعمال: قدرة السلعة على إشباع حاجة معينة.
- قيمة المبادلة: القيمة التي يتم بها تبادل السلعة مقابل أخرى أو مقابل نقود.

---

[1] نجلاء عبد الحميد راتب، **الاقتصاد والمجتمع**، دمشق: مطبعة رياض، ص14.

[2] دويدار محمد، **مبادئ الاقتصاد السياسي**، كلية الحقوق، مرجع سابق، ص 69.

[3] نامق صلاح الدين، مرجع سابق، ص 13.

أكد أن قيمة المبادلة يجب أن تبنى على قيمة الاستعمال، وهو ما يشبه مبدأ العرض والطلب بشكل أولي[1].

- **النقود:** يرى ارسطو أن للنقود وظيفتين هما:
  - أداة لتسهيل المبادلة وتقليل صعوبات المقايضة.
  - يجب أن تكون لها قيمة ذاتية (مثل الفضة والذهب).

رفض اعتبار النقود هدفا نهائيا للنشاط الاقتصادي، ورفض الربا لأنه اعتبر النقود لا تولد نقودا بطبيعتها[2].

ب- انتقادات أرسطو (الجانب الجدلي)

- **الملكية الخاصة:** عارض رأي أفلاطون الذي دعا إلى إلغاء الملكية الخاصة، خاصة لدى طبقة الحكام، وأكد أن الملكية الفردية تحفز على العمل والإنتاج، وأن الملكية الجماعية تؤدي إلى الكسل والنزاعات، لأنها لا تضمن العدالة أو المسؤولية الفردية في العمل أو الإنتاج[3].
- **البعد الأخلاقي في الملكية:** دعم أرسطو الملكية الفردية، ولكنه شدد على ضرورة ربطها بالواجب الأخلاقي، بحيث يسهم الأفراد الأغنياء في مساعدة المحتاجين بما يملكونه[4].
- **أصل الدولة ووظيفتها:** خالف أفلاطون في تفسيره لظهور الدولة، حيث لم يرَ أنها نشأت فقط لتلبية الحاجات الاقتصادية، ورأى أن الدولة نتاج تطور اجتماعي طبيعي انطلق من الأسرة إلى القرية ثم إلى المدينة، فهدف الدولة بالنسبة له هو تحقيق حياة جيدة ومستقلة للمواطنين، انسجاما مع الطبيعة الاجتماعية والسياسية للإنسان[5].

---

[1] كبه إبراهيم، **دراسات في الاقتصاد وتاريخ الفكر الاقتصادي**، ج1، بغداد: مطبعة الإرشاد، ط1، 1970، ص 347.

[2] نامق صلاح الدين، مرجع سابق، ص 14.

[3] كبه إبراهيم، مرجع سابق، ص 345.

[4] نامق صلاح الدين، مرجع سابق، ص 13.

[5] كبه إبراهيم، مرجع سابق، ص 345.

ثالثا: الفكر الاقتصادي في الحضارة الرومانية

شكل الاقتصاد الزراعي المرتكز على نظام الرق الركيزة الأساسية للنظام الاقتصادي الروماني، حيث اعتبرت ملكية الأراضي الزراعية الاستثمار الأكثر أمانا واستقرارا، بينما شكل العبيد القوة الدافعة لهذا النشاط، وقد تطورت الزراعة من نمط المزرعة العائلية الصغيرة إلى ملكيات واسعة تتركز في أيدي أقلية من النخبة، وتحولت هذه الملكيات تدريجيا من إنتاج يهدف إلى الإشباع الذاتي إلى إنتاج موجه للسوق، ما ساهم في بروز نشاط اقتصادي يهدف إلى تحقيق الربح وتراكم الثروات، خاصة من قبل التجار وأصحاب رؤوس الأموال[1].

أ- التنظيم الاجتماعي والطبقي

اتسم التنظيم الاجتماعي في روما بطابع طبقي صارم، أقر من خلال القانون الروماني بحق المواطنين الأحرار في امتلاك العبيد، بمن فيهم أسرى الحروب، وقد انقسم المجتمع إلى أربع طبقات رئيسية[2]:

- **طبقة النبلاء (الأشراف)**: تمثل الطبقة الأرستقراطية الحاكمة.
- **طبقة الفرسان:** تضم التجار وأصحاب رؤوس الأموال.
- **طبقة العامة:** تشمل الحرفيين وصغار الفلاحين.
- **طبقة العبيد:** وهم الفئة العاملة دون حقوق، يشكلون أساس النشاط الإنتاجي.

ب- التنظيم الاقتصادي[3]

- **الزراعة:** كانت النشاط الاقتصادي الأساسي، وبدأت بمزارع عائلية صغيرة تطورت لاحقا إلى مزارع كبرى مملوكة لفئة ضيقة من المجتمع، وقد اعتمدت هذه المزارع بشكل كامل على استغلال العبيد، وتم تخصيص إنتاجها للتسويق التجاري.

---

[1] محمود عبد المولى، **تطور الفكر الاقتصادي والاجتماعي عبر العصور**، الشركة التونسية للتوزيع، ط1، 1979، ص34.

[2] إسماعيل محمود علي، **تاريخ الفكر الاقتصادي**، مصر: مكتبة الوفاء القانونية، 2011، ص57.

[3] بالي حمزة، مرجع سابق، ص ص18، 19.

- **علاقات الإنتاج**: قامت على أساس الملكية الفردية لوسائل الإنتاج، مدعومة باستغلال العبيد دون مقابل، وهو ما سمح بزيادة فائض الإنتاج الموجه للأسواق، وقد عد هذا التحول علامة فارقة في انتقال الاقتصاد من الإشباع الذاتي إلى الطابع الربحي.
- **التجارة الداخلية**: بدأ النشاط التجاري بتبادل المنتجات الزراعية الريفية مع المنتجات الحرفية الحضرية ومع التوسع العسكري الروماني نشطت الحركة التجارية، وظهرت طبقة تجارية جديدة أسهمت في الانتقال التدريجي من الاقتصاد الزراعي إلى الاقتصاد التجاري، ما ساهم في تراجع مكانة الطبقة الزراعية المتوسطة.
- **تطور رأس المال النقدي الربوي**: أدى توسع النشاط التجاري وتزايد التبادل النقدي إلى نشوء رأس مال نقدي ربوي. ظهرت شركات "الملتزمين" التي مارست الإقراض وجباية الضرائب، إلى جانب انتشار مكاتب الصرافة التي قامت بوظائف مالية متعددة. كما بدأت طبقة التجار والممولين في التمايز عن باقي فئات المجتمع، مشكلة بذلك طبقة "الفرسان" ذات الدور الاقتصادي البارز[1].
- **التجارة الخارجية**: ازدهرت التجارة الخارجية بشكل ملحوظ، وأصبحت روما تعتمد على الولايات التابعة لها في استيراد المنتجات الزراعية، في حين صدرت إليها السلع المصنعة، لاسيما المنتجات المعدنية، ما أسهم في تعزيز مركزها الاقتصادي.

رابعا: الفكر الاقتصادي في العصور الوسطى

شهدت العصور الوسطى تحولات اجتماعية واقتصادية عميقة، ساهمت في إعادة تشكيل بنية الفكر الاقتصادي السائد، وقد لعبت الأديان السماوية ولا سيما الديانة المسيحية والإسلام دورًا محوريا في بلورة توجهات اقتصادية اتخذت طابعا أخلاقيا وروحيا.

1- الفكر الاقتصادي في أوروبا

كانت أوروبا في القرون الوسطى تعيش حالة من التراجع الحضاري، مقارنة بالمراحل السابقة، حيث ساد الجهل والتفكك السياسي تحت وطأة النظام الإقطاعي وهيمنة الكنيسة،

[1] حسان بقة، "محاضرات في المدخل للاقتصاد السياسي"، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الأولى ليسانس، قسم التعليم الأساسي للحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمن ميرة – بجاية، 2022/2021، ص64.

مما انعكس على البنية الاقتصادية والاجتماعية في آن معا[1]، حيث عرف هذا العصر بعصر الظلمات.

النظام الإقطاعي

يعد النظام الإقطاعي السمة المركزية للاقتصاد الأوروبي في العصور الوسطى، وقد نشأ أولا في فرنسا قبل أن ينتشر في سائر أنحاء القارة، يتمثل هذا النظام في تقسيم أراضي الدولة إلى "إقطاعيات" يشرف عليها النبلاء أو الإقطاعيون الذين يمتلكون الأرض، ويمارسون سلطاتهم على من يسكنها أو يعمل بها، ارتكز النشاط الاقتصادي على الزراعة والتي كانت تمارس من قبل ثلاث فئات[2]:

- **العبيد:** وهم فئة في تناقص مستمر.
- **الأقنان:** يشكلون الأغلبية وكانوا مرتبطين بالأرض ولا يتمتعون بالحرية.
- **الفلاحون الأحرار:** أقلية تعيش في صراع دائم مع الإقطاعيين.

وقد كانت العلاقة بين السيد الإقطاعي والفلاح قائمة على تبادل المنافع، فالإقطاعي يمنح الأرض للفلاح مقابل زراعتها وتقديم جزء من المحصول أو بعض الخدمات، في حين يلتزم السيد بحمايتهم ومع أن الأرض تعود نظريا للإمبراطور، إلا أن الإقطاعيين مارسوا السلطة الفعلية عليها.

سيطرة الكنيسة على الفكر الاقتصادي

لعبت الكنيسة دورا رئيسيا في تشكيل الفكر الاقتصادي في أوروبا خلال العصور الوسطى، حيث اندمجت ضمن النظام الإقطاعي لكنها احتفظت بمكانة متميزة وسلطات روحية واسعة، وفي الوقت الذي كان فيه الإمبراطور يمثل السلطة الزمنية، كانت الكنيسة تمثل المرجعية الروحية، وتدخلت في القضايا الاقتصادية من منطلق أخلاقي وإنساني[3]، وقد سعت

---

[1] نفس المرجع، نفس المكان.

[2] رانيا محمود عبد العزيز عمارة، مرجع سابق، ص 18.

[3] دويدار محمد، **مبادئ الاقتصاد السياسي**، كلية الحقوق، مرجع سابق، ص 76.

الكنيسة خاصة بعد تراجع سيطرتها أمام تنامي النزعة العلمانية إلى تقديم أفكار تضمن العدالة الاجتماعية وتحمي الطبقات الضعيفة لا سيما الأقنان، ومن أبرز هذه المبادئ[1]:

- العدالة المتكافئة: وتعني وجوب التوازن في عمليات التبادل الاقتصادي بين الأفراد.
- الثمن العادل: وهو السعر الذي يعكس القيمة الحقيقية للسلعة ويمنع استغلال المستهلك.
- الأجر العادل: يجب أن يكون الأجر كافيا لضمان مستوى معيشي كريم للعامل وأسرته، وفقًا لمركزه الاجتماعي.
- تحريم الربا: مستندة إلى نفس المبادئ الأخلاقية التي وردت عند أرسطو، حيث اعتبر الربا استغلالا للمحتاجين وإجحافا بحق الفقراء.

في هذه المرحلة ظهرت أفكار " توماس الاكويني" الذي تأثر بأفكار أرسطو حول الملكية الخاصة وأهميتها في تحقيق الملكية الجماعية، كما دافع عن النظام الإقطاعي القائم على الملكية الخاصة، ومبرر ذلك أنها تقوم بوظيفة اجتماعية تخدم المجتمع ككل، يتفق توماس الاكويني مع أرسطو من حيث المبدأ الذي يقول أن التجارة غير أخلاقية وغير محبذة، ولكنه شر لابد منه وعليه حتى تكون التجارة مبررة لابد أن تكون بشروط حسب توماس الاكويني وهما[2]:

- عدالة التبادل
- الاعتدال في الثروة.

اجمع مفكرو العصور الوسطى على وجود عاملان في تحديد القيمة هما حسب توماس الاكويني:

- العامل الطبيعي: ويتعلق بالحاجيات وهنا يبرز دور الدين والعقيدة في ترتيبها وتهذيبها.
- العامل الاقتصادي: ويتعلق بالتكاليف الإنتاجية والعمل الضروري للإنتاج.

[1] كبه إبراهيم، مرجع سابق، ص ص 402-412.

[2] زكريا عبد الحميد، **تاريخ الفكر الاقتصادي: من العصور القديمة حتى الفكر الكلاسيكي**، بيروت: دار النهضة العربية، 2014، ص. 85-92.

أما فكرة **الثمن العادل** الذي نادى بها أرسطو، أضاف إليها توماس الاكويني **الأجر العادل والربح العادل**، لكن مع تطور النشاط الاقتصادي أصبحت فكرة الثمن العادل تتغير تبعا لآلية السوق، فأصبح الثمن العادل هو ثمن الاتفاق بين طرفي العقد (مثال العقد الذي يجمع الشراء والبيع ومع التطور الاقتصادي أصبح قانون العرض والطلب هو السائد[1].

خامسا: الفكر الاقتصادي عند المسلمين في العصور الوسطى

يعد تجاهل إسهامات المفكرين المسلمين في تاريخ الفكر الاقتصادي خطأ شائعا، حيث يربط الكثيرون بداية الفكر الاقتصادي بالفلسفة اليونانية القديمة، ثم يقفزون مباشرة إلى عصر النهضة الأوروبي في القرن الثامن عشر، متناسين أن الحضارة الإسلامية قدمت إضافات نوعية في هذا المجال، رغم أن الاقتصاد لم يكن علما مستقلا آنذاك، بل جزءا من التصورات الشاملة للشريعة والعمران، ومن بين أبرز المفكرين المسلمين الذين تناولوا القضايا اقتصادية نذكر عبد الرحمن بن خلدون، الذي طرح رؤى متقدمة في مقدمته الشهيرة، وخصص لها بابا بعنوان: "في المعاش ووجوبه من الكسب والصنائع وما يعرض في ذلك كله من الأحوال وفيه مسائل ."[2]

1. الفكر الاقتصادي عند ابن خلدون (1332 – 1406م)

- **النشاط الاقتصادي**: تناول ابن خلدون النشاط الاقتصادي من منظور شامل، وصنف وجوه المعاش إلى[3]:
  - الفلاحة، الصناعة، التجارة: وهي ما اعتبرها "الوجوه الطبيعية للمعاش"، وركائز النشاط الاقتصادي الحقيقي.
  - الإمارة (الوظائف السلطانية): والتي اعتبرها كسبا غير طبيعي لأنها تقوم على الجباية والضرائب، وهي معادل لما يعرف اليوم بالإدارة الحكومية والضرائب.

---

[1] نفس المرجع، نفس المكان.

[2] بويلي سكينة، "الفكر الاقتصادي عند ابن خلدون والمقريزي"، (أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص اقتصاد إسلامي، كلية العلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2015)، ص 107.

[3] شوقي أحمد دنيا، **علماء المسلمين وعلم الاقتصاد: ابن خلدون مؤسس علم الاقتصاد**، السعودية: دار معاذ للنشر والتوزيع، 1993، ص ص 40-42.

وقد اعتبر الفلاحة النشاط الاقتصادي الأهم والأسبق، لكونها طبيعية فطرية لا تحتاج إلى علم أو تفكير كبير، وأرجعها إلى عهد آدم عليه السلام، مما يدل على مركزيتها في البناء الاقتصادي[1].

- **تقسيم العمل والتخصص**: أكد ابن خلدون على أهمية تقسيم العمل ودوره في تعزيز الإنتاج وازدهار العمران، حيث لا يمكن للفرد أن ينتج كل ما يحتاجه بمفرده، وبين أن الحرف الأساسية مثل الفلاحة والبناء والحياكة تشكل قاعدة الاقتصاد، بينما تتفرع عنها باقي الصنائع[2].
- **القيمة والعمل**: اقترب ابن خلدون من المفهوم الحديث للقيمة المرتبطة بالعمل، إذ يرى أن قيمة السلع تتحدد بكمية العمل والنفقات اللازمة لإنتاجها، بالإضافة إلى درجة الطلب عليها في السوق، ووضح ذلك من خلال مقارنة بين أسعار المنتجات الزراعية في الأندلس وشمال إفريقيا، مبينا أن[3]:
  - ارتفاع التكاليف (كالنقل، وعلاج الأرض، والمخاطر) يؤدي إلى ارتفاع الأسعار.
  - جودة الأرض الزراعية تؤثر مباشرة على تكلفة الإنتاج ومن ثم على القيمة السوقية.
- **النقود والملكية**: تحدث ابن خلدون عن النقود (الذهب والفضة) بوصفها معيارا لتبادل السلع وتوزيع الثروة، وهي مخزن للقيمة، ويمكن أن تكتنز خارج الدورة الاقتصادية، أما الملكية فقد اعتبرها حقا طبيعيا للفرد، لا تنتزع إلا بعوض (أي مقابل)، وهو ما يتقاطع مع المفهوم الحديث للملكية الفردية المبنية على التعويض العادل[4].

---

[1] حميش عبد الحق، "الفكر الاقتصادي عند العلامة ابن خلدون مقارنا مع النظريات الاقتصادية الحديثة"، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 13، ع 02، 2006، ص 82.

[2] نفس المرجع، ص90.

[3] عبد رحمان يسري أحمد، "إسهام عبد الرحمان ابن خلدون في الفكر الاقتصادي: عرض وتحليل وتقييم"، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 13، العدد 02، 2006، ص ص 53، 54.

[4] بويلي سكينة، مرجع سابق، ص183.

➢ **الدورة الاقتصادية عند ابن خلدون:** لم يستخدم ابن خلدون مصطلح "الدورة الاقتصادية" كما هو متداول في الفكر الاقتصادي الحديث، لكنه قدم تصورا متكاملا عن ديناميكية النشاط الاقتصادي وتطوره في علاقة عضوية مع الدولة والعمران، من خلال ملاحظته لحركة الازدهار والانهيار في المجتمعات والدول، ويمكن تلخيص هذه الدورة كما يلي[1]:

- **الارتباط بين الاقتصاد والدولة:** يرى ابن خلدون أن قوة الدولة واستقرارها السياسي يرتبط ارتباطا مباشرا بازدهار النشاط الاقتصادي، فكلما كانت الدولة في مرحلة صعود وقوة، نشطت الحرف والتجارة والصناعة، وازداد العمران، وانتعشت الحياة الاقتصادية.
- **مراحل تطور الدولة وتأثيرها الاقتصادي:** يقسم ابن خلدون تطور الدولة إلى خمس مراحل لكل منها انعكاسات اقتصادية واضحة، وهي[2]:

✎ **مرحلة النشوء (الفتح والغلبة):** تتميز بالبساطة، وقلة النفقات، والاعتماد على الموارد الذاتية، الاقتصاد فيها يكون بدائيا، والتكافل الاجتماعي قوي.

✎ **مرحلة الاستقرار:** تبدأ الدولة بتنظيم الجباية، وتظهر أولى ملامح البيروقراطية، ويبدأ النمو الاقتصادي بالتصاعد.

✎ **مرحلة الرفاه والازدهار:** يبلغ الاقتصاد ذروته، تنشط التجارة، وتزدهر الصنائع، ويكثر العمران، لكن في المقابل تبدأ الدولة في زيادة الضرائب لتغطية نفقاتها.

✎ **مرحلة الترف والبذخ:** تسرف الدولة في الإنفاق العام، وتنخفض الإنتاجية، ويظهر الإسراف والفساد، ويقل الدافع نحو العمل والإنتاج.

✎ **مرحلة الانحدار والانهيار:** نتيجة للضرائب المرتفعة وسوء الإدارة، يهرب الناس من الإنتاج، وتتراجع الإيرادات، وتبدأ الدولة في الانهيار الاقتصادي والسياسي.

---

[1] محمد عبد الحميد، **الفكر الاقتصادي الإسلامي: دراسة مقارنة**، عمان: دار الفكر، 2002، ص ص210-215.

[2] نفس المرجع، ص ص 216-228

- **فكرة الضرائب والعلاقة بعلم الاقتصاد:** أشار ابن خلدون إلى نظرية العبء الضريبي الأمثل قبل ظهورها في الفكر الغربي، حيث قال:"إن كثرة الجباية تفني المال وتنقصه"، فكلما زادت الضرائب بشكل مبالغ فيه، قل النشاط الاقتصادي، وتراجعت الإيرادات العامة، وهذه النظرة تتفق مع ما يعرف اليوم بـ "منحنى لافر (Laffer Curve) "في علم المالية العامة[1].

عموما يمكن القول أن ابن خلدون يعد أول من قدم نظرية اقتصادية–اجتماعية شاملة عن صعود وسقوط الاقتصاد والدولة، مما يجعله مؤسسا لفكرة "الدورة الاقتصادية" بمفهومها التاريخي والاجتماعي، كما أرسى أسسا فكرية عميقة لعلم الاقتصاد، عبر تحليله لعناصر النشاط الاقتصادي، والتقسيم الاجتماعي للعمل، ونظرته المتقدمة للقيمة والتبادل، مما يجعله رائدا في الفكر الاقتصادي قبل ظهوره كعلم مستقل، ورغم أن تحليلاته جاءت في إطار العمران والاجتماع، إلا أنها حملت بعدا اقتصاديا واضحا سبق الكثير من المدارس الغربية الحديثة.

2. الفكر الاقتصادي عند المقريزي (1364–1442م)

تميز المقريزي بمعالجة الظواهر الاقتصادية كجزء من تحليله التاريخي، متأثرا بمنهج ابن خلدون في ربط الأحداث بأسبابها وتفسيرها تفسيرا عقلانيا، وتبرز مساهماته في تناوله لمواضيع كالنقود، الغلاء، الأسواق، والميزانية العامة[2]، ففي تحليله للمجاعة التي تعد وفق المفهوم الحديث "أزمة اقتصادية"، أرجع أسبابها إلى عوامل طبيعية مثل الجفاف، وأخرى سياسية كتدهور الإدارة واحتكار السلع، فضلا عن العبء الضريبي الكبير، كما أشار إلى عوامل اقتصادية كارتفاع تكاليف الإنتاج، مما أدى إلى ندرة السلع وتضخم الأسعار بسبب كثرة النقود المتداولة دون تغطية إنتاجية مقابلة[3].

---

[1] نفس المرجع.

[2] أحمد طرطار، "بعض آراء المقريزي الاقتصادية والوقائع المواكبة لعصره: النقود نموذجا"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 01، العدد 01، 2007، ص ص 195، 196.

[3] أسامة سعيد، "استقراء الأفكار النقدية عند المقريزي: دراسة تحليلية لكتاب النقود الإسلامية المسمى بشذور العقود في ذكر النقود"، مجلة جامعة تشرين، العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 37، العدد 02، 2015، ص ص 33، 34.

وقدم المقريزي وصفا دقيقا لتطور النظام النقدي في مصر، مبينا كيف بدأ تداول **الدينار الذهبي**، ثم أدخل **الدرهم الفضي** لتلبية النفقات اليومية، وتبعه استخدام **الفلوس النحاسية** للمعاملات الصغيرة، وأوضح أن إصدار كميات كبيرة من الفلوس دون مقابل إنتاجي أدى إلى ارتفاع حاد في الأسعار[1].

خلص المقريزي إلى أن **التضخم ظاهرة نقدية بحتة**، وعلاجه يكمن في التحكم بكمية النقد المتداول، وبهذا يعد من أوائل من نبهوا إلى أثر النقود على الاستقرار الاقتصادي حتى لُقّب بـ"أب النقود[2]."

✎ تفسير المقريزي للأزمة الاقتصادية في مصر خلال القرن الخامس عشر

يرى المقريزي أن الأزمة الاقتصادية التي عصفت بمصر في الربع الأول من القرن الخامس عشر والتي أسماها بـ"الكُربة"، كانت ناتجة بالدرجة الأولى عن اختلال النظام النقدي، ما يجعله من أوائل المفكرين الذين طرحوا نظرية نقدية لتفسير الأزمات الاقتصادية، وقد دعا إلى إصلاح السياسة النقدية كحل أساسي للخروج من الأزمة، وقد وصف المقريزي الأزمة بأنها حالة من **نقص السلع والمنتجات الأساسية** يقابلها **ارتفاع شديد في الأسعار**، مشيرا إلى أن أسبابها تنقسم إلى[3]:

- **أسباب طبيعية** :مثل انخفاض منسوب مياه النيل، قلة الأمطار، وبعض الكوارث البيئية التي أثرت على الإنتاج الزراعي.
- **أسباب غير طبيعية:**
  - **سياسية** :سوء الإدارة والفساد، انتشار الرشوة والمحسوبية، وتبني الدولة لسياسات احتكارية تمثلت في فرض ضرائب باهظة واحتكار السلع.

---

[1] نفس المرجع، ص ص37، 39.

[2] بويلي سكينة، مرجع سابق، ص ص 263-268.

[3] مراد مختاري، "مطبوعة في مقياس تاريخ الوقائع الاقتصادية"، موجهة لطلبة سنة أولى علوم اقتصادية جدع مشترك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2019/2018، ص28.

- **اقتصادية** :ارتفاع الريع العقاري نتيجة زيادة الضرائب على الأراضي الزراعية، ما أدى إلى عزوف الفلاحين عن الإنتاج، فضلا عن ارتفاع تكاليف الزراعة من بذور وأجور.
- **نقدية** :سوء إدارة السياسة النقدية، وتزايد تداول الفلوس النحاسية دون تغطية إنتاجية، مما أدى إلى التضخم بسبب وفرة النقود وندرة السلع، وفي هذا الإطار أشار الى أن "النقود الرديئة تطرد النقود الجيدة من التداول"، ليعرف لاحقا في الأدبيات الاقتصادية بـ"قانون غريشام".

وقد بين المقريزي أن الحل يكمن في ضبط الإصدار النقدي وتحقيق التوازن بين عرض النقود والإنتاج الحقيقي، وهو بذلك يعد من أوائل من ربط بين **التضخم والزيادة النقدية غير المدعومة إنتاجيا**، مؤكداً أن **التضخم ظاهرة نقدية قابلة للعلاج بسياسات مالية رشيدة.**

✎ النظرية النقدية المرتبطة بالقوة الشرائية للنقد

يعد المقريزي من أوائل المفكرين الذين تناولوا **أثر التضخم على القوة الشرائية للنقود،** وقد قدم تحليلا دقيقا يميز فيه بين القوة الشرائية الاسمية والقوة الشرائية الحقيقية للنقد، وأشار إلى أن تدهور قيمة النقود لا يقاس فقط بكمها الظاهري، بل بقدرتها الفعلية على شراء السلع والخدمات، وقد عارض المقريزي بشكل صريح الاعتماد على **النقود الاعتبارية أو الرمزية،** كالفلوس النحاسية التي انتشرت دون ضوابط، ودعا بدلا من ذلك إلى العودة إلى نظام **النقد الطبيعي القائم على المعادن النفيسة** مثل الذهب والفضة[1]، وفي هذا السياق قدم عددا من المقترحات لمعالجة التضخم والحد من آثاره السلبية، تمثلت فيما يلي[2]:

- **العودة إلى نظام المعدنين** :أي اعتماد **الدينار الذهبي والدرهم الفضي** كأساس للنقد المتداول، مع الإبقاء على الفلوس النحاسية ضمن نطاق ضيق لاستخدامها فقط في المبادلات الصغيرة اليومية على أن تكون محدودة الإصدار.

---

[1] نفس المرجع، ص29.

[2] نفس المرجع، نفس المكان.

- **تثبيت قيمة النقود** :من خلال الربط بين النقود المتداولة والمخزون الذهبي والفضي، لضمان استقرار القيمة النقدية ومنع تقلبات الأسعار.
- **ضبط عملية الإصدار النقدي** :حيث يرى المقريزي أن النقود ينبغي أن تصدر **فقط مقابل سلع أو خدمات فعلية**، أي أن حجم الكتلة النقدية يجب أن يعكس حجم الناتج الوطني، ويؤكد أن أي توسع نقدي غير مغطى بزيادة حقيقية في الإنتاج يؤدي إلى التضخم وارتفاع الأسعار.

يكون المقريزي قد سبق الفكر الاقتصادي الكلاسيكي في طرح **نظرية نقدية متكاملة** تربط بين الإصدار النقدي والإنتاج، وتؤسس لمفهوم **التوازن بين الكتلة النقدية والكتلة السلعية** كشرط ضروري لاستقرار الاقتصاد.

سادسا: المدارس الاقتصادية

أ- المدرسة التجاري (Mercantilism)

وتسمى كذلك بالمدرسة المركنتالية وهي من أقدم المذاهب الاقتصادية، وقد نشأ في أوروبا خلال الفترة الممتدة من القرن السادس عشر حتى القرن الثامن عشر، متأثرا بجملة من التحولات مثل انهيار النظام الإقطاعي، واتساع المدن، وبروز دور "التاجر" كوسيط بين المنتج والمستهلك، ويمثل هذا الفكر المرحلة الأولى من الرأسمالية والتي تعرف بـ "الرأسمالية التجارية[1]."

- **مبادئ المذهب التجاري[2]:**
  - تدخل الدولة في الاقتصاد: كان الهدف الرئيسي للمذهب التجاري هو تحقيق فائض دائم في ميزان المدفوعات من خلال تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، مثل فرض ضرائب على الواردات وتشجيع الصناعات المحلية، واختلفت درجة التدخل بين الدول، فبينما كان شاملا في فرنسا، كان محدودا نسبيا في إنجلترا بسبب وجود البرلمان.

[1] سعيد النجار، مرجع سابق، ص ص 24، 25.

[2] Deleplace Ghislain et Lavialle Christophe, **Histoire de la pensée économique**, Dunod, Paris, 2008, P : 24.

- الذهب والفضة مصدر الثروة: اعتبر التجاريون أن ثروة الدولة تقاس بما تملكه من معادن نفيسة، حيث تعد هذه المعادن وسيلة لاقتناء السلع والخدمات، كما تعزز من القوة العسكرية للدولة، ولتحقيق ذلك سعت الدول إلى تصدير أكثر مما تستورد، واستغلال مناجم الذهب والفضة أو استعمار مناطق غنية بهذه المعادن.

➢ **السياسات الاقتصادية للمركنتاليين:**

اختلف التطبيق العملي للمذهب التجاري باختلاف الخصوصيات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لكل دولة، وقد تبلورت ثلاثة اتجاهات رئيسية لهذا المذهب، تعرف بـ "المدارس التجارية"، وهي:

- **المدرسة الإسبانية المركانتيلية المعدنية** (Le Mercantilisme Métalliste): نشأت هذه المدرسة في إسبانيا التي كانت في أوج توسعها الاستعماري، وقد ركزت على تكديس الذهب والفضة كمصدر أساسي للقوة والثروة، ومن أبرز المفكرين الذين دعوا إلى هذا الاتجاه: أوليفاريز (Olivarez) ولويس أورتيز.(Luis Ortiz) ، ومن مظاهرها وخصائصها[1]:
  - اعتبرت أن ازدهار الدولة مرتبط مباشرة بكمية المعدن النفيس الذي تمتلكه.
  - شجعت على استغلال مناجم المستعمرات في أمريكا اللاتينية التي كانت غنية بالمعادن النفيسة.
  - فرضت قيودا صارمة على التجارة الخارجية، خاصة منع تصدير الذهب والفضة إلى الخارج.
  - سعت إلى الحد من الاستيراد بهدف الاحتفاظ بالمعادن الثمينة داخل البلاد.

على الرغم من تدفق الثروات، إلا أن هذه السياسة أدت لاحقا إلى ضعف القاعدة الإنتاجية المحلية، وارتفاع معدلات التضخم بسبب الاعتماد على الذهب دون تطوير حقيقي لاقتصاد الإنتاج.

[1] حازم الببلاوي، **دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي**، مرجع سابق، ص 38.

- **المدرسة الفرنسية المركانتيلية الصناعية (Le Mercantilisme Industriel:)**

تبلورت هذه المدرسة في فرنسا، لا سيما في عهد الوزير كولبير (Colbert) خلال فترة حكم لويس الرابع عشر، وهي تختلف عن المدرسة الإسبانية بتركيزها على تشجيع الصناعة الوطنية بدلا من الاكتفاء بتكديس الذهب، ومن أهم توجهاتها[1]:

- رأت أن زيادة ثروة الدولة تأتي من تطوير الصناعة الوطنية بغرض تصدير المنتجات إلى الخارج.
- دعت الدولة إلى تنظيم النشاط الاقتصادي، وفرضت سياسة حمائية لمنع المنافسة الأجنبية، فقد عملت على:
  - تقديم دعم مالي وإعفاءات ضريبية للمصانع المحلية.
  - التحكم في الأجور والأسعار للحفاظ على تنافسية المنتجات.
  - تأسيس شركات تجارية كبرى لتسويق الإنتاج الوطني في الأسواق الخارجية.
  - إعفاء المواد الأولية المستوردة من الضرائب لتخفيض تكلفة الإنتاج.

فتحقيق فائض تجاري إيجابي يسمح بتدفق الذهب إلى الداخل، لكن عبر التبادل التجاري لا عبر الاستعمار فقط.

- **المدرسة الإنجليزية (المركانتيلية التجارية):** تأثرت المدرسة الإنجليزية بالمبادئ العامة للمذهب التجاري، لكنها طبقت السياسات بشكل أكثر مرونة وواقعية، فقد تميزت إنجلترا باستخدام أدوات تجارية لتحقيق فائض في الميزان التجاري، ومن أهم سياساتها[2]:
  - سعت إلى تحقيق فائض تجاري دائم من خلال زيادة الصادرات وتقليل الواردات.
  - شجعت على استخدام عائدات التصدير في شراء المواد الأولية بدلا من المعادن.
  - لم تركز على استغلال المناجم، بل على التجارة كوسيلة لجلب الذهب والفضة بشكل غير مباشر.

---

[1] أحمد فريد مصطفى، سهير السيد محمد حسن، **تطور الفكر والوقائع الاقتصادية**، مصر: مؤسسة شباب الجامعة، 2000، ص 89.

[2] حازم الببلاوي، **دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي**، مرجع سابق، ص 38.

- وضعت قوانين مثل "قانون الملاحة" الذي فرض أن تكون التجارة البريطانية منقولة على السفن الإنجليزية فقط، ما عزز السيطرة على التجارة البحرية.

أدى هذا الأسلوب إلى صعود إنجلترا كقوة تجارية كبرى، خاصة في القرنين السابع عشر والثامن عشر، ومهد لاحقا لظهور الثورة الصناعية.

- **الانتقادات الموجهة للمذهب التجاري**: ويمكن حصرها في[1]:

- **تجاهل الفرد**: ركز المذهب على الدولة كمحور وحيد للنشاط الاقتصادي، متجاهلا الأفراد ومشكلاتهم.
- **تشجيع الاستعمار**: ربط بين الثروة القومية واستغلال المستعمرات، مما ساهم في ظهور الاستعمار وسرقة ثروات الشعوب.
- **أصل الأزمات الاقتصادية**: اتهمه الفيزيوقراطيون بالتسبب في الأزمات المالية والسياسية والزراعية، مثل المجاعات وتراكم الديون وفقدان المستعمرات.

ب– المدرسة الطبيعية "الفيزيوقراطية":

ظهرت المدرسة الفيزيوقراطية في فرنسا أواخر القرن الثامن عشر، حيث تؤمن بوجود قوانين طبيعية تحكم النشاط الاقتصادي، وترى أن على الإنسان الانسجام معها دون تدخل الدولة، من أبرز مؤسسي هذه المدرسة " فرانسوا كيناي "و "آن روبير جاك تورغو"، وترتكز هذه المدرسة على فكرتين رئيسيتين[2]:

- ✓ الإيمان بوجود قوانين طبيعية تنظم الحياة الاقتصادية بشكل تلقائي؛
- ✓ اعتبار الزراعة المصدر الوحيد للقيمة الاقتصادية والثروة، مما يجعلها النشاط الاقتصادي الأهم.

[1] خالد سعد زغلول حلمي، مرجع سابق، ص ص 32، 33.

[2] كاظم المعموري، **تاريخ الأفكار الاقتصادية**، الاردن: دار الحامد، ط1، 2012، ص286.

وقد طرحا فكرة "النظام الطبيعي" الذي يفترض أن الأفراد يسعون لتحقيق مصالحهم الشخصية في إطار احترام المصلحة العامة دون الحاجة إلى تدخل الدولة، لأن الاقتصاد – برأيهما – قادر على تنظيم نفسه ذاتيا.[1]

أفكار المدرسة الفيزيوقراطية

1. فكرة الإنتاج: يرى الفيزيوقراطيون أن **الزراعة** هي النشاط الاقتصادي الوحيد **المنتج فعلا،** لأنها وحدها التي تنتج **ناتجا صافيا** (أي أن العوائد تفوق المدخلات)، وبذلك فهم يختلفون عن **المذهب التجاري** الذي يعلي من شأن التجارة والصناعة، حيث يعتبرون أن الصناعة والتجارة لا تخلقان ثروة جديدة، بل تساهمان فقط في تحويل أو تبادلها[2].

2. فكرة "الجدول الاقتصادي:(Tableau Économique) " ابتكرها المفكر **فرانسوا كيناي** لشرح كيفية **توزيع الناتج الكلي** في الاقتصاد بين فئات المجتمع المختلفة، وقد قسم المجتمع إلى ثلاث طبقات رئيسية[3]:

- **الطبقة المنتجة** :تضم الفلاحين والعاملين في الزراعة، وهي الطبقة الوحيدة التي تخلق "ناتجا صافيا."
- **طبقة الملاك العقاريين** :رغم أنهم لا ينتجون فعليا، فإنهم يشكلون طبقة وسطى مهمة، لأنهم يمتلكون الأرض التي تعتمد عليها الزراعة.
- **الطبقة العقيمة** :تشمل كل من يعمل في الصناعة والتجارة والحرف، ويعتبرون "غير منتجين" لأنهم لا يضيفون شيئا للناتج الصافي حسب التصور الفيزيوقراطي.

ويمكن توضيح كيفية تداول الناتج الصافي الزراعي بين طبقات المجتمع الثلاث، موضحا كيف تعود الثروة في النهاية إلى الطبقة المنتجة (الزراعية) في الشكل التالي:

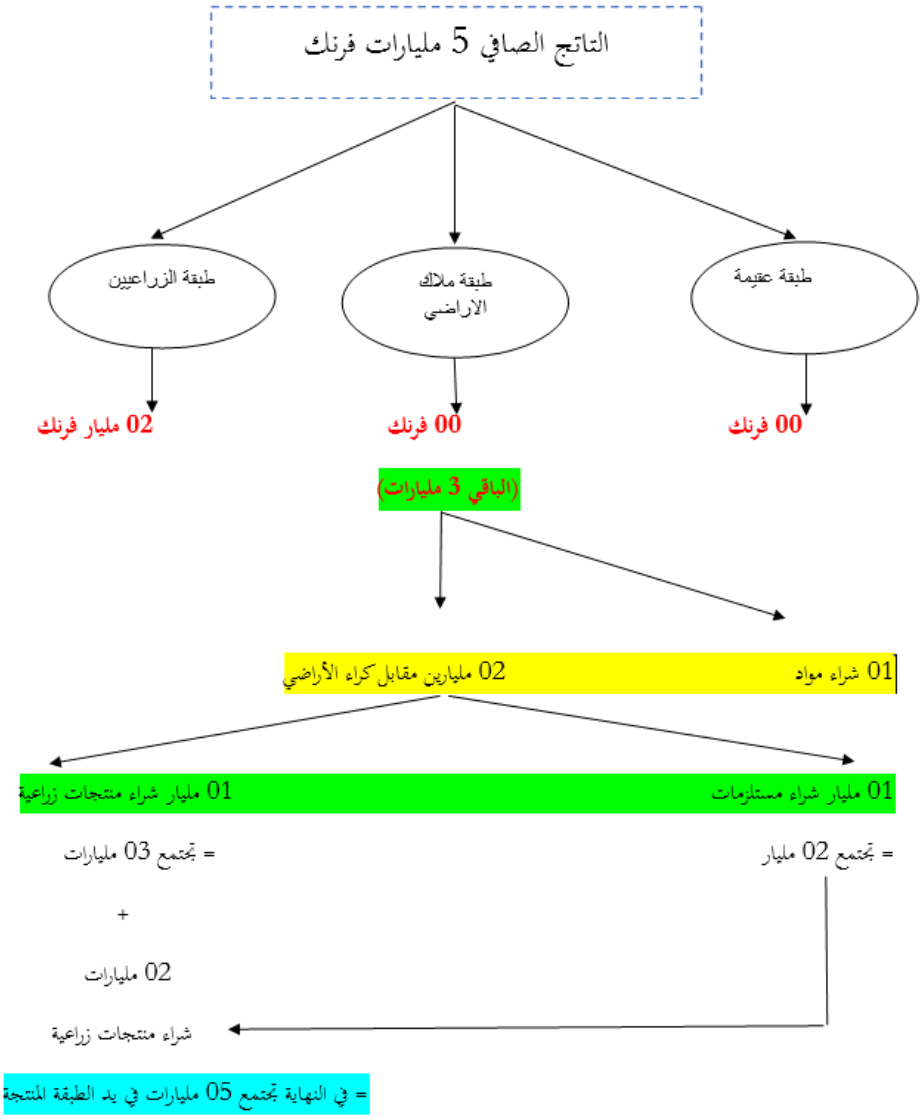
---

[1] الصادق جراية، **الوجيز في الاقتصاد السياسي**، الوادي: مطبوعة منصور، الجزائر، 2023، ص46.

[2] نفس المرجع، ص47.

[3] تامر البطراوي، **أبحاث في الاقتصاد السياسي: النظرية الاقتصادية الكلية عرض ومناقشة**، الاسكندرية: دار بيبول، ط1، 2017، ص67.

الشكل رقم 06 كيفية تداول الناتج الصافي



3. فكرة "الضريبة الوحيدة" عند الفيزيوقراطيين: بناء على اعتقاد الفيزيوقراطيين بأن الزراعة هي النشاط الاقتصادي الوحيد الذي ينتج فائضا حقيقيا (الناتج الصافي)، فقد نادوا بضرورة فرض ضريبة واحدة فقط، وهي[1]:

- ضريبة تفرض على النشاط الزراعي فقط، باعتباره المصدر الوحيد للثروة الحقيقية، ومن مبرراتهم:

[1] الصادق جراية، مرجع سابق، ص49.

- رفض تعدد الضرائب: لأنهم يرون أن فرض الضرائب على الأنشطة الأخرى (كالصناعة والتجارة) لا جدوى منه، فهي أنشطة "عقيمة" لا تنتج قيمة جديدة بل تقتصر على تحويل الثروة من شكل إلى آخر.
- تحويل عبء الضرائب: الضرائب المفروضة على التجار أو الصناعيين سيتم تحميلها في النهاية على المستهلكين من خلال رفع الأسعار، وبالتالي فإنها لا تصيب هذه الفئات فعليا بل تنعكس على عامة الشعب
- العدالة الضريبية: اعتبروا أن فرض ضرائب متعددة على مختلف القطاعات يخل بمبدأ العدالة، خاصة وأن غير الزراعة لا يضيف إنتاجا حقيقيا للاقتصاد.

أهم الانتقادات الموجهة للمدرسة الفيزيوقراطية

رغم الدور المحوري الذي لعبته المدرسة الفيزيوقراطية في تطوير الفكر الاقتصادي وتحويله إلى علم مستقل ومنهجي، فإن العديد من الباحثين وجهوا لها انتقادات جوهرية، من أبرزها[1]:

- التحيز الاجتماعي والذاتي: على الرغم من ادعاء الطبيعيين بأنهم يستندون إلى قوانين طبيعية موضوعية، إلا أن تحليلاتهم حملت بعدا اجتماعيا منحازا، خاصة من حيث تفضيلهم للنشاط الزراعي دون غيره، ويرى بعض النقاد أن هذا التوجه لم يكن نابعا فقط من قناعة علمية، بل كان محاولة لتبرير امتيازات الملاك العقاريين الذين يحصلون على دخل دون مساهمة فعلية في العملية الإنتاجية.
- قصور نظرية القيمة: لم يتمكن الطبيعيون من تطوير تصور واضح أو دقيق لمفهوم "القيمة"، وفشلوا في ربطها بالمنفعة، ونتيجة لذلك استبعدوا كلا من الصناعة والتجارة من دائرة النشاطات المنتجة، رغم أن هذه الأنشطة تساهم في خلق قيمة جديدة من خلال تحويل المواد وتوفير خدمات لازمة للاقتصاد.
- نظرة ضيقة للطبيعة كمصدر إنتاجي: ركزت المدرسة الفيزيوقراطية على الزراعة باعتبارها النشاط الوحيد الذي يحقق إنتاجا صافيا، لكنها تجاهلت صناعات أخرى تستفيد كذلك من الطبيعة، مثل المناجم والمحاجر، والتي تنتج أكثر مما تستهلك، هذا التجاهل يشير إلى ضعف في شمولية الرؤية الاقتصادية لديهم.

[1] خالد سعد زغلول حلمي، مرجع سابق، ص 39.

- تجاوزها الواقع الاقتصادي المتغير: التطورات التي شهدتها أوروبا مع انطلاق الثورة الصناعية في أواخر القرن الثامن عشر نسفت العديد من فرضيات المذهب الطبيعي، وأظهرت أهمية الصناعة كمحرك رئيسي للتنمية الاقتصادية، ما أضعف من مصداقية الزراعة كمصدر وحيد للثروة كما ادعى الفيزيوقراطيون.

ج- المدرسة الكلاسيكية

يعد المذهب الكلاسيكي امتدادا طبيعيا لأفكار المدرسة الفيزيوقراطية، حيث انطلق من الأسس التي وضعها الطبيعيون مع تطويرها بما يتماشى مع التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها أوروبا، لاسيما في إنجلترا خلال أواخر القرن الثامن عشر، وقد جاء هذا التحول نتيجة مباشرة للثورة الصناعية التي أدت إلى انتقال المجتمعات الأوروبية من الاقتصاد الإقطاعي إلى اقتصاد رأسمالي أولا تجاريا ثم صناعيا بمرور الوقت.

❖ نبذة عن المدرسة الكلاسيكية

نشأت المدرسة الكلاسيكية على يد نخبة من المفكرين الاقتصاديين الذين رفضوا أفكار المدرسة التجارية، وتأثروا في الوقت نفسه بتوجهات المدرسة الفيزيوقراطية، لكنهم طوروها ضمن إطار أكثر عقلانية ومنهجية، ومن أبرز هؤلاء المفكرين[1]:

- آدم سميث (مؤسس المدرسة الكلاسيكية)
- توماس مالتوس
- جون ستيورات ميل
- جان باتيست ساي

❖ أهم رواد الفكر الكلاسيكي

1. آدم سميت(Adam Smith) يعتبر مؤسس مذهب الحرية الاقتصادية، وله الفضل في ترسيخ الاقتصاد كعلم خلال القرن الـ 18 في كتابه "بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم"

[1] خالد سعد زغلول حلمي، مرجع سابق، ص 41.

المعروف اختصارا بـ "ثروة الأمم"، وكان له بالغ الأثر في توجيه السياسة الاقتصادية لإنجلترا، وصيغت الاتفاقية التجارية التي وقعت مع فرنسا على ضوء مبادئه، كما اعتمدت أفكاره في وضع ميزانيات الدولة وفي إصلاح منظومة الضرائب، وقد سطر سميث في هذا الكتاب الأسس العلمية الأولى للاقتصاد السياسي معتمدا في ذلك على المنهج العلمي في البحث، مما جعله يؤسس للاقتصاد بوصفه علما من العلوم، صاغ سميث الفرضيات الأساسية للتحليل الاقتصادي الكلاسيكي[1]:

- آلية الأسعار تقود الأسواق إلى حالة التوازن.
- المصلحة الشخصية هي التي تحفز الناس وتقود العالم.
- توزيع العمل والتخصص هما مصدر الفعالية الإنتاجية.
- المنافسة قادرة على لعب دور الضبط بنجاعة.
- السوق كفيل بتحويل المصالح الشخصية الأنانية للأفراد إلى مصلحة جماعية.

وطور نظريته الشهيرة حول "**اليد الخفية**" التي تقول بأن السوق قادرة على المواءمة بين المصالح الشخصية الأنانية والمتضاربة للأفراد، والتي تقود في النهاية إلى تحقيق مصلحة الجميع، كأن يدا تعمل في الخفاء على السير بالناس في اتجاه النظام بدلا من الفوضى، وحسب ادم سميث فإن **السوق** هو أساس **التوازن** حيث تنشأ **اليد الخفية** في إطار السوق[2]

- **المفهوم الاقتصادي للتوازن(Equilibrium) :** يشير مفهوم **التوازن** في علم الاقتصاد إلى الحالة التي تكون فيها الكميات المطلوبة من سلعة أو خدمة مساوية للكميات المعروضة منها عند سعر معين، يعرف هذا بالتوازن بين الطلب والعرض (Supply and Demand (Equilibrium[3]
- **عناصر التوازن:**

[1] Bertrand Blancheton, **Maxi fiches de Sciences économiques**, Paris : Dunod,, 2009, P :22.

[2] محمد لطفي جمعة، **محاضرات في تاريخ المبادئ الاقتصادية والنظامات الأوروبية**، القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2012، ص29.

[3] Mankiw Gregory, **Principles of Economics**, Cengage Learning, 8th Ed, 2018, PP : 66-99.

1. **الطلب**:
   - يمثل الكمية التي يرغب المستهلكون في شرائها عند مستويات مختلفة من الأسعار.
   - يتأثر الطلب بعوامل مثل:
     - الدخل.
     - أسعار السلع البديلة والمكملة.
     - تفضيلات المستهلكين.
     - التوقعات المستقبلية.
2. **العرض**:
   - يمثل الكمية التي يرغب المنتجون في تقديمها في السوق عند مستويات مختلفة من الأسعار.
   - يتأثر العرض بعوامل مثل:
     - تكلفة الإنتاج.
     - التكنولوجيا المستخدمة.
     - السياسات الحكومية (كالضرائب والدعم).
     - عدد المنتجين في السوق.

✎ **نقطة التوازن**: تحدث عندما تتساوى الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة عند سعر معين، وهو ما يعرف بـ:

- **سعر التوازن** (Equilibrium Price) :السعر الذي تكون فيه الكميات المطلوبة مساوية للكميات المعروضة.
- **كمية التوازن** (Equilibrium Quantity) :الكمية التي يتم تبادلها في السوق عند سعر التوازن.

✎ **خصائص التوازن**[1]:

1. **الاستقرار**:
   - عند سعر التوازن، لا توجد قوى تضغط على السعر أو الكمية للتغيير.

[1] Ibid, Idem.

- إذا حدث اختلال (مثلا: زيادة العرض أو الطلب)، ستتحرك قوى السوق لإعادة التوازن.

2. **الفاعلية الاقتصادية:**

- في نقطة التوازن يتم تخصيص الموارد بشكل مثالي، حيث يتم تلبية رغبات المستهلكين بأقصى قدر ممكن بناء على الموارد المتاحة.

✎ **حالات اختلال التوازن:**

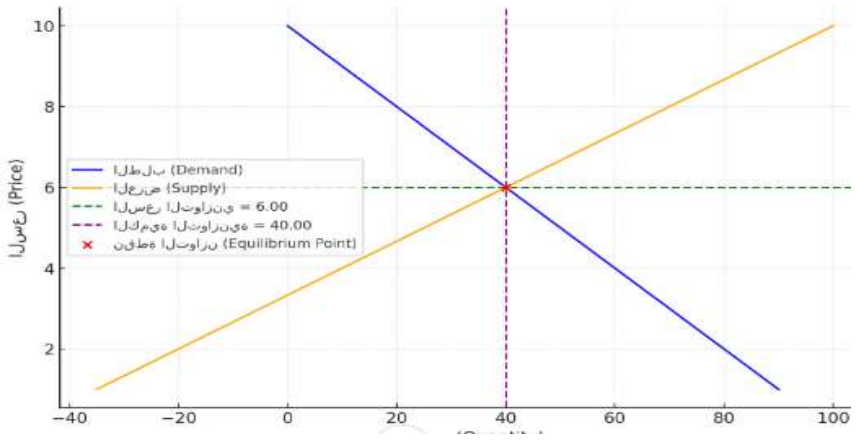
1. **الفائض:(Surplus)**

- عندما يكون العرض أكبر من الطلب عند سعر معين.
- يؤدي ذلك إلى انخفاض الأسعار للتخلص من الكميات الزائدة.

2. **العجز:(Shortage)**

- عندما يكون الطلب أكبر من العرض عند سعر معين.
- يؤدي ذلك إلى زيادة الأسعار لتلبية الطلب الزائد.

✎ **التوازن الديناميكي** :في الواقع التوازن ليس حالة ثابتة بل ديناميكية تتغير باستمرار مع تغير العوامل المؤثرة على العرض والطلب[1].



يوضح الرسم البياني أعلاه التوازن بين العرض والطلب:

[1] Ibid, Idem.

- **منحنى الطلب** (اللون الأزرق): يعبر عن العلاقة العكسية بين السعر والكمية المطلوبة.
- **منحنى العرض** (اللون البرتقالي): يعبر عن العلاقة الطردية بين السعر والكمية المعروضة.
- **نقطة التوازن** (النقطة الحمراء): تمثل السعر والكمية عند تساوي العرض والطلب.
  - **السعر التوازني** :السعر عند نقطة التوازن (الخط الأخضر المتقطع).
  - **الكمية التوازنية** :الكمية عند نقطة التوازن (الخط البنفسجي المتقطع).

مثال عملي: لنفترض أننا نتحدث عن سوق لبيع **الأرز**، حيث يعتمد السعر على العرض (كمية الأرز التي يبيعها المنتجون) والطلب (كمية الأرز التي يريدها المشترون).

✎ **معطيات المثال**:

1. **معادلة الطلب**:
   - إذا كان سعر الأرز منخفضا، ويرغب الأفراد بشراء المزيد.
   - المعادلة:
2. الطلب = السعر x 10-100
   - **عند سعر 5 دنانير**:

الطلب = 5 x 10-100= 50 كلغ

3. **معادلة العرض**:
   - إذا كان سعر الأرز مرتفعا، ويرغب المزارعون في بيع المزيد.
   - المعادلة:

العرض= السعر x 15+50

   - **عند سعر 5 دنانير**

العرض= 50+15*5= 25 كلغ

4. **إيجاد التوازن**:

- **التوازن** يحدث عندما يكون العرض = الطلب.

- نحل المعادلتين:

السعرx 10-100 = السعر x 15+50

  - نجمع الحدود المتشابهة:

100+50= السعر x 10 + السعرx 15

150= 25 xالسعر

  - **السعر التوازني** = 150/25= 6 دنانير
  - **الكمية التوازنية:** نعوض السعر في معادلة الطلب أو العرض:

الطلب = 100-10 x 6 = 40كلغ

النتيجة:

- **السعر التوازني** 6 :دنانير.
- **الكمية التوازنية** 40 :كيلوغراما.

ماذا يعني ذلك؟

- عند سعر **6 دنانير**:
  - المشترون يريدون شراء **40كيلوغراما**.
  - المنتجون مستعدون لبيع **40كيلوغراما**.
  - لا يوجد فائض أو عجز في السوق.

إذا ارتفع السعر عن 6 دنانير، سيكون هناك فائض (زيادة في العرض). وإذا انخفض السعر عن 6 دنانير، سيكون هناك عجز (زيادة في الطلب).

احتمالات أخرى:

1. إذا كان السعر أعلى من 4 دنانير (مثلا 6 دنانير)

- الطلب= 80-6x5= 50كلغ
- العرض= 20+6x10 = 80 كلغ
- فائض :المنتجون يريدون بيع 80، لكن المشترين يحتاجون فقط إلى 50.

2. إذا كان السعر أقل من 4 دنانير (مثلا 2 دينار)

- الطلب= 80-2x5= 70كلغ
- العرض= 20+2x10 = 40 كلغ
- عجز :المشترون يريدون 70، لكن المنتجين يعرضون فقط 40.

2. دافيد ريكاردو:(David Ricardo) يعد أحد أبرز أعلام المدرسة الكلاسيكية، وقد عمل على تطوير أفكارها، خاصة تلك التي طرحها "آدم سميث"، حيث أصدر كتابه الشهير "مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب" عام 1817 ومن أفكاره نظرية القيمة ورأس المال، ومن أهم أفكاره:[1]

- **الريع التفاضلي**: تناول ريكاردو في تحليله الاقتصادي مفهوم ***الريع التفاضلي***، وفسره على أنه الفارق في العوائد بين الأراضي الزراعية الأكثر خصوبة والأقل خصوبة، فكلما ازداد الطلب على المنتجات الزراعية، اضطر المجتمع لاستغلال أراضٍ أقل جودة، مما يرفع أسعار هذه المنتجات ويزيد من ريع الأراضي الأفضل، وبحسب ريكاردو فإن هذا الريع لا ينتج قيمة جديدة، بل هو نتيجة اختلافات طبيعية في الإنتاجية بين الأراضي، ويذهب كدخل إضافي لملاك الأرض دون أن يعكس مجهودا إنتاجيا مباشرا، وعليه فنظرية الريع مبني على قانون تناقص الغلة، لنفترض أن هناك 5 قطع أرضية مختلفة الخصوبة وأن سعر كلفة الإنتاج مقدرة بـ 140 وحدة.

	أ	ب	ج	د	هـ
1	180	170	160	150	140
2	170	160	150	140	
3	160	150	140		

[1] حمزة بالي، مرجع سابق، ص62.

4	150	140			
5	140				

- **نظرية التجارة الدولية (الميزة النسبية)**: من أبرز إسهامات ريكاردو أيضا **نظرية الميزة النسبية** التي تعد حجر الزاوية في فهم التجارة الدولية، فقد جادل بأن الدول يجب أن تتخصص في إنتاج السلع التي تمتلك فيها ميزة نسبية، أي التي يمكنها إنتاجها بكفاءة أعلى أو بكلفة فرصة بديلة أقل مقارنة بالدول الأخرى، حتى وإن كانت الدولة الأخرى أكثر كفاءة في إنتاج كل السلع، هذا التخصص يؤدي إلى زيادة الإنتاج الكلي ويعود بالفائدة على جميع الدول المتبادلة للتجارة[1].

3 .توماس روبورت مالتوس (Thomas Malthus): بالنسبة لمالتوس فقد اشتهر بسبب مؤلفه الخاص ببحث كيفية الموائمة بين الإنتاج وعلاقته بالزيادة السكانية، حيث اتضح فيه أن نمو الموارد الاقتصادية تزيد طبقا **لمتوالية حسابية** (2، 4، 6، 8، 10...)، فيما يتزايد عدد السكان طبقا **لمتوالية هندسية** (2، 4، 8، 16، 32...)، ولذا فإن لم تتخذ الإجراءات التي من شأنها الحد من هذا النمو المتزايد لعدد السكان، فسيؤدي الأمر بوصول المجتمعات إلى الكوارث والمجاعات.[2]

4. نظرية جون باتيست ساي (Jean-Baptiste Say) وقانون المنافذ: يعد جون باتيست ساي من الاقتصاديين الكلاسيكيين الفرنسيين البارزين، وقد اشتهر بما يعرف بـ قانون المنافذ (Say's Law)، والذي يعني: "العرض يخلق الطلب الخاص به"، ووفقا لهذا القانون يرى ساي أن عملية الإنتاج تولد تلقائيا القدرة على الشراء، أي أن كل منتج يتم إنتاجه يولد دخلا ينفق على شراء منتجات أخرى، مما يجعل الأزمات الاقتصادية الناتجة عن نقص الطلب الكلي مستحيلة في الاقتصاد الحر، اعتقد ساي أن الركود أو البطالة لا تعود إلى اختلال في الطلب، بل إلى تدخلات تعيق السوق مثل القيود الحكومية أو ضعف الإنتاج نفسه، وقد شكل هذا

[1] نفس المرجع، نفس المكان.

[2] نفس المرجع، ص ص62، 63.

القانون أساسا لفكر المدرسة الكلاسيكية حتى جاء **جون ماينارد كينز** في القرن العشرين ليرد عليه مؤكدا أن الطلب قد يضعف، مما يستدعي تدخل الدولة لتحفيزه[1].

الانتقادات الموجهة للمدرسة الكلاسيكية الاقتصادية[2]:

1. افترضت المدرسة الكلاسيكية أن الأسواق قادرة دائمًا على تصحيح نفسها تلقائيًا من خلال آليات العرض والطلب، وأن "اليد الخفية" كما قال آدم سميث ستعيد التوازن دائما، هذا التوجه تجاهل احتمالية فشل السوق في بعض الحالات مثل الأزمات المالية أو الكساد الاقتصادي.
2. انتقد جون ماينارد كينز بشدة قانون ساي، خاصة بعد الكساد الكبير في الثلاثينيات، مؤكدا أن الإنتاج لا يؤدي دائما إلى خلق طلب كاف، وأن الاقتصاد قد يعاني من نقص في الطلب الكلي لفترات طويلة.
3. دعت الكلاسيكية إلى عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، والاكتفاء بدور "الحارس"، لكن الأزمات الاقتصادية أثبتت أن الدولة قد تضطر للتدخل لتنشيط الاقتصاد أو حماية الفئات الضعيفة.
4. ركزت الكلاسيكية على الكفاءة والإنتاجية، وأهملت التفاوت في توزيع الدخل والثروة، مما أدى إلى تزايد الفجوات الطبقية.

د. المدرسة الاشتراكية

ظهرت المدرسة الماركسية كرد فعل على أفكار المدرسة الكلاسيكية، حيث تبنت الدفاع عن الاشتراكية وناهضت المبادئ الرأسمالية، ويعد كارل ماركس وفريدريك إنجلز من أبرز مؤسسيها.[3]

---

[1] ساي، جون باتيست، **مبادئ الاقتصاد السياسي**، تر: أحمد شوقي، القاهرة: دار النهضة العربية، 2004، ص56.

[2] شريف، مصطفى، **المدارس الاقتصادية: من الاقتصاد الكلاسيكي إلى الاقتصاد المعاصر**، القاهرة: دار الفكر العربي، 2013، ص ص 87–90

[3] سلامة موسى، **الاشتراكية**، القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2012، ص 17.

أهم الأفكار التي طرحتها المدرسة الماركسية:

1 .نظرية قيمة العمل وفائض القيمة: استند كارل ماركس في صياغة نظريته إلى فكرة قيمة العمل التي أخذها عن الكلاسيكيين، حيث اعتبر أن قيمة أي سلعة تتحدد بعدد ساعات العمل الضرورية لإنتاجها، غير أن ماركس أضاف بعدا نقديا حين تناول استغلال قوة العمل من قبل الرأسمالي، ففي تحليله يرى أن الرأسمالي يشتري قوة عمل العامل ويدفع له أجرا يعادل ما يحتاجه من ضروريات الحياة (أي قيمة العمل)، لكنه في المقابل يشغله لساعات أطول من تلك التي تعادل أجره، وهذا الفارق ينتج ما يعرف بـ "فائض القيمة"، وهو الربح الذي يحققه الرأسمالي دون أن يدفع مقابله أجرا عادلا، ويعد هذا الفائض في نظر ماركس جوهر الاستغلال، كما يمثل أساس التراكم الرأسمالي[1].

- **الرأسمال المتغير وفائض القيمة:** تشكل العلاقة بين الرأسمال المتغير (وهو الجزء من رأس المال الذي ينفق على أجور العمال) وفائض القيمة (الذي يمثل الأرباح) محورا مركزيا في تحليل العملية الإنتاجية، فزيادة أحد هذين العنصرين لا تتحقق إلا على حساب الآخر، مما يبرز الصراع بين الطبقات داخل النظام الرأسمالي والذي يتمثل أساسا في الصراع بين الأجور والأرباح، أي بين العمال والرأسماليين حول كيفية توزيع الثروة المنتجة[2].
- **معدل فائض القيمة (أو معدل الاستغلال):** لا يهتم الرأسمالي في المقام الأول بقيمة فائض القيمة كمبلغ مطلق، بل يهتم بـ معدل فائض القيمة، أي ما يمكن تحقيقه من

[1] الصادق جراية، مرجع سابق، ص54.

[2] جاسم سلطان، **خطوتك الأولى نحو فهم الاقتصاد**، المنصورة: مؤسسة أم القرى للترجمة والتوزيع، ط2، 2010، ص52.

ربح مقابل كل وحدة نقدية يستثمرها في قوة العمل، ويعرف معدل فائض القيمة (أو معدل الاستغلال) بالعلاقة التالية[1]:

$$\text{معدل فائض القيمة} = \frac{\text{فائض القيمة (ف.ق)}}{\text{رأس المال المتغير (ر.م)}}$$

أي أنه يعبر عن نسبة العمل الإضافي إلى العمل الضروري، حيث:

- العمل الضروري هو عدد الساعات التي يعمل فيها العامل لإنتاج ما يعادل أجره.
- العمل الإضافي هو الساعات التي يعمل فيها العامل دون مقابل مباشر، والتي تنتج فائض القيمة.

هذا المفهوم يعد جوهريا لفهم مستوى الاستغلال الذي يتعرض له العامل في ظل الرأسمالية، ويشكل الأساس النظري لتحليل صراع الطبقات عند ماركس، إذ أن كل زيادة في الأرباح تقابلها بالضرورة نسبة استغلال أعلى لقوة العمل.

2. تركيز رؤوس الأموال ونظرية الأزمة عند ماركس: يرى كارل ماركس أن النظام الرأسمالي بطبيعته يؤدي إلى تركيز رؤوس الأموال من خلال آليات المنافسة غير المتكافئة، حيث تقصى المشاريع الصغيرة تدريجيا من السوق، مما يؤدي إلى تمركز رأس المال في أيدي قلة من الرأسماليين، ويفسر ماركس الأزمات البنيوية في الرأسمالية اعتمادا على أسس فلسفية، إذ يرى أن التراكم الرأسمالي يفاقم من الفقر والتهميش في صفوف الطبقة العاملة، وهو ما يشكل تعارضا جوهريا داخل النظام نفسه، ويرى أن هذا التناقض لا يمكن تجاوزه إلا عبر ثورة اشتراكية يقودها العمال، تعيد توزيع الثروات وتضع حدا للاستغلال[2].

[1] الصادق جراية، مرجع سابق، ص56.

[2] مدحت القريشي، **تطور الفكر الاقتصادي**، الاردن: دار وائل، ط1، 2008، ص167.

✎ الانتقادات الموجهة للمدرسة الماركسية

رغم أن الفكر الماركسي كان له دور بارز في فضح جوانب الخلل في المنظومة الرأسمالية، إلا أن نظرية ماركس واجهت العديد من الانتقادات، لا سيما فيما يتعلق بنظرية القيمة وفائض القيمة. فقد أشار بعض المفكرين إلى أن العمل ليس العامل الوحيد الذي يحدد قيمة السلعة، بل هناك عناصر إنتاجية أخرى مثل رأس المال، التكنولوجيا، والتنظيم، كما أن التحليل الاقتصادي الحديث قدم نماذج أكثر تعقيدا لتفسير القيمة والإنتاج تتجاوز التصور الماركسي الكلاسيكي[1].

هـ. المدرسة النيوكلاسيكية

ظهرت المدرسة النيوكلاسيكية في أواخر القرن التاسع عشر، حيث مثلت تحولا فكريا جديدا من حيث المضمون والمنهج، معتمدة على نتائج أبحاث ثلاث اقتصاديين ظهروا بشكل متزامن في أماكن مختلفة وهم:

- ستانلي جيفونس **Stanley Jevons** (يمثل الحدية المنفعية – كامبريدج، إنجلترا)
- ليون فالراس **Léon Walras** (يمثل الحدية الرياضية – لوزان، سويسرا)
- كارل منجر **Carl Menger** (يمثل الصيغة السيكولوجية (النفسية) للحدية – فيينا، النمسا)

كما يعتبر ألفريد مارشال **Alfred Marshall** لاحقا من أبرز ممثلي المدرسة النيوكلاسيكية.

✎ أبرز خصائص الفكر النيوكلاسيكي:

تبنت المدرسة النيوكلاسيكية فكرة المنفعة كأساس لفهم القيمة الاقتصادية، حيث انتقل التركيز من "العمل كمحدد للقيمة" (وفقا للمدرسة الكلاسيكية) إلى "المنفعة التي تشبع الرغبات" كمحدد للقيمة، وقد ظهرت تسمية "الحدية" لأن المدرسة درست تأثير آخر وحدة من سلعة أو خدمة في إشباع رغبة المستهلك[2].

---

[1] تامر البطراوي، مرجع سابق، ص 80.

[2] حمزة بالي، مرجع سابق، ص82.

- **مفهوم التحليل الحدي:** التحليل الحدي يمثل ثورة في التفكير الاقتصادي بدأت في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، والفكرة الأساسية هي دراسة التغيرات الاقتصادية الناتجة عن تغير طفيف جدا في أحد المتغيرات (التغير الحدي) في الحياة الاقتصادية، فالقرارات غالبا لا تتخذ دفعة واحدة، بل تتم عبر زيادات متتابعة مثل إضافة وحدة إنتاجية جديدة أو تخصيص عامل إضافي، فالمنتج يقارن دائما بين الزيادة في الإنتاج والتكلفة الجديدة الناتجة عن تلك الزيادة، وكذلك المستهلك يقارن بين المنفعة الإضافية التي يحصل عليها وبين الفرص البديلة التي يضحي بها، بالتالي فالسلوك الاقتصادي وفق النيوكلاسيكيين يقوم على مقارنة العائد بالتكلفة عند كل إضافة صغيرة، وليس على القرارات الكبرى مرة واحدة.[1]

أسس المدرسة النيوكلاسيكية

تعرف المدرسة النيوكلاسيكية أيضا باسم "المدرسة الحدية"، وأحيانا تسمى "المدرسة الرياضية"، نتيجة لاستخدامها المفاهيم الرياضية في عرض وتحليل أفكارها الاقتصادية، ركزت هذه المدرسة على التحليل الحدي باعتباره جوهر الفكر الاقتصادي لديها، حيث بحثت في العوامل التي تحدد قيمة الأشياء، وتوصلت إلى أن قيمة أي سلعة تعتمد أساسا على منفعتها الحدية، وقد قام رواد المدرسة النيوكلاسيكية بتأسيس تحليلهم النظري من خلال تحديد قيم السلع، وتتلخص النظرية الحدية في فكرتين رئيسيتين[2]:

- **الفكرة الأولى:** أن الحاجات الإنسانية قابلة للإشباع، وعندما يتم استهلاك المزيد من وحدات سلعة معينة، تتناقص شدة الحاجة إلى هذه السلعة تدريجيا، أي أن المنفعة التي تمنحها كل وحدة إضافية تقل مع زيادة الاستهلاك، وهذا ما يعرف **بقانون تناقص المنفعة الحدية**.
- **الفكرة الثانية:** أن قيمة السلعة بالنسبة للمستهلك تتحدد بالمنفعة التي تحققها آخر وحدة يتم استهلاكها ومن خلال الجمع بين فكرتي الإشباع وندرة السلع القابلة

[1] سكينة بن حمودة، **دروس في الاقتصاد السياسي**، الجزائر: دار الحديث للكتاب، 2014، ص135.
[2] نفس المرجع، ص137.

للإشباع، تتكون فكرة **المنفعة الحدية** التي تعد العامل الأساسي في تحديد قيمة السلع لدى كل مستهلك على حدة.

يتبنى أصحاب المدرسة النيوكلاسيكية نفس المبادئ التي نادى بها أسلافهم الكلاسيكيون، خاصة فيما يتعلق بالحرية الاقتصادية، فقد رأوا أن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي يجب أن يكون محدودا، ولا يحدث إلا في حالات استثنائية مثل:

- ✓ توفير السلع العامة.
- ✓ أداء الأنشطة التي يعجز القطاع الخاص عن القيام بها والتي تقع على عاتق الدولة.

❖ أبرز ملامح الفكر النيوكلاسيكي[1]:

- الاعتماد على المفهوم الحدي في التحليل الاقتصادي.
- التركيز على سلوك الوحدة الاقتصادية، سواء كان مستهلكا منفردا، أو منتجا فرديا، أو منشأة معينة.
- الارتكاز على نظام اقتصادي يقوم على المنافسة الكاملة.
- اعتبار أن الطلب هو المحدد الأساسي للسعر، وليس فقط تكاليف الإنتاج.
- الافتراض بأن المستهلك يتصرف بعقلانية، وأنه الأقدر على اتخاذ قراراته الاستهلاكية بنفسه، وفقا لما يحقق له أقصى منفعة ممكنة.

❖ مدارس ورموز الفكر النيوكلاسيكي

نشأ الفكر النيوكلاسيكي نتيجة أعمال مجموعة من الاقتصاديين من جنسيات متعددة، حيث ظهرت أبحاثهم خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن التاسع عشر والعقد الأول من القرن العشرين، وينقسم الفكر النيوكلاسيكي إلى عدة مدارس، من أبرزها:

[1] حمزة بالي، مرجع سابق، ص85.

✓ **المدرسة النمساوية** حيث[1]:

- تعد المدرسة النمساوية جزءا أساسيا من التيار النيوكلاسيكي، ويعزى إليها الفضل في التأسيس الأول لهذا الاتجاه بفضل كتابات كارل منجر.
- استمر الاقتصاديون النيوكلاسيك في إنجلترا وأمريكا خلال القرن العشرين في اعتماد تحليلات المدرسة النمساوية كمصدر رئيسي لفهم وتطوير الأسس النظرية والمنهجية لفكرهم.
- تجمع المدرسة النمساوية مع الاتجاه النيوكلاسيكي مجموعة من المبادئ البحثية المشتركة، أهمها الاعتماد على التحليل الفردي والأسواق الحرة وآليات الأسعار.

تعد الوحدة الأساسية للتحليل الاقتصادي هي السلوك الفردي الساعي إلى تحقيق الحد الأقصى من المنفعة والمصلحة الشخصية، ويظهر سلوك الأفراد نوعا من الثبات في الاختيارات، مما يعكس توجها دائما نحو قرارات استهلاكية محددة، وهذا الثبات هو ما يسمح للعلم الاقتصادي بوضع نظريات وقوانين تكشف عن انتظام هذه السلوكيات، كما ركزت المدرسة على محاولة إثبات توازن السوق نظريا وتحليليا.

- **كارل منجر وأفكاره الاقتصادية**

- اعتبر كارل منجر أن الظواهر الاقتصادية تدرس عبر عدة علوم مثل التاريخ، والعلوم التطبيقية، والإحصاء.
- دارت أفكاره حول مفهومي الحاجة والمنفعة، إذ قام بتأسيس نظرية عامة للسلع تقوم على الشروط التالية حتى يعتبر الشيء "سلعة:"

  - أن يكون قادرا على إشباع حاجة إنسانية (أي أن يمتلك منفعة)
  - أن يكون الإنسان مدركًا لقيمة هذا الشيء في تلبية حاجته.
  - أن يكون الإنسان قادرًا على السيطرة على هذا الشيء واستخدامه.

- وفقا لذلك، صنف منجر السلع حسب مدى قربها من تلبية الحاجات البشرية.

[1] حمزة بالي، مرجع سابق، ص ص 85، 86.

- ركز بشكل خاص على السلع الاستهلاكية واعتبر أن الطلب عليها هو الأكثر أهمية، بينما رأى أن الطلب على السلع الاستثمارية ما هو إلا طلب مشتق من الطلب على السلع الاستهلاكية الأساسية.

فريدريك فون فيزر (Friedrich von Wieser)

- تبنى فكرة المنفعة الحدية.
- أكد أن قيمة عناصر الإنتاج (كالعمل) مشتقة من منافع السلع التي تساهم هذه العناصر في إنتاجها.
- اعتبر أن الإنتاجية الحدية هي التي تحدد قيمة عناصر العمل.
- رفض نظرية العمل التقليدية التي كانت ترى أن الأجور تتحدد عند مستوى الكفاف.

بوهيم بافرك (Eugen von Böhm-Bawerk)

- اشتهر بتحليله لـ رأس المال وسعر الفائدة.
- انتقد النظرية الماركسية المتعلقة بالعمل.
- رأى أن سعر الفائدة يعكس تعويض المستهلك عن تضحيته بالحاضر لصالح المستقبل.
- يتم تحديد سعر الفائدة عبر مقارنة بين تضحية المستهلك ومكاسب المنتج من الاستثمار

✓ المدرسة الرياضية(School of Mathematical Economics)

اعتمدت المدرسة الرياضية على **الرياضيات** (وخاصة التفاضل والتكامل) لتحليل المسائل الاقتصادية، وأبرز روادها[1]:

أوغستين كورنو (Augustin Cournot)

فرنسي الجنسية وأول من استعمل التفاضل والتكامل في الاقتصاد.

[1] محمد دويدار، **مبادئ الاقتصاد السياسي**، ج1، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1981، ص 216

- أدخل مفهوم قانون الطلب بشكل علمي.
- أشار إلى أن في ظل المنافسة الكاملة يتجه السعر نحو مساواة النفقة الحدية.
- اعتبر أن الطلب والعرض والثمن مترابطون، مما شكل أساسًا لفكرة التوازن الشامل

➢ ويليام ستانلي جيفونس (William Stanley Jevons)

- انتقد جون ستيوارت ميل واتهمه بتأخير تطور علم الاقتصاد.
- ركز على نظرية الاستهلاك مستخدمًا الرياضيات.
- حلل فكرة المنفعة وربطها بتحديد القيمة، مخالفًا التقليديين الذين ربطوها بالنفقات.
- كان من أوائل من أسسوا لفكرة المنفعة الحدية.

➢ ليون فالراس (Léon Walras)

- إلى جانب اهتمامه بالمنفعة الحدية، أسس نظرية التوازن العام.
- أوضح أن جميع أسواق السلع مترابطة عبر العرض والطلب.
- استخدم النماذج الرياضية لوصف العلاقات الاقتصادية بشكل متكامل.

➢ المدرسة السويدية

يعتبر كنوت فيكسل (Knut Wicksell) مؤسس المدرسة السويدية، وتميزت هذه المدرسة بالاهتمام العميق بدراسة المشكلات النقدية، ومحاولة دمج النقود مع النظرية الاقتصادية الحقيقية (العينية)، بخلاف التقليديين الذين رأوا دور النقود يقتصر فقط على تحديد المستوى العام للأسعار عبر "نظرية كمية النقود"، وقد ميز فيكسل بين نوعين من أسعار الفائدة[1]:

- **سعر الفائدة العيني** :هو العائد الحقيقي على رأس المال المنتج، ويعبر عن الإنتاجية الحقيقية لرأس المال.
- **سعر الفائدة النقدي** :هو السعر الذي تحدده البنوك مقابل إقراض المستثمرين.

[1] حمزة بالي، مرجع سابق، ص 88.

فيتحقق التوازن الاقتصادي يكون عند تساوي سعر الفائدة العيني مع سعر الفائدة النقدي.

- عند زيادة الطلب على الاستثمار:

  - ترتفع أجور العمال في القطاعات الاستثمارية.
  - ينتقل العمال من الصناعات الاستهلاكية إلى الصناعات الاستثمارية.
  - يؤدي ذلك إلى انخفاض عرض السلع الاستهلاكية وارتفاع الأسعار.

- استمرار ارتفاع الطلب الاستثماري يُسبب تضخمًا لا يتوقف إلا بتدخل البنوك برفع سعر الفائدة النقدي.
- إذا رفعت البنوك سعر الفائدة النقدي بشكل مفرط مقارنة بالعيني، فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض الاستثمار وحدوث ركود اقتصادي.

➢ ألفريد مارشال[1] (Alfred Marshall)

- دعا إلى الجمع بين منهجي الاستنباط والاستقراء، واستخدم أسلوبا يعتمد على التحليل المجرد مدعوما بالأحداث التاريخية والمعاصرة.
- اعتمد على تحليل التوازن الجزئي بدلا من التوازن الشامل كما فعل فالراس وباريتو، بسبب قناعته بتداخل المتغيرات الاقتصادية وتعقيدها.
- للتعامل مع هذا التعقيد، اعتمد مارشال على فرضية "بقاء الأشياء الأخرى على حالها " (Ceteris Paribus) لعزل العلاقة بين المتغيرات وفهم تأثير كل متغير على حدة.

الانتقادات الموجهة للمدرسة النيوكلاسيكية

واجهت المدرسة الحدية انتقادات حادة بسبب تركيزها المفرط على تحليل الوحدات الاقتصادية الصغيرة، مثل:

- المستهلك الفرد.

[1] حمزة بالي، مرجع سابق، ص 89.

- المنتج الفرد.
- المدخر الفرد.

وأغفلت بالكامل دراسة الوحدات الاقتصادية الكلية، مثل:

- الناتج القومي.
- الدخل القومي.
- الاستهلاك القومي.
- الادخار القومي.
- الاستثمار القومي.

وقد أدى هذا القصور إلى خطأ جوهري، تمثل في افتراض أن الكميات الكلية ليست سوى مجموع الكميات الفردية، دون إدراك للعلاقات المعقدة التي تحكم الاقتصاد الكلي، فعلى سبيل المثال زيادة ادخار بعض الأفراد لا تعني بالضرورة زيادة الادخار الكلي، بل قد تؤدي إلى انخفاضه، ذلك لأن ارتفاع الادخار الفردي يتم غالبا على حساب تراجع الاستهلاك الفردي، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي على السلع، وبدوره يتسبب انخفاض الطلب الكلي في تراجع دخول المنتجين والمنظمين، مما يدفعهم إلى خفض ادخارهم، وإذا كان هذا التراجع أكبر من الزيادة المسجلة في ادخار بعض الأفراد، فإن النتيجة النهائية تكون انخفاض الادخار الكلي، رغم تزايد الادخار الفردي لدى البعض.[1]

و. المدرسة الكنزية

النظرية الكنزية هي مجموعة من الأفكار الاقتصادية التي قدمها الاقتصادي البريطاني جون مينارد كينز (John Maynard Keynes) في كتابه الشهير "النظرية العامة للتشغيل، الفائدة، والنقود" سنة 1936، ظهرت كرد فعل على فشل الاقتصاد الكلاسيكي في معالجة

[1] حمزة بالي، مرجع سابق، ص 90.

الكساد الكبير، حيث رفض كينز فكرة أن السوق يملك قدرة تلقائية على تحقيق التوازن الكامل، واقترح بدلا من ذلك تدخل الدولة لتنشيط الاقتصاد[1].

❖ **أهم مبادئ النظرية الكنزية**

أ. **التدخل الحكومي ضروري:** ترى الكنزية أن الدولة يجب أن تتدخل في الاقتصاد من خلال السياسات المالية (الإنفاق الحكومي والضرائب) لتقليص البطالة وتحقيق التوازن.

ب. **الطلب الكلي هو المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي:** إذا انخفض الطلب الكلي، فإن الناتج القومي والتوظيف سينخفضان، مما يؤدي إلى الركود.

ت. **مرونة الأسعار والأجور ليست كافية لاستعادة التوازن:** تخالف النظرية الكنزية الرأي الكلاسيكي القائل بأن الأسعار والأجور تتكيف تلقائيا لإعادة الاقتصاد إلى حالة التوظيف الكامل.

ث. **الادخار لا يساوي دائمًا الاستثمار:** بخلاف ما كان يعتقده الكلاسيكيون، فإن الادخار قد يفوق الاستثمار، مما يخلق فجوة في الطلب الكلي.

ج. **السياسة المالية أهم من السياسة النقدية في أوقات الركود:** يفضل كينز استخدام أدوات السياسة المالية (كالإنفاق العام) بدلا من الاعتماد على السياسة النقدية وحدها لتحفيز الاقتصاد.

❖ **أهداف النظرية الكنزية**

- تحقيق التشغيل الكامل(Full Employment)
- تحفيز النمو الاقتصادي
- تقليص التقلبات الاقتصادية(Boom & Bust cycles)
- القضاء على الكساد والبطالة

❖ **نقد النظرية الكنزية**

رغم نجاحها النسبي بعد الحرب العالمية الثانية، إلا أن النظرية الكنزية تعرضت للانتقاد من قبل:

---

[1] بن علي بلعزوز، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2004، ص 29.

- النقديون (Monetarists) وعلى رأسهم ميلتون فريدمان، الذين يرون أن التضخم يحدث بسبب الإفراط في عرض النقود.
- مدارس الاقتصاد الكلاسيكي الجديد الذين رفضوا دور الحكومة ورأوا أن السوق يتوازن بشكل طبيعي على المدى الطويل.

النظرية الكنزية أحدثت تحولا كبيرا في علم الاقتصاد، وأثرت في السياسات الاقتصادية للدول الرأسمالية، خصوصا بعد الكساد الكبير، وقد أعادت الاهتمام بدور الدولة في الاقتصاد، بعد فترة طويلة من هيمنة الفكر الكلاسيكي القائم على مقولة "دعه يعمل، دعه يمر."

❖ كينز ونظرية الحدية

➢ الميل الحدي للاستهلاك (Marginal Propensity to Consume - MPC

هو مقدار الزيادة في الاستهلاك الناتجة عن زيادة الدخل المتاح بمقدار وحدة واحدة.

- **الصيغة الرياضية:**

$$\Delta C/\Delta Y = MPC$$

ΔC = التغير في الاستهلاك

ΔY = التغير في الدخل

مثال: إذا حصل شخص على زيادة في الدخل بمقدار 100 دولار، فأنفق منها 80 دولارا وادخر 20 دولارا، فإن:

$$MPC = 80/100 = 0.8$$

أي أن 80% من الدخل الإضافي تم إنفاقه على الاستهلاك.

➢ الميل الحدي للادخار(Marginal Propensity to Save - MPS)

هو مقدار الزيادة في الادخار الناتجة عن زيادة الدخل المتاح بمقدار بوحدة واحدة.

- **الصيغة الرياضية:**

$$MPS = \Delta S/\Delta Y$$

حيث:

ΔS = التغير في الادخار

ΔY = التغير في الدخل

مثال: باستخدام المثال السابق، إذا ادخر الشخص 20 دولارًا من الزيادة في الدخل:

MPS= 20/100= 0.2

أي أن 20% من الدخل الإضافي تم ادخاره.

العلاقة بين MPC وMPS

MPC+MPS=1

بمعنى أن أي زيادة في الدخل إما تنفق (MPC) أو تدخر(MPS)

مثال:

إذا كان MPC = 0.75 ، فإن MPS = 1 – 0.75 = 0.25.

إذا كان MPC = 0.60 ، فإن MPS = 1 – 0.60 = 0.40.

أهمية الميل الحدي للاستهلاك والادخار:

- يساعد في تحليل تأثير الدخل على الاستهلاك والادخار.
- يلعب دورا رئيسيا في تحديد حجم الإنفاق الكلي في الاقتصاد.
- مهم في السياسات الاقتصادية، حيث تساعد الحكومات في فهم سلوك المستهلكين عند تطبيق سياسات مالية (مثل خفض الضرائب أو زيادة الرواتب).

الخلاصة:

إذا كان MPC مرتفعًا، فإن الزيادة في الدخل تؤدي إلى زيادة كبيرة في الاستهلاك، مما يحفز النمو الاقتصادي.

- إذا كان MPS مرتفعًا، فإن الأفراد يميلون إلى الادخار أكثر، مما قد يقلل من الطلب الكلي لكنه يزيد من الاستثمارات طويلة الأجل.

ز. المدرسة النقدية

مع نهاية الأربعينيات من القرن العشرين، بدأ الاقتصادي الأمريكي **ميلتون فريدمان** بتطوير ما عرف لاحقا بـ "النظرية النقدية"، والتي انطلقت كتيار فكري ناقد لمجمل التصورات الكينزية التي سيطرت على الفكر الاقتصادي الغربي منذ الأزمة الاقتصادية الكبرى في ثلاثينيات القرن الماضي، ومع ذلك لم تجد أفكاره رواجا واسعا في البداية، وبقيت على هامش التيار السائد في السياسات الاقتصادية.

غير أن عقد السبعينيات شهد تحولات جذرية في المشهد الاقتصادي العالمي، وبالأخص في الولايات المتحدة الأمريكية، التي واجهت ما عرف لاحقا بـ الركود التضخمي – وهي ظاهرة اقتصادية جديدة نسبيا آنذاك، تتمثل في الاجتماع غير المألوف بين معدلات تضخم مرتفعة ومستويات بطالة عالية، وهي حالة لم تستطع النظرية الكينزية التقليدية تفسيرها أو تقديم حلول ناجعة لها، في هذا السياق بدت الأطروحات الكينزية – التي تدعو إلى تدخل الدولة الفعال لبلوغ التشغيل الكامل – غير فعالة، مما فتح الباب أمام إعادة تقييم الطروحات البديلة[1].

في ظل هذه الأزمة النظرية والتطبيقية، برزت المدرسة النقدية باعتبارها البديل الأكثر إقناعا، حيث دافع فريدمان وأتباعه – وخاصة في مدرسة شيكاغو – عن رؤية مفادها أن النقود تلعب دورا محوريا في تحديد مستوى الناتج والأسعار على خلاف ما افترضته الكينزية من تركيز على الطلب الكلي الحقيقي، وقد أعاد النقديون الاعتبار للفكرة الكلاسيكية القائلة بأن الزيادة في عرض النقود تؤدي إلى ارتفاع الأسعار وليس إلى زيادة في الناتج الحقيقي، وهو ما يتماشى مع المبادئ الأساسية للمدرسة الكلاسيكية الجديدة (النيوكلاسيك)[2].

---

[1] نهل مطر، ذيب شوتر رضوان، وليد العمار، **النقود والبنوك**، عمان: مؤسسة آلاء للطباعة والنشر، ط1، 1996، ص 98

[2] نفس المرجع، ص99.

وقد شكلت هذه الأفكار – المعززة بنماذج كمية دقيقة، مثل معادلة التبادل (MV = PQ) – الأساس لنقد تدخل الدولة الواسع في الاقتصاد، مفضلة الاعتماد على السياسات النقدية المستقرة والموجهة نحو ضبط عرض النقد كوسيلة لضمان استقرار الأسعار وتحقيق النمو المستدام، وهكذا لم تكن قوة الحجة العلمية وحدها وراء صعود النقدية، بل ساهم فشل النماذج الكينزية في استيعاب التحولات الاقتصادية في تهيئة البيئة الفكرية والسياسية لتبني تلك الأفكار الجديدة[1].

❖ المبادئ الأساسية للمدرسة النقدية

تقوم المدرسة النقدية وعلى رأسها المفكر ميلتون فريدمان على مجموعة من المبادئ الأساسية التي تمثل مرتكزات تحليلها للنشاط الاقتصادي، وخاصة في ما يتعلق بعلاقة النقود بالناتج والأسعار، ويمكن تلخيص هذه المبادئ في النقاط التالية[2]:

أ. **أهمية النقود في تحديد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والأسعار**: ترى المدرسة النقدية أن عرض النقود هو العامل الأساسي في تفسير التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي والأسعار، فعلى خلاف الكينزيين الذين يربطون تأثير السياسة النقدية بتغير أسعار الفائدة ومن ثم الاستثمار، فإن النقديين يرون أن الزيادة في عرض النقود تؤثر مباشرة على الإنفاق الكلي من خلال تأثيرها على الاستهلاك والاستثمار الخاص، مما يؤدي إلى انتقال منحنى الطلب الكلي إلى الأعلى وارتفاع الناتج الحقيقي في الأجل القصير.

ب. **التوازن الاقتصادي يتحقق ذاتيًا بوجود تقلبات بسيطة**: تعتقد المدرسة النقدية أن الاقتصاد يميل إلى تحقيق التوازن الذاتي مع تقلبات محدودة، ولا ترى في الكساد إلا نتيجة لسياسات نقدية خاطئة، لا لتغيرات تلقائية في جانب الإنفاق، فوفقا لها السياسة النقدية هي السبب الرئيس في الدورات الاقتصادية، وتؤدي التغيرات في عرض النقود

[1] نفس المرجع، ص100.

[2] مدحت القريشي، **تطور الفكر الاقتصادي**، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، 2008، من 292.

إلى تغيرات مباشرة في الناتج والأسعار دون المرور بأسعار الفائدة كما هو الحال في النظرية الكينزية.

ت. **السلوك الأمثل والتوقعات العقلانية:** تتبنى المدرسة النقدية تصورا تقليديا عن الإنسان الاقتصادي، مفاده أن الأفراد يتصرفون بعقلانية ويهدفون إلى تعظيم منافعهم، وهم يستجيبون للمحفزات الاقتصادية سواء كانت إيجابية أو سلبية، كما أن الأفراد – مستهلكين كانوا أو منتجين – يتخذون قراراتهم بناء على توقعات رشيدة ترتكز على المعلومات المتاحة، ما يقلل من فعالية السياسات الاقتصادية قصيرة الأمد في التأثير على الناتج الحقيقي.

ث. **مرونة الأسعار والأجور على المدى الطويل:** يؤمن النقديون أن الأسعار والأجور تميل إلى التكيف في الأجل الطويل، وهي قريبة من المستويات التنافسية، ما يعني أن الاقتصاد يعكس تكاليف الفرصة بشكل عام، ويعود إلى حالة التوازن بعد أي صدمة، ويرون في المنافسة عنصرا محفزا على الابتكار وكسر الاحتكارات، كما أنها تضمن الاستخدام الكفء للموارد المتاحة.

ج. **الدور المحدود للحكومة:** تؤمن المدرسة النقدية بضرورة وجود "حكومة محدودة"، أي أن دور الدولة يجب أن يقتصر على المهام الضرورية فقط، مثل حماية الحقوق، توفير إطار قانوني ملائم، وضمان الاستقرار النقدي، وتعتبر أن التدخل الحكومي في الاقتصاد غالبا ما يؤدي إلى نتائج عكسية بسبب بطء الاستجابة أو عدم الكفاءة المؤسسية، وترى أن أفضل ما يمكن أن تقوم به الدولة هو توفير إطار مستقر للسياسة النقدية وضمان انضباط عرض النقود.

ثانيا: ميلتون فريدمان والنظرية النقدية

يعد ميلتون فريدمان أحد أبرز الاقتصاديين في القرن العشرين، وأهم منظري النظرية النقدية الحديثة، وهو أحد رموز مدرسة شيكاغو، وقد ارتبط اسمه بشكل وثيق بالدعوة إلى الاقتصاد

الحر ومعارضة السياسات الكينزية التي هيمنت على الفكر الاقتصادي في الولايات المتحدة، خاصة خلال خمسينيات وستينيات القرن الماضي[1].

عارض فريدمان تدخل الدولة المباشر في النشاط الاقتصادي، واعتبر أن السياسات العمومية القائمة على الإنفاق الحكومي والتحفيز النقدي غير فعالة، بل قد تكون ضارة على المدى الطويل، وقد ركز جهوده العلمية والإعلامية على الدفاع عن المبادئ الليبرالية، وترويج الاقتصاد الحر في العالم، من أهم أعماله كتابه المشترك مع "أنا شوارتز" "التاريخ النقدي للولايات المتحدة(A Monetary History of the United States) "، حيث قدم فيه تحليلا معمقا لدور السياسات النقدية في تفسير الأزمات الاقتصادية وعلى رأسها أزمة الكساد الكبير، "النقود: النظرية الكمية"...الخ.[2]

❖ جوهر النظرية النقدية عند فريدمان:

يرى فريدمان أن زيادة الكتلة النقدية (عرض النقود) بشكل يفوق نمو الناتج الحقيقي تؤدي حتما إلى التضخم، مؤكدا أن "التضخم هو دائما وأينما وجد، ظاهرة نقدية"، بناء على ذلك، أوصى بـ[3]:

- الحد من توسع عرض النقود
- رفع أسعار الفائدة
- استقلالية البنوك المركزية عن الحكومات، من أجل تفادي استخدام الأدوات النقدية لتحقيق أهداف سياسية آنية كتمويل العجز أو الإنفاق الانتخابي.

وبهذا اعتبر أن السياسة النقدية يجب أن تكون مضبوطة ومنضبطة، مستندة إلى قواعد واضحة، بدل أن تكون متغيرة بحسب قرارات الحكومات.

❖ نقده للحكومة:

---

[1] Friedman, M, "The role of monetary policy", American Economic Review, vol 58, N°1, 1968 , P : 01.

[2] Ibid, P : 05.
[3] Ibid, P : 10.

من أبرز انتقادات فريدمان للدولة، تأكيده أن المسؤولين الحكوميين لا يسعون بالضرورة لتحقيق الصالح العام، بل لتحقيق مصالحهم الخاصة، مما يؤدي إلى تحويل الموارد عن أهدافها المثلى، وقد دعا إلى الحد من دور الدولة في الحياة الاقتصادية، والسماح للأسواق الحرة بأن تؤدي دورها في تخصيص الموارد بكفاءة[1].

المحور الخامس: الأنظمة الاقتصادية

أولا: النظام الاقتصادي الرأسمالي

1. تعريف الرأسمالية

تعد الرأسمالية نظاما اقتصاديا واجتماعيا نشأ في سياقات تاريخية مختلفة، ويقوم على الملكية الخاصة لعناصر الإنتاج، وخاصة رأس المال، وعلى حرية الأفراد في اتخاذ القرارات الاقتصادية، ويعرف قاموس ماكميلان Macmillan للاقتصاد الحديث الرأسمالية بأنها نظام تدار فيه الأصول الاقتصادية من قبل الأفراد، حيث تشترى العمالة مقابل أجور نقدية، ويستخدم نظام التسعير كوسيلة لتوزيع الموارد بين الاستخدامات المختلفة، يميز هذا النظام عن النظام الإقطاعي السابق الذي اعتمد على العمل القسري والامتيازات الوراثية [2].

ويؤكد التعريف على أن اختلاف أشكال الرأسمالية يرجع إلى درجة تدخل الدولة في الاقتصاد ومستوى التنافسية في الأسواق، إلا أن هذا التعريف لا يُحيط بكافة أبعاد الرأسمالية، خصوصًا فيما يتعلق بتمييز أدوات التدخل الحكومي وأدوارها المتعددة[3].

كما يقدم بروس سكوت Bruce Scott تعريفا أكثر شمولا، حيث يرى أن الرأسمالية هي نظام غير مباشر للحكم، يقوم على علاقة سياسية معقدة تسمح للجهات الخاصة بامتلاك الممتلكات وتوظيفها لتحقيق مصالحها ضمن إطار قانوني وتنظيمي تضعه الدولة، ويشير إلى أن الرأسمالية تعتمد على حوافز الربح وآلية التسعير لتحقيق التوازن بين العرض والطلب، وتوزيع الموارد بين الفاعلين الاقتصاديين، ويرى سكوت أن الدولة تلعب دورا مزدوجا في النظام الرأسمالي **إداريا** عبر توفير مؤسسات داعمة مثل الأمن والقانون، **وريادیا** من خلال تحديث هذه

[1] Ibid, PP : 15-17.
[2] Scott, Bruce R., "The Political Economy of Capitalism», Harvard Business School Working Paper, 2006, N° 07-037, PP: 02 , 03.
[3] Ibid, P: 03.

المؤسسات استجابة لتغيرات السوق، كما يشير إلى أن التطور الرأسمالي يرتبط بـ الاستثمار في التكنولوجيا والابتكار عبر عملية انتقائية طبيعية تفضل الاستخدامات الأكثر إنتاجية للموارد[1].

2. بدايته

بدأ يتبلور الشكل الحديث للرأسمالية منذ القرن السادس عشر، إلا أن جذور هذا النظام تعود إلى العصور القديمة، حيث ظهرت ممارسات اقتصادية قائمة على التبادل والربح، وقد شهدت أوروبا في أواخر العصور الوسطى نظما أولية لرأسمالية تجارية ومالية، وكان لنمو صناعة الأقمشة في إنجلترا خلال القرون 16 إلى 18 دور محوري في دفع عجلة الرأسمالية الحديثة من خلال استخدام رؤوس الأموال المتراكمة لتوسيع الإنتاج، بدلا من توجيهها إلى مشاريع رمزية أو دينية غير منتجة[2]. ويعزى تأصيل النظرية الاقتصادية للرأسمالية إلى آدم سميث من خلال عمله الشهير "بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم" (1776)، والذي وضع الأسس الفلسفية والاقتصادية لفهم ديناميكيات السوق الحر[3].

ومع تطور الرأسمالية عبر خمسة قرون، طرأت تحولات جذرية في علاقات القوة والعمل، إذ استبدلت بعض أشكال الإكراه الاقتصادي مثل القنانة، ولكنها من جهة أخرى عززت أنماطا أخرى من التبعية من بينها العبودية والعمل غير المدفوع للنساء داخل الأسرة، كما حلت محل أنماط الإنتاج التقليدية التي اتسمت باستقلالية الأفراد مثل عمل صغار الحرفيين والمزارعين، وفي نهاية المطاف أفضى انتشار الرأسمالية إلى بروز نظام العمل المأجور كالنمط السائد داخل المؤسسات الإنتاجية[4].

---

[1] Ibid, Idem

[2] Robert L. Heilbroner & Peter J. Boettke,, “Capitalism”, The Editors of Encyclopaedia Britannica, Article History, Published on Mar. 20, 2025, available site web 01/04/2025, time 10:28 a.m, https://www.britannica.com/money/capitalism

[3] Reuss Alejandro, “The Power of Capital: An Introduction to Class, Domination, and Conflict.” , An ECI Teaching Module on Social and Economic Issues, Economics in Context Initiative, Global Development Policy Center, Boston University, 2020, P: 11.

[4] ———, “Who invented capitalism?”, The Editors of Encyclopaedia Britannica, Published on Mar. 20, 2025, available site web 02/04/2025, time 14:31 a.m, https://www.britannica.com/question/Who-invented-capitalism

3. مبادئ وخصائص النظام الاقتصادي الرأسمالي

باعتبار النظام الرأسمالي إطارا اقتصاديا وسياسيا تهيمن فيه الملكية الخاصة على وسائل الإنتاج والتوزيع، ويحركه دافع تحقيق الربح كعنصر أساسي يوجه النشاط الاقتصادي، ومن أبرز السمات الجوهرية التي تميز هذا النظام[1]:

- **الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج:** تمنح الرأسمالية الأفراد حرية تملك أدوات الإنتاج والتصرف فيها، مما يعزز سلطة اتخاذ القرار داخل البنية الاقتصادية.
- **دافع الربح:** يعتبر الربح المحرك الأساسي لجميع العمليات الاقتصادية في النظام الرأسمالي، وهو ما يوجه السلوك الاستثماري والإنتاجي.
- **إنتاج السلع من أجل السوق:** في الرأسمالية يتم إنتاج السلع ليس من أجل الاستهلاك الذاتي، بل من أجل البيع والتبادل التجاري بهدف الربح.
- **دور ريادة الأعمال وآلية السوق:** يحتل رواد الأعمال موقعا محوريا، حيث يملكون وسائل الإنتاج ويعملون ضمن نظام تسعير تحكمه آليات السوق والعرض والطلب، مع حرية التعاقد والتبادل.
- **مكانة رأس المال:** لا يعد رأس المال في الرأسمالية مجرد أداة إنتاج، بل مصدرا رئيسيا للدخل من خلال الفوائد والأرباح، كما يؤثر في اتجاهات الاقتصاد.
- **العمل المأجور:** يعتمد النظام على بيع الأفراد لقوت عملهم مقابل أجر، مما يجعل العمل المأجور هو النمط السائد في علاقات الإنتاج.

أما من حيث الأسس النظرية، فيعد تراكم رأس المال جوهر النظام الرأسمالي، حيث يعاد توظيف فائض القيمة لتحقيق مزيد من الإنتاج والربح، وترى المفكرة **روزا لوكسمبورغ** Rosa Luxemburg أن الرأسمالية تحتاج دائما إلى موارد ومجتمعات من خارجها لتواصل عملية التراكم، وهو ما يفسر – من وجهة نظرها – الاستنزاف المستمر لثروات المجتمعات غير الرأسمالية، وتحويل سكانها إلى طبقات بروليتارية جديدة، فالتراكم الرأسمالي (Capitalist

[1] Sema Yilmaz Genç, "The Historical Evolution of the Capital Accumulation in the Capitalist System", International Journal of Business and Social Science, Vol 2, N° 9, 2011, PP: 268 , 269.

accumulation) لا يكتفي بإعادة استثمار الأرباح فحسب، بل يعيد أيضا إنتاج العلاقات الطبقية بين العمل ورأس المال على نطاق أوسع[1]، وتكمن أهمية هذه الرؤية في تفسير كيفية امتداد الرأسمالية عالميا، وارتباطها الدائم بأزمات داخلية متكررة، تولد من التناقض البنيوي بين سعيها الدائم للتوسع وحدود قدرتها على الاستيعاب[2]، والشكل التالي يوضح أهم مبادئ النظام الاقتصادي الرأسمالي.

الشكل رقم 07: ركائز الرأسمالية



Source: Sarwat Jahan and Ahmed Saber Mahmud, "What Is Capitalism?", BACK TO BASICS-- Finance & Development, 2015, P: 45.

تختلف تطبيقات الرأسمالية بحسب مدى التزام النظام بهذه الركائز، ويمكن تمييز نمطين رئيسيين:

- **اقتصاد السوق الحر (عدم التدخل) :Laissez-faire** - تترك الأسواق تعمل بحرية شبه مطلقة دون تدخل حكومي يذكر، ما يتيح أقصى درجات المرونة والمبادرة الفردية.
- **الاقتصاد الرأسمالي المختلط:** وهو الشكل السائد في العالم اليوم، حيث تلعب الأسواق الدور الأساسي في التخصيص، لكن الدولة تتدخل لضبط بعض الجوانب، كتقليل الآثار السلبية للسوق وضمان العدالة الاجتماعية، وتوفير الخدمات العامة كالدفاع والأمن[3].

[1] Werner Bonefeld, "Capitalist accumulation and its historical foundation and logical premise: on primitive accumulation", Critique, Vol 51, N° 1, 2023, P: 198.
[2] Ibid, Idem.

[3] Sarwat Jahan and Ahmed Saber Mahmud, "What Is Capitalism?", BACK TO BASICS-- Finance & Development, 2015, P: 45.

4. تقييم النظام الرأسمالي

يتسم النظام الرأسمالي بعدة مزايا، أهمها الاعتراف **بالملكية الفردية والحرية الاقتصادية**، مما يتيح مجالا واسعا للمنافسة وتحقيق التوازن الاقتصادي عبر جهاز الثمن، ومع ذلك يعاني من عدة سلبيات أبرزها[1]:

- تراكم الثروة في يد الأقلية البرجوازية، وزيادة التفاوت الاجتماعي.
- سوء توزيع الدخل والاعتماد على الملكية الخاصة والآلات بدلا من العمال، مما أدى إلى تدني مستوى معيشة الطبقة العاملة.
- الاحتكار والإفراط في استخدام الموارد، مما أفقد السوق طابعه التنافسي.
- التقلبات الاقتصادية نتيجة التنبؤات الخاطئة، مما يؤدي إلى فترات من الكساد والرواج وعدم الاستقرار.
- الاستعمار ونهب الثروات، حيث دعمت الرأسمالية الحركات الاستعمارية.
- عدم ضمان التوظيف الكامل للموارد الإنتاجية بفعل اعتماد النظام على آلية السعر فقط.

كل هذه السلبيات إلى جانب تدهور أوضاع العمال، شكلت الأرضية التي استند عليها أنصار الاشتراكية للمطالبة بنظام اقتصادي بديل أكثر عدالة.

5. عوامل الإنتاج في النظام الرأسمالي

تقسم النظرية الاقتصادية عوامل الإنتاج إلى ثلاثة رئيسية[2]:

- **الطبيعة/الأرض**: تمثل الموارد الطبيعية التي لم يتدخل الإنسان في إنتاجها، وكانت أساس الإنتاج منذ العصور الأولى، في البداية كانت الأرض متوفرة بكثرة مقارنة بالحاجات، لكن مع التقدم أصبحت لها قيمة اقتصادية عالية واعتبرت مصدرا رئيسيا للثروة.

---

[1] رانيا محمد عبد العزيز عمارة، مرجع سابق، ص ص 106-108

[2] علي سعيدان، علي أحمد صالح، "دروس في الاقتصاد السياسي"، محاضرات غير مطبوعة، ملقاة على طلبة السنة الأولى حقوق، كلية الحقوق بن عكنون، الجزائر، 2006، ص ص 6،7.

- **العمل:** يمثل الجهد البشري المبذول في مواجهة الطبيعة وتحقيق الإنتاج، وهو عنصر محوري في الاقتصاد، إذ يعد الإنسان بعمله منتجا، مستهلكا، ومستثمرا، ما يجعله القوة الاقتصادية الأولى في كل أمة.
- **رأس المال:** يعد ركيزة التطور الاقتصادي والاجتماعي، ويضم الآلات والمعدات والمواد الأولية، ويستخدم لرفع إنتاجية العمل وتسهيل العمليات الإنتاجية في جميع القطاعات (الصناعية، الزراعية، والخدماتية).

ثانيا: النظام الاقتصادي الاشتراكي

1. تعريف النظام الاشتراكي

يقوم النظام الاشتراكي على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، وتتحكم الدولة في النشاط الاقتصادي عبر التخطيط المركزي لتحقيق المصلحة العامة بدل الربح الفردي، بحيث تتملك الدولة الجزء الأكبر من وسائل الإنتاج، وتديره لخدمة المجتمع من خلال خطة شاملة تهدف إلى إشباع حاجات الأفراد وتحقيق العدالة في توزيع الثروة[1].

2. مميزات النظام الاشتراكي

يقوم النظام الاشتراكي على مجموعة مميزات تميزه عن غيره والتي تعمل مع بعضها البعض على تشييد هذا النظام من ناحية، وعلى نموه من ناحية أخرى، وتتمثل أهمها فيما يلي:[2]

- **الملكية العامة لوسائل الإنتاج:** لا وجود للملكية الخاصة في هذا النظام، فوسائل الإنتاج تعود للدولة التي تديرها لصالح الجميع.
- **إدارة الدولة للموارد والإنتاج:** الدولة تتولى تشغيل الموارد وتحديد نوع وكميات السلع المنتجة وفق خطط مدروسة.

---

[1] خالد سعد زغلول حلمي، مرجع سابق، ص 107.

[2] أمين عويسي، "دراسة مقارنة لأهم النظم الاقتصادية كمحاولة لبناء: "نموذج نظري لنظام اقتصادي إسلامي"، (أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل والاستشراف الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة 2، 2016)، ص94.

- **ضعف دور الأسعار**: لا تترك الأسعار لقوى السوق، بل تحددها الدولة لتوجيه الاستهلاك وتحقيق أهداف اجتماعية، وقد تكون أقل من التكلفة أو أعلى منها حسب الحاجة.

3. طريقة الإنتاج في النظام الاشتراكي

أ. **الهدف من الإنتاج**: يقوم الإنتاج في النظام الاشتراكي على إشباع الحاجات الاجتماعية للجماعة، وليس لتحقيق الربح الفردي، كما هو الحال في النظام الرأسمالي، وتلجأ إلى تحفيزات مادية ومعنوية لرفع إنتاجية العمال[1].

ب. **التخطيط الاقتصادي الاشتراكي**: يشكل التخطيط المركزي حجر الأساس لطريقة الإنتاج، ويهدف إلى[2]:

- توزيع الموارد بشكل متوازن بين الاستخدامات.
- تحقيق التوازن بين الإنتاج والاستهلاك.
- توجيه النشاط الاقتصادي بما يحقق أهداف المجتمع المستقبلية.

ج. **عناصر الخطة الاقتصادية الاشتراكية**: وذلك من خلال:[3]

- رؤية جماعية مستقبلية لتوجيه الاقتصاد
- ترشيد استخدام الموارد لتحقيق الكفاءة وتجاوز التناقضات.
- سيطرة الدولة على الموارد الإنتاجية الرئيسية.
- قرارات اقتصادية جماعية بدلاً من الفردية.

د. **خصائص التخطيط الاشتراكي**: يمكن حصرها في:

- إحداث توازن بين القطاع الصناعي والزراعي.
- توازن بين وسائل الإنتاج والسلع الاستهلاكية، لضمان تطور اقتصادي متكامل.

4. عيوب النظام الاشتراكي

---

[1] علي سعيدان، علي أحمد صالح، مرجع سابق، ص 11

[2] دويدار محمد، مرجع سابق، ص 11.

[3] نامق صلاح الدين، النظم الاقتصادية المعاصرة دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص 238.

رغم المبادئ المثالية التي يطرحها النظام الاشتراكي، إلا أن التجربة العملية أثبتت فشله في الاستمرارية في كثير من الدول، ويرجع ذلك إلى عدة عيوب جوهرية، من أبرزها[1]:

- **مخالفة الفطرة الإنسانية:** يؤدي النظام الاشتراكي إلى تنمية روح الاتكالية لدى الأفراد، ويقضي على روح المبادرة والإبداع.
- **إلغاء دور القطاع الخاص:** مما يقلل من حيوية الاقتصاد ويحد من تنوع المبادرات الاقتصادية.
- **انعدام المنافسة:** بسبب غياب التنافس بين المنتجين، تنخفض الكفاءة والجودة، ويغيب الابتكار.
- **غياب جهاز الثمن والأسعار:** حيث لا يستخدم نظام الأسعار كآلية لتنظيم العرض والطلب، مما يؤدي إلى اختلالات في السوق.
- **نقص الحوافز:** لا يوفر النظام الاشتراكي حوافز فعالة تدفع الأفراد لبذل الجهد وتحقيق التميز.
- **سوء استخدام الموارد:** فشل في تخصيص الموارد النادرة بطريقة تحقق أعلى عائد ممكن، بسبب غياب الآليات السوقية.

ثالثا: النظام الاقتصادي الإسلامي

تعد الشريعة الإسلامية خاتمة الشرائع السماوية، وقد جاءت بمنظومة متكاملة من المبادئ والقيم التي تصلح لتنظيم حياة الإنسان في كل زمان ومكان، والتي تمتاز بالمرونة والعمومية، الأمر الذي يجعلها قادرة على مواكبة المتغيرات المستمرة في المجتمعات البشرية، بما في ذلك التغيرات الاقتصادية دون أن تتعارض مع مقاصدها وأصولها الثابتة.

وقد رسمت الشريعة الإسلامية الإطار العام للنظام الاقتصادي الإسلامي من خلال مجموعة من المبادئ والقواعد العامة التي تهدف إلى تحقيق العدالة، ومحاربة الاستغلال، وضمان التوازن بين مصالح الفرد والجماعة، ومع تطور المجتمعات وظهور مستجدات اقتصادية لم تكن

[1] دويدار أسامة، مرجع سابق، ص 61-62.

موجودة من قبل، فإن الاجتهاد يمثل الآلية الأساسية لاستنباط الحلول، شريطة ألا يتعارض مع القواعد الشرعية العامة[1] .

ومن هنا، لا يمنع الإسلام الاستفادة من الوسائل والأساليب الحديثة في إدارة الاقتصاد، فعلى سبيل المثال لا يوجد مانع شرعي من اعتماد ميزان المدفوعات كأداة تحليلية توضح الوضع المالي للدولة في تعاملاتها الخارجية، سواء تعلق الأمر بالصادرات أو الواردات أو الحسابات الرأسمالية والمالية.

كذلك، فإن الإسلام لا يرفض التخطيط الاقتصادي ولا تنظيم الأسواق والمرافق، بل إن هذه المهام تقع على عاتق أهل الاختصاص من الخبراء والاقتصاديين، وتعد من فروض الكفاية، أي أن على الأمة أن تعين من يقوم بها، وإذا تركها الجميع أثموا[2]، وهذا يعكس النظرة المتكاملة للشريعة الإسلامية التي تمزج بين الثابت والمتغير، وبين المبادئ والتطبيقات العملية في سبيل تحقيق مصلحة الفرد والمجتمع.

1. مفهوم الاقتصاد الإسلامي

لقد وضع الإسلام القواعد الشاملة التي لا تخرج اجتهادات الإنسان عن حدودها، وترك التطبيقات لتطور الزمان وبروز الحاجات الإنسانية.

✎ تعريف الاقتصاد الإسلامي ومميزاته

أ. تعريف الاقتصاد الإسلامي

يعرف الاقتصاد الإسلامي بأنه العلم الذي ينظم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين أفراد المجتمع في إطار إنتاج السلع وتوزيعها وتقديم الخدمات، بهدف إشباع حاجات الإنسان، ورغم توافقه مع المفهوم الاقتصادي المعاصر من حيث السعي لتلبية حاجات الأفراد، إلا أنه يتميز عنه بكونه يهدف أيضا إلى تحقيق الحياة الكريمة المتوافقة مع القيم الإسلامية وتنمية

---

[1] أحمد محمد محمود نصار، **مبادئ الاقتصاد الإسلامي: دراسة شاملة لأسس ومبادئ الاقتصاد الإسلامي للمبتدئين**، الأردن: دار النفائس للنشر والتوزيع، 2010، ص ص 33-35.

[2] تقي الدين النبهاني، **النظام الاقتصادي في الإسلام**، بيروت: دار الأمة للنشر، ط6، 2004، ص ص 59-65.

الجوانب الروحية للإنسان[1].، فالاقتصاد الإسلامي ليس مجرد نشاط مادي، بل هو نظام متكامل من الأحكام والقواعد الشرعية التي تنظم كسب المال، طرق إنفاقه، وأوجه تنميته، وفق مبادئ العدالة والتوازن،كما يشمل تنظيم كل من الإنتاج، التوزيع، التبادل، والاستهلاك بما يتوافق مع قيم الإسلام. [2]

ويستمد هذا النظام أصوله من القرآن الكريم، السنة النبوية، مقاصد الشريعة، والاجتهادات الفقهية، إلى جانب التطبيقات العملية التي ظهرت في عهد الخلفاء الراشدين، ما يجعله مختلفا عن باقي الأنظمة الاقتصادية ذات المرجعيات الوضعية كالرأسمالية والاشتراكية. [3]

مميزات النظام الاقتصادي الإسلامي

يظهر النظام الاقتصادي الإسلامي تفرده عن الأنظمة الاقتصادية الوضعية من خلال ميزتين جوهريتين[4]:

1 .البعد القيمي والأخلاقي

لا يقتصر الاقتصاد الإسلامي على تنظيم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين أفراد المجتمع، بل يتجاوز ذلك ليولي اهتماما بالغا بالقيم الأخلاقية والمبادئ الروحية التي يستمدها من العقيدة الإسلامية، فالمعاملات الاقتصادية لا تفصل عن منظومة الأخلاق والرقابة الذاتية، مما يعكس انسجام النشاط الاقتصادي مع تعاليم الإسلام ومقاصده، على عكس الأنظمة الوضعية التي تنطلق غالبا من منطلقات مادية بحتة، تقصي القيم الدينية من ساحة الاقتصاد.

---

[1] أمين عويسي، **النظام الاقتصادي والثقافة الاجتماعية**، سوريا: دار إحياء للنشر الرقمي، 2014، ص 119.

[2] عبد الله عبد المحسن الطريقي، **الاقتصاد الإسلامي: أسس ومبادئ وأهداف**، الرياض: مؤسسة الجريسي للتوزيع والإعلان، ط11، 2009، ص 18.

[3] علي أحمد السالوس، **موسوعة القضايا الفقهية المعاصرة والاقتصاد الإسلامي**، مكتبة دار القرآن، مصر، ط7، 2002، ص ص 22، 23.

[4] أمين عويسي، **النظام الاقتصادي والثقافة الاجتماعية**، مرجع سابق، ص ص 119، 120.

2 .شمولية النظرة للعمل الاقتصادي

يختلف الاقتصاد الإسلامي عن نظيره الوضعي في نظرته لأهداف العمل الاقتصادي، فالأنظمة الوضعية تركز فقط على تحقيق أقصى إشباع للحاجات المادية في الحياة الدنيا، دون اعتبار لبعد آخر، أما الاقتصاد الإسلامي فيضيف إلى هذه النظرة بعدا أخرويا، إذ يوجه الفرد إلى تحقيق التوازن بين حاجاته الدنيوية وابتغاء الأجر في الآخرة من خلال التزامه بالقيم الشرعية في الإنتاج والاستهلاك والتعاملات المالية، مما يمنح النشاط الاقتصادي طابعا عباديا وأخلاقيا في آن واحد.

✎ قواعد الاقتصاد الإسلامي

تميز النظام الاقتصادي الإسلامي عن النظام الرأسمالي في غايته ومنطلقاته، ففي حين تعد الغاية الأساسية في الرأسمالية تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح المادي باعتباره هدفا في حد ذاته، فإن الاقتصاد الإسلامي لا يغفل الجانب المادي، بل يربطه بالبعد الروحي، إذ يوجه النشاط الاقتصادي ليكون وسيلة للتقرب إلى الله وطلب مرضاته، مما يرسخ مبادئ التعاون والتكامل داخل المجتمع الإسلامي، ويقلل من النزعة الفردية والصراعات التنافسية التي تميز الرأسمالية، ولتحقيق هذا التوازن، يستند الاقتصاد الإسلامي إلى قواعد متينة تنبع من الرؤية الشمولية للإسلام في الحياة[1]، وتنقسم هذه القواعد إلى[2]:

أولا: القواعد الثابتة

وهي القواعد النصية القطعية التي وردت في القرآن الكريم والسنة النبوية، وتشمل المبادئ التي تنظم النشاط الاقتصادي وتحدد ضوابطه وحدوده مثل:

- ✓ تحريم بعض صور الملكية والتصرف (كأكل أموال الناس بالباطل، والربا، والغش).

[1] قدي عبد المجيد، "الاقتصاد الإسلامي بين تحديات الواقع وأفاق المستقبل"، مجلة دراسات اقتصادية، ع2، 2000، ص 157.

[2] محمد شوقي الفنجري، **الوجيز في الاقتصاد الإسلامي**، القاهرة: دار الشروق، 1994، ص ص 13-19.

- ✓ وجوب ضمان حدّ الكفاية لكل فرد في المجتمع.
- ✓ حماية الملكية الخاصة ضمن ضوابط شرعية.

ورغم قلة النصوص، إلا أن عمومها وصياغتها العامة يجعلها صالحة للتطبيق في كل زمان ومكان، مهما تطورت أنماط الإنتاج أو تغيرت الظروف الاقتصادية.

ثانيا: القواعد المتغيرة

تمثل الجانب الاجتهادي المرن في الاقتصاد الإسلامي، ويشمل الأساليب والسياسات الاقتصادية التطبيقية التي تتغير بتغير الزمان والمكان، وفقا لمقتضيات المصلحة العامة ومنها:

- ✓ إجراءات تحقيق التوزيع العادل للدخل.
- ✓ السياسات الاقتصادية التي تهدف لحفظ التوازن والاستقرار.
- ✓ الوسائل التشجيعية لجذب الادخار والاستثمار.

ويناط بهذه المهمة علماء الفقه والاقتصاد عبر أدوات الاجتهاد الشرعي، بشرط ألا تخالف المبادئ الثابتة.

ثالثا: المصدر المعرفي وخصائص الثبات والمرونة

إن تنوع القواعد بين الثابت والمتغير في الاقتصاد الإسلامي يرجع إلى مصدره المعرفي، وهو الوحي الإلهي للثوابت، ما يمنحه قدرا من العصمة والتوازن، في حين أن الفكر الاقتصادي الغربي الوضعي ابتعد عن الوحي واستند فقط إلى العقل والتجربة، مما أفقده أي مرجعية ثابتة، وجعله عرضة للتقلبات والصراعات الفكرية والمصلحية، وبهذا يقدم الاقتصاد الإسلامي نموذجا متكاملا يجمع بين المبادئ الثابتة التي تضمن الانسجام مع القيم الدينية، والوسائل المتغيرة التي تتيح له المرونة والتكيف مع تطورات العصر دون أن يفقد هويته الأخلاقية والروحية.

❖ ضوابط وأسس الاقتصاد الإسلامي

لم يكن الإسلام مجرّد عقيدة دينية، بل هو نظام شامل يُنظّم حياة الإنسان بجوانبها الروحية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية. وقد تميّز الاقتصاد الإسلامي بجملة من الضوابط والأسس التي تضمن صلاحيته لكل زمان ومكان، خصوصًا من حيث مرونته، واعتداله في الإنفاق، والتزامه بالحلال والبعد عن الحرام[1]، يمكن تقسيم هذه الضوابط كما يلي: [2]

أولا: الالتزام بضوابط الشريعة الإسلامية في السياسة الاقتصادية

يرتبط تنفيذ السياسة الاقتصادية في الإسلام بجملة من الضوابط الشرعية التي تعد جزءا من التصور الإسلامي المتكامل للنشاط الاقتصادي، ومن أهمها:

- **ضابط الحلال والحرام في الإنتاج والاستثمار**: يعد هذا الضابط قاعدة أساسية، إذ يحرم الإسلام أي نشاط اقتصادي يقوم على ما هو محرم شرعا (كالخمر، القمار، الغش، الاستغلال)، ويؤكد الإسلام على أن الإنتاج لا ينبغي أن يحقق مصلحة فردية على حساب المصلحة العامة أو يلحق الضرر بالغير، تأسيسا على الحديث النبوي: "لا ضرر ولا ضرار."[3]
- **ضابط ترتيب أولويات الإنتاج**: لا يعتمد في الاقتصاد الإسلامي على منطق السوق والربح فقط، بل تراعى الأولويات وفق هرم الحاجات الشرعية[4]:
  - الضروريات (ما لا تقوم الحياة بدونها)؛
  - الحاجيات (ما يرفع الحرج عن الناس)؛
  - الكماليات (ما يزيد في رفاهيتهم).

---

[1] محمد شوقي الفنجري، مرجع سابق، ص 58.

[2] علي سعيدان، علي أحمد صالح، مرجع سابق، ص ص 16، 18.

[3] عبد الله عبد المحسن الطريقي، مرجع سابق، ص 87.

[4] علي سعيدان، علي أحمد صالح، مرجع سابق، ص 18.

ويطلب من السياسة الاقتصادية أن تلبي كل مستوى قبل الانتقال إلى المستوى الأعلى، مع التأكيد على أن الإنتاج يجب أن يكون من الطيبات، متقنا، وخاليا من الممارسات المحرمة كأكل أموال العمال أو الاحتكار، وهذا يجعل من النشاط الاقتصادي في الإسلام عبادة يتقرب بها المسلم إلى الله، كما ورد في الحديث: "إنك لن تنفق نفقة تبتغي بها وجه الله إلا أجرت عليها."[1]

ثانيا: مرونة الاقتصاد الإسلام: يتميز الاقتصاد الإسلامي بقدر عال من المرونة التشريعية، إذ أنه لا يتقيد بأساليب جامدة أو آليات ثابتة، بل يفتح المجال للاجتهاد والتكيّف مع الظروف المتغيرة، بشرط الالتزام بمبادئ الشريعة، وهذا ما يجعله قادرا على مواكبة التطورات الاقتصادية دون فقدان هويته أو مرجعيته الدينية[2].

ثالثا: الاعتدال في الإنفاق وتحري الحلال: يركز الاقتصاد الإسلامي على مبدأ الاعتدال والتوازن، ويحذر من التبذير والإسراف، كما يلزم المسلم بتحري الحلال في مكسبه وإنفاقه، ويهدف بذلك إلى بناء اقتصاد يقوم على القيم والأخلاق، ويحقق التنمية الشاملة للإنسان في الدنيا والآخرة[3].

إن الاقتصاد الإسلامي بمنظومته المتكاملة من الضوابط الثابتة والمرنة، يوفر بديلا أخلاقيا وعمليا للأنظمة الاقتصادية الوضعية، إذ يربط بين الإنتاج المادي والامتثال الأخلاقي والديني، ويجعل من العمل الاقتصادي وسيلة لعبادة الله وخدمة المجتمع، لا مجرد أداة لتحقيق الربح.

❖ مبادئ الاقتصاد الإسلامي

يرتكز النظام الاقتصادي الإسلامي على ثلاثة ركائز أو أركان أساسية، كما تعتبر المبادئ الرئيسية لتنظيمه، وهي كالأتي[4]:

---

[1] تقي الدين النبهاني، مرجع سابق، ص 68.

[2] تقي الدين النبهاني، مرجع سابق، ص 60.

[3] عبد الله عبد المحسن الطريقي، مرجع سابق، ص 66

[4] علي أحمد السالوس، مرجع سابق، ص 37.

أولا: الملكية المزدوجة (الملكية الخاصة والملكية الجماعية)

تعد الملكية من أسس الموضوعات القانونية والاقتصادية والاجتماعية والفلسفية التي اهتمت بها مختلف الدراسات، بل نستطيع بكل وضوح القول أن الموقف من الملكية يعتبر من أهم وسائل وأسس التمييز بين النظم الاقتصادية. والملكية بهذا المفهوم تشمل الخاصة التي يختص الفرد بتملكها دون غيره، والملكية العامة والتي تعرف بأنها الملك المشاع لأفراد المجتمع أو الدولة[1].

ومن مميزات الاقتصاد الإسلامي كونه يقوم على النوعين في آن واحد، لتحقيق التوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة ،وهو يعترف بهاتين المصلحتين طالما لم يكن هناك تعارض بينهما، وكان التوفيق بينهما ممكنا، أما لو حصل التعارض أو تعذر تحقيق التوازن أو التوفيق بينهما، فإن الإسلام يقدم مصلحة الجماعة على مصلحة الفرد[2].

ومن الأدلة على ذلك ما روى عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "**لا يبيع حاضر لباد**"، يعني أن يكون له سمسارا سيبيع له بسعر أعلى مما لو باع البادي بنفسه. ومن الأدلة أيضا قوله صلى الله عليه وسلم: "**لا تلقوا الركبان**"، فالمتلقي سيشتري بسعر أقل وسيبيع للناس بسعر أعلى، وهو فرد قد حرم من ذلك لكي يستفيد أكبر عدد ممكن من الناس من الشراء من الركبان أنفسهم لبيعهم بسعر أقل، ولقد أجاز بعض الفقهاء إخراج الطعام من يد محتكره قهرا وبيعه على الناس، وهكذا نرى الإسلام يقدم مصلحة الجماعة على مصلحة الفرد إذا كانت تلك الملكية ستلحق أو تؤول بضرر على الناس[3].

على هذا الأساس، يتضح جليا أن النظام الإسلامي لا يقصر الملكية على الأفراد وحدهم ولا على الدولة وحدها بل يجعلها مشتركة بينهما[4]، وبذلك يمكن القول بأن الاقتصاد الإسلامي

---

[1] عبد الله عبد المحسن الطريقي، مرجع سابق، ص 26.

[2] أحمد محمد محمود نصار، مرجع سابق، ص 41.

[3] عبد الله عبد المحسن الطريقي، مرجع سابق، ص 26.

[4] محمد شوقي الفنجري، مرجع سابق، ص 57.

يقوم على أساس الملكية المشتركة، والإسلام عندما يقرر الملكية الفردية فهو بذلك يراعي فطرة الإنسان وما جبلت عليه من حب المال، وهو بذلك يحقق للإنسان فطرته.

ثانيا: الحرية الاقتصادية المقيدة

الحرية مبدأ من المبادئ الاقتصادية الهامة في الإسلام، وتقييد الحرية الاقتصادية في الإسلام يعني إيجاد الضوابط الشرعية في كسب المال، وإنفاقه لتحقيق الكسب الحلال والنفع العام لأفراد المجتمع بما يشبع رغباتهم، وقد خالف النظام الإسلامي النظام الرأسمالي الذي أطلق حرية الكسب من غير قيود أو ضوابط وخالف النظام الاشتراكي الذي صادر الحرية ومنع الناس من التملك، وهذا الحرية مقيدة في حدود مبدأ استخلاف الله للأفراد في التملك، وتضبطها أحكام الشريعة الإسلامية من الحلال والحرام[1].

والضوابط الشرعية جعلت الحرية الاقتصادية مضبوطة بتحقيق شروط أو أمور ثلاثة هي:

- **الشرط الأول**: أن يكون النشاط الاقتصادي مشروعا ومتفقا مع مبدأ الحلال والحرام والقيم الأخلاقية. وهذا القيد يربط الاقتصاد في الإسلام بمعنى الطاعة والعبودية لله وحده، حتى تكون أفعال الناس وأعمالهم خالصة لوجه الله، فالأصل في الأشياء الإباحة إلا ما ورد النص بتحريمه، فمساحة الحلال في الاقتصاد الإسلامي واسعة، ولكن بشرط أن لا يتضمن نصا يقتضي حرمة هذا النشاط الاقتصادي، وإذا جاء نص على التحريم فيكون دفعا للضرر أو درءا للظلم أو وقاية من مفسدة أو حماية من مضرة[2]، كما حرم الإسلام على كل فرد ممارسة أي نشاط مهما كان شكله يتعارض مع أهداف الشريعة الإسلامية، ومثله الأخلاقية، وقيمه الروحية السامية، كالربا والاحتكار والغش والغبن وكل عقد فيه غرر[3]، فكل الشرائع السماوية تحرم ذلك لما فيها من أضرار اقتصادية واجتماعية.

---

[1] عيسى عبده، أحمد إسماعيل يحي، مرجع سابق، ص 140.

[2] عبد الله عبد المحسن الطريقي، مرجع سابق، ص 27.

[3] أمين عويسي، **النظام الاقتصادي والثقافة الاجتماعية**، مرجع سابق، ص ص 132، 133.

- **الشرط الثاني**: أن تتدخل الدولة لحماية المصالح العامة وحراستها بالحد من حريات الأفراد فيما يمارسونه من نشاط اقتصادي لا يتفق مع مثل الإسلام وتعاليمه، إذا أضرت أو أساءت لبقية المجتمع. ومثالها:

✓ ما فعلة النبي –صلى الله عليه وسلم– حين وزع فيء بني النضير على المهاجرين وحدهم دون الأنصار إلا رجلين فقيرين. وذلك لكي يقيم التوازن بينهم.

✓ بيع عمر السلع المحتكرة جبرا من محتكريها بسعر المثل.

✓ تحديد الأسعار منعا لاستغلال الناس والإضرار بهم.

✓ نزع الملكية الخاصة للمنفعة العامة ... الخ[1].

- **الشرط الثالث**: تربية المسلم على أن يؤثر بمصلحة نفسه لمصلحة غيره، فيتوقف عن كل ما يحقق له النفع ويضر بالآخرين، ويرجع سبب تقييد الإسلام للحرية الاقتصادية إلى عدة أمور منها[2]:

1. أن المالك الحقيقي للمال هو الله عز وجل. وله الحق سبحانه أن يحدد تصرفاتهم وفق ما يعلمه من حالهم وما يصلح شؤونهم.
2. عدم الإضرار بحقوق الآخرين أو المصلحة العامة.
3. إلزام الجماعة بالقيام بما يجب من واجبات عامة، كإنشاء دور التعليم والمستشفيات، والطرق، والخدمات العامة.
4. حماية مصالح بعض الفئات المحتاجة من منافسة الغير لهم، كما هو الحال في مصارف الزكاة والإلزام بالنفقة على الأقارب، والضرائب عند الحاجة الماسة إليها.

ومن هنا فإن حق الملكية الخاصة أو الفردية يقيده بقيد الصالح العام، وهو أن يدور في فلك المنفعة الجماعية للدولة. ولذلك فإذا كان الإسلام يقر الحرية الاقتصادية، فإنه يميز بينها وبين الشراهة في الطمع وعدم المشروعية، بما يحقّق التوازن بين المصالح الفردية والجماعية[3].

---

[1] علي أحمد السالوس، مرجع سابق، ص 40.

[2] عبد الله عبد المحسن الطريقي، مرجع سابق، ص 28.

[3] محمد شوقي الفنجري، مرجع سابق، ص ص 62، 63.

❖ التكافل الاجتماعي

من الحقائق الثابتة أن أفراد النوع البشري يتفاوتون في الصفات الجسدية والنفسية والفكرية، وبناء على هذا التفاوت في المواهب والإمكانيات ومقدار التحمل والبذل، فإن هناك تفاوت سيكون في إيجاد نوعية العمل، وبالتالي مقدار الحصول على المال[1]، وبالتالي سيكون هناك أفراد في المجتمع معوزين، لا يجدون كفايتهم من المال الذي ينفقونه على حاجياتهم الضرورية، ولهذا جاءت عدة تشريعات إسلامية لتحقيق التكافل والتعاون وسد النقص لدى أهل الاحتياج من أفراد المجتمع ومنها[2]:

1. الزكاة لسد حاجات المعوزين.
2. إعطاء بيت المال لأهل الحاجات.
3. الإنفاق الواجب على الأقارب ومن تلزمه نفقته.
4. النهي عن الإسراف والبذخ تحقيقاً للتوازن الاجتماعي ومراعاة لنفوس المحتاجين.
5. شرعت الكفارات والصدقات والقروض والهبات وصدقة الفطر والأضاحي والعقيقة وغيرها لتحقيق مبدأ التكافل والتعاون بين أفراد المجتمع.

نخلص في الأخير إلى أن الحرية الاقتصادية مقيدة في حدود مبدأ الاستخلاف، ولا بد أن تتوافق وتضبط مع حرية الآخرين في المجتمع تماشيا مع المصالح الجماعية، وتضبطها أحكام الشريعة الإسلامية من الحلال والحرام. ويترتب على ذلك نتيجتين هما[3]:

- التزام الدولة بمراقبة الأنشطة التي يقوم بها الأفراد قصد استبعاد المساوئ والأضرار مع تهيئة الشروط الموضوعية لتشجيع الرقي والازدهار للأفراد. وبذلك تكفل الدولة بتدخلها حماية المصالح العامة، وحراستها بالحد من حريات الأفراد فيما يمارسونه من نشاط اقتصادي لا يتفق مع مثل الإسلام وتعاليمه.
- إلزام الأفراد الذين ينجحون ويتحصلون على فائض يزيد عن حاجاتهم أن يستثمروا ذلك الفائض في مساعدة المحتاجين من الأفراد داخل المجتمع، لضمان التكافل الاجتماعي والتوازن بين مصالح أفراد المجتمع.

---

[1] علي أحمد السالوس، مرجع سابق، ص ص 38، 39.

[2] أمين عويسي، **النظام الاقتصادي والثقافة الاجتماعية**، مرجع سابق، ص ص 133، 134.

[3] عبد الله عبد المحسن الطريقي، مرجع سابق، ص ص 27، 28.

الخاتمة:

مما لا شك فيه أن دراسة الاقتصاد السياسي تعد من المحطات العلمية البالغة الأهمية، خاصة لطلبة القانون، بالنظر إلى الترابط الوثيق بين النظام الاقتصادي والنظام القانوني، وكذا ارتباطهما المشترك بالنظام السياسي، فالاقتصاد السياسي لا يعنى فقط بدراسة العلاقات الاقتصادية المجردة، بل يتجاوز ذلك نحو تحليل البنية القانونية التي تنظم تلك العلاقات، مما يجعل فهمه ضرورة لفهم الأسس التي يقوم عليها التنظيم العام للمجتمع.

لقد توجه علم الاقتصاد الحديث نحو تحليل السلوك الاقتصادي للفرد والمجتمع من أجل معالجة الإشكاليات الاقتصادية الناجمة عن محدودية الموارد وتعدد الحاجات، وهو بذلك يسعى إلى توجيه القرارات الاقتصادية نحو الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، بما يحقق التوازن بين الإمكانيات والطموحات، ومن هنا تتجلى أهمية الاقتصاد السياسي كأداة معرفية تسهم في توجيه الأفراد وصناع القرار نحو اتخاذ خيارات رشيدة، اعتمادا على تحليل واقعي للظروف الاقتصادية والاجتماعية.

كما يقوم الاقتصاد السياسي على محاولة اكتشاف القوانين التي تتحكم في سير النشاط الاقتصادي، وتقديم الآليات التي تضمن تحقيق أقصى إشباع ممكن للحاجات الإنسانية في ظل ندرة الموارد، فهو لا يكتفي بدراسة الظواهر الاقتصادية في حد ذاتها، بل يسعى إلى ربطها بسياقاتها الاجتماعية والتاريخية، مما يجعله علمًا مركبا يعكس البنية العميقة للمجتمعات ويعزز فهمها.

ويعد هذا العلم انعكاسا لعلاقتين أساسيتين: **العلاقة الأولى** بين الإنسان والطبيعة من خلال استغلال الموارد، و**الثانية** بين الإنسان والإنسان من خلال العلاقات الإنتاجية والتوزيعية والاستهلاكية، لذلك فإن دراسة الاقتصاد السياسي تتيح فهما معمقا لمكونات النشاط الاقتصادي من إنتاج وتبادل وتوزيع واستهلاك، بالإضافة إلى ما يتفرع عنها من مفاهيم كالدخل، الادخار، الاستثمار، والتمويل، وغيرها من الظواهر التي تعد مركزية في الاقتصاد المعاصر.

ومن خلال دراستنا لمقياس الاقتصاد السياسي، يمكننا أن نستخلص بأنه من أعرق فروع المعرفة الاقتصادية، نشأ ضمن تطور الفكر الاقتصادي الكلاسيكي، وتطور عبر مختلف المدارس الاقتصادية الحديثة والمعاصرة، متكيفا مع تحولات الأنظمة الاقتصادية، سواء كانت رأسمالية أو اشتراكية أو إسلامية، ومع تنوع طرق الإنتاج وأساليب التوزيع فيها، وعليه فإن فهم الاقتصاد السياسي يعد مدخلا أساسيا لأي محاولة لتحليل الواقع الاجتماعي والاقتصادي، واستشراف آفاق تطوره.

ومع تسارع التحولات الاقتصادية العالمية، وتفاقم التحديات المتعلقة بعدالة توزيع الثروات، والاختلالات الهيكلية التي تمس الاقتصادات الوطنية، تبرز الحاجة الملحة لفهم الاقتصاد السياسي كأداة تحليلية واستراتيجية لفك شيفرة العلاقات المعقدة بين السلطة والثروة، وبين القانون والاقتصاد، وبين الدولة والأسواق، فليس الاقتصاد السياسي مجرد مبحث نظري جامد، بل هو علم دينامي، يتطور بتطور البنية الاجتماعية والسياسية للمجتمعات، ويتفاعل باستمرار مع تغير السياقات الجيو–اقتصادية الدولية.

وفي السياق المعاصر، حيث تتقاطع الأزمات المناخية مع أزمات الطاقة والغذاء، وتتجدد النقاشات حول أدوار الدولة والأسواق في تسيير النشاط الاقتصادي، يعود الاقتصاد السياسي ليحتل مركز الصدارة، لا باعتباره علما يكتفي بالوصف، بل كعلم نقدي يسعى لتفسير آليات إنتاج التفاوتات الاجتماعية، وتحليل أنماط السيطرة الاقتصادية، واقتراح سبل التدخل لإعادة التوازن وإرساء العدالة الاقتصادية.

كما أن الأهمية التعليمية لهذا المقياس لا تنحصر في تمكين الطالب من المفاهيم والنظريات، بل تمتد إلى بناء وعي نقدي يمكنه من قراءة الواقع الاقتصادي بشكل متكامل، وفهم أبعاد السياسات الاقتصادية الوطنية والدولية، والقدرة على التمييز بين مختلف النماذج الاقتصادية ومضامينها الإيديولوجية والعملية، وهذا ما يجعل من دراسة الاقتصاد السياسي ضرورة فكرية وأخلاقية في آن واحد، خاصة في زمن تتسارع فيه اللامساواة وتزداد فيه الحروب الاقتصادية والمنافسات الجيواستراتيجية.

وفي النهاية، فإن الاقتصاد السياسي هو علم يعيد للعلوم الاجتماعية أهميتها في تفسير السلوك البشري الجماعي، ويوفر إطارا شاملا لفهم التفاعلات بين القوى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، لذلك فإن إدماجه ضمن التكوين الجامعي يعتبر استثمارا حقيقيا في إنتاج وعي نقدي ومستنير، قادر على المشاركة الفاعلة في رسم السياسات العامة وصياغة الخيارات الاقتصادية المستقبلية في ضوء مبادئ العدالة والكفاءة والاستدامة.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

1- الكتب

1. أبو حمد رضا صاحب، **الخطوط الكبرى في الاقتصاد الوضعي**، عمان: دار مجدلاوي للنشر، 2006.
2. احمد صادق سعد، **تاريخ مصر الاجتماعي-الاقتصادي في ضوء النمط الاسيوي للإنتاج**، بيروت: دار ابن خلدون، 1979.
3. أحمد فريد مصطفى، سهير السيد محمد حسن، **تطور الفكر والوقائع الاقتصادية**، مصر: مؤسسة شباب الجامعة، 2000.
4. أحمد محمد محمود نصار، **مبادئ الاقتصاد الإسلامي: دراسة شاملة لأسس ومبادئ الاقتصاد الإسلامي للمبتدئين**، الأردن: دار النفائس للنشر والتوزيع، 2010.
5. إسماعيل محمد هاشم، **المدخل إلى أسس علم الاقتصاد**، الإسكندرية: المكتب العربي الحديث، 1973.
6. إسماعيل محمد هاشم، **المدخل إلى أسس علم الاقتصاد**، الإسكندرية: المكتب العربي الحديث، 1973.
7. إسماعيل محمود علي، **تاريخ الفكر الاقتصادي**، مصر: مكتبة الوفاء القانونية، 2011.
8. أوسكار لانج، **الاقتصاد السياسي، القضايا العامة**، تر: راشد البراوي، مصر: دار المعارف، 1966.
9. باتلر إيمون، **المدرسة النمساوية في الاقتصاد: مقدمة موجزة**، تر: محمد فتحي خضر، القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2013.
10. باقر طه، "الشرائع والتنظيمات القانونية في حضارة وادي الرافدين"، مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد 27، 1976.
11. البلاوي حازم، **أصول الاقتصاد السياسي**، الإسكندرية: منشأة المعارف، 1974.
12. البلاوي حازم، **النظام الاقتصادي الدولي المعاصر**، الكويت: عالم المعرفة، 2000.
13. البلاوي حازم، **دليل الرجل العادي الى تاريخ الفكر الاقتصادي**، القاهرة: دار الشروق، ط1، 1995.
14. البطراوي تامر، **أبحاث في الاقتصاد السياسي: النظرية الاقتصادية الكلية عرض ومناقشة**، الاسكندرية: دار بيبول، ط1، 2017.

15.البطراوي تامر، **أبحاث في الاقتصاد السياسي**، الإسكندرية: دار بيبول الأزاريطة، 2017.
16. بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2004.
17.بن حمودة سكينة، **دروس في الاقتصاد السياسي**، الجزائر: دار الحديث للكتاب، 2014.
18.بوقرة رابح، خبابة عبد الله، **الوقائع الاقتصادية من التاريخ القديم إلى بداية القرن الواحد والعشرين**، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2016.
19.بيومي زكريا محمد، **مبادئ الاقتصاد**، القاهرة: دار النهضة العربية، 1986.
20.تقي الدين النبهاني، **النظام الاقتصادي في الإسلام**، بيروت: دار الأمة للنشر، ط6، 2004.
21.تودورو مايكل، **التنمية الاقتصادية في العالم الثالث**، تر: عبد الحميد الغزالي، الرياض: دار المريخ، 2001.
22.جاسم سلطان، **خطوتك الأولى نحو فهم الاقتصاد**، المنصورة: مؤسسة أم القرى للترجمة والتوزيع، ط2، 2010.
23. جراية الصادق، **الوجيز في الاقتصاد السياسي**، الوادي: مطبوعة منصور، الجزائر، 2023.
24.جمعة محمد لطفي، **محاضرات في تاريخ المبادئ الاقتصادية والنظامات الأوروبية**، القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2012.
25.الحداد معاوية عثمان، **القواعد القانونية لجذب الاستثمار الأجنبي**، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2015.
26.خلفي علي، **المدخل إلى علم الاقتصادي**، الجزائر: دار أسامة، 2009.
27.دويدار محمد حامد، مجدي محمود شهاب، **الاقتصاد السياسي: تاريخ علم الاقتصاد السياسي–الاقتصاد السياسي والرأسمالي**، بيروت: الدار الجامعية، 1989.
28.دويدار محمد، **مبادئ الاقتصاد السياسي**، ج1، الإسكندرية: الدار الجامعية الجديدة، 1993.
29.دويدار محمد، **مبادئ الاقتصاد السياسي**، ج1، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1981.
30.دويدار محمد، **مناهج البحث في الاقتصاد**، القاهرة: دار النهضة العربية، 2012.
31.راتب نجلاء عبد الحميد، **الاقتصاد والمجتمع**، دمشق: مطبعة رياض.
32.الرزاز محمد أحمد، **مبادئ الاقتصاد السياسي**، القاهرة: دار النهضة العربية، 2011.
33.زغلول خالد سعد، **الاقتصاد السياسي**، مصر: دار الوفاء القانونية، ط1، 2001.
34.زكريا عبد الحميد، **تاريخ الفكر الاقتصادي: من العصور القديمة حتى الفكر الكلاسيكي**، بيروت: دار النهضة العربية، 2014.
35.ساقور عبد الله، **الاقتصاد السياسي**، عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2004.
36.السالوس علي أحمد، **موسوعة القضايا الفقهية المعاصرة والاقتصاد الإسلامي**، مكتبة دار القرآن، مصر، ط7، 2002.
37.ساي جون باتيست، **مبادئ الاقتصاد السياسي**، تر: أحمد شوقي، القاهرة: دار النهضة العربية، 2004.
38.السبهاني عبد الجبار، **الوجيز في الفكر الاقتصادي**، الاردن: دار وائل للطباعة والنشر، 2001.

39. سلامة موسى، **الاشتراكية**، القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2012.
40. شريف، مصطفى، **المدارس الاقتصادية: من الاقتصاد الكلاسيكي إلى الاقتصاد المعاصر**، القاهرة: دار الفكر العربي، 2013.
41. شطيبي حنان، "محاضرات في مقياس مدخل للاقتصاد"، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2017-2018.
42. الشمري ناظم محمد نوري، محمد موسى الشروف، **مدخل في علم الاقتصاد**، عمان: دار زهران، 1999.
43. شوقي أحمد دنيا، **علماء المسلمين وعلم الاقتصاد: ابن خلدون مؤسس علم الاقتصاد**، السعودية: دار معاذ للنشر والتوزيع، 1993.
44. شومبيتر جوزيف، **تاريخ التحليل الاقتصادي**، ج 01، تر: حسن عبد الله بدر، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة والنشر، ط1، 2005.
45. صفوت أحمد عبد الحفيظ، **دور الاستثمار الأجنبي في تطوير أحكام القانون الدولي الخاص**، الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية، 2006.
46. الطريقي عبد الله عبد المحسن، **الاقتصاد الإسلامي: أسس ومبادئ وأهداف**، الرياض: مؤسسة الجريسي للتوزيع والإعلان، ط11، 2009.
47. عبد المولى محمود، **تطور الفكر الاقتصادي والاجتماعي عبر العصور**، الشركة التونسية للتوزيع، ط1، 1979.
48. عطا الله ماجد أحمد، **إدارة الاستثمار**، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2011.
49. عطية وسام مجدي، **الآليات القانونية والاقتصادية لتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر بين النظرية والتطبيق** الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية، 2012.
50. عمارة رانيا محمود عبد العزيز، **مبادئ علم الاقتصاد**، القاهرة: مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، 2016.
51. عوض الله زينب حسين، سوزي عدلي ناشد، **مبادئ الاقتصاد السياسي**، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2007.
52. عويسي أمين، **النظام الاقتصادي والثقافة الاجتماعية**، سوريا: دار إحياء للنشر الرقمي، 2014.
53. الفنجري محمد شوقي، **الوجيز في الاقتصاد الإسلامي**، القاهرة: دار الشروق، 1994.
54. القريشي مدحت، **تطور الفكر الاقتصادي**، الاردن: دار وائل للنشر، ط1، 2008، ص39.
55. كبه إبراهيم، **دراسات في الاقتصاد وتاريخ الفكر الاقتصادي**، ج1، بغداد: مطبعة الإرشاد، ط1، 1970.
56. لعشب محفوظ، **الوجيز في القانون الاقتصادي: النظرية العامة وتطبيقاتها في الجزائر**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1993.
57. محجوب رفعت، **الاقتصاد السياسي**، ج01، مصر: دار النهضة العربية، 1975.
58. محمد حلمي مراد، **أصول الاقتصاد**، ج 01، القاهرة: دار النهضة العربية، 1961.
59. محمد عبد الحميد، **الفكر الاقتصادي الإسلامي: دراسة مقارنة**، عمان: دار الفكر، 2002.
60. مطر نهل، ذيب شوتر رضوان، وليد العمار، **النقود والبنوك**، عمان: مؤسسة آلاء للطباعة والنشر، ط1، 1996.

61.المعموري كاظم، **تاريخ الأفكار الاقتصادية**، الاردن: دار الحامد، ط1، 2012.
62.مندور أحمد محمد وآخرون، **مقدمة في الاقتصاد الجزئي**، الناشر: قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2001.
63.مندور أحمد محمد، **مقدمة في الاقتصاد**، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2004.
64.نامق صلاح الدين، **قادة الفكر الاقتصادي**، القاهرة: دار المعارف، (د.س.ن).
65.الوادي محمود وآخرون، **الأساس في علم الاقتصاد**، الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2007.
66.والرشتاين إيمانويل، **النظام العالمي الحديث**، تر: فايز الصياغ، بيروت: دار الفارابي، 2006.
67.يسري عبد الرحمن، **الاقتصاد السياسي: دراسة في الأنظمة الاقتصادية**، القاهرة: دار النهضة العربية، 2002.

2- المجلات العلمية:

1. أسامة سعيد، "استقراء الأفكار النقدية عند المقريزي: دراسة تحليلية لكتاب النقود الإسلامية المسمى بشذور العقود في ذكر النقود"، مجلة جامعة تشرين، العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 37، العدد 02، 2015.
2. البكري جواد كاظم، "دورات الأعمال في المدرسة النمساوية، مع إشارة إلى نموذج قائمة الكلف الصغيرة"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 02، ع 09، 2008.
3. حميش عبد الحق، "الفكر الاقتصادي عند العلامة ابن خلدون مقارنا مع النظريات الاقتصادية الحديثة"، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 13، ع 02، 2006.
4. طرطار أحمد، "بعض آراء المقريزي الاقتصادية والوقائع المواكبة لعصره: النقود نموذجا"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 01، العدد 01، 2007.
5. عبد رحمان يسري أحمد، "إسهام عبد الرحمان ابن خلدون في الفكر الاقتصادي: عرض وتحليل وتقييم"، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 13، العدد 02، 2006.
6. قدي عبد المجيد، "الاقتصاد الإسلامي بين تحديات الواقع وأفاق المستقبل"، مجلة دراسات اقتصادية، ع2، 2000.

3- الدراسات غير المنشورة:

أ. أطروحات الدكتوراه:

1. بويلي سكينة، "الفكر الاقتصادي عند ابن خلدون والمقريزي"، (أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص اقتصاد إسلامي، كلية العلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2015).
2. عويسي أمين، "دراسة مقارنة لأهم النظم الاقتصادية كمحاولة لبناء: "نموذج نظري لنظام اقتصادي إسلامي"، (أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل والاستشراف الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة 2، 2016).

ب. المحاضرات:

1. بالي حمزة، "محاضرات في مقياس تاريخ الفكر الاقتصادي"، مقدمة لطلبة سنة ثانية علوم اقتصادية، شعبة العلوم الاقتصادية، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، 2020-2021.

2. بقة حسان، "محاضرات في المدخل للاقتصاد السياسي"، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الأولى ليسانس، قسم التعليم الأساسي للحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمن ميرة – بجاية، 2022/2021.
3. حيزية لصاق، "محاضرات في مدخل لعلم الاقتصاد"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير – قسم العلوم المالية والمحاسبة، جامعة العقيد آكلي محند أولحاج – البويرة، 2017-2018.
4. سعيدان علي، علي أحمد صالح، "دروس في الاقتصاد السياسي"، محاضرات غير مطبوعة، ملقاة على طلبة السنة الأولى حقوق، كلية الحقوق بن عكنون، الجزائر، 2006.
5. مراد مختاري، "مطبوعة في مقياس تاريخ الوقائع الاقتصادية"، موجهة لطلبة سنة أولى علوم اقتصادية جدع مشترك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2019/2018.

المراجع باللغة الأجنبية:

- **المراجع باللغة الفرنسية**

A. Les livres

1. Barre Raymond, **Économie Politique**, Paris : Presses Universitaires de France,1959.
2. Bertrand Blancheton, **Maxi fiches de Sciences économiques**, Paris : Dunod, 2009.
3. Deleplace Ghislain et Lavialle Christophe, **Histoire de la pensée économique**, Dunod, Paris, 2008.
4. Diouf Mokhtar, **Economie politique pour l'Afrique**, Dakar : NEAS Agence universitaire de la francophonie, 1991.
5. Dowidar Mohamed H., **L'économie politique une science sociale**, édition François Maspero, Paris, 1981.
6. Frieden, Jeffry A., Lake, David A, **International Political Economy: Perspectives on Global Power and Wealth**, Routledge, 2000.
7. Khafrabi Mohamed Zine, **Techniques comptables**, 5eme éd, tome 1, Berti édition. Alger, 2002.
8. Savy Robert, **Droit public économique**, Paris : Dalloz, 2éme éd, 1977.
9. SAY Jean-Baptiste, **Traité d'économie politique**, Institut Coppet, Paris, 2011. (Œuvre diffusée par l'Institut Coppet, Paris).

B. Rapport

1. Jean-Christophe Angaut, Un Marx feuerbachien?, Renault, Emmanuel;. Lire les Manuscrits de 1844, PUF, Pagination non précisée, 2008.

- **المراجع باللغة الانجليزية:**

A. Books:

1. Mankiw Gregory, **Principles of Economics**, Cengage Learning, 8th Ed, 2018.

B. Articles and Report:

1. Bhekuzulu Khumalo, “Defining Economics in the Twenty First Century”, International Advances in Economic Research, Vol 18, issue 01, 2012.
2. Borghesi, S., Neumayer, E, "Human needs and the political economy of global environmental change", Global Environmental Change, 2008, Vol 18, issue 02.
3. Friedman, M, "The role of monetary policy", American Economic Review, vol 58, N°1, 1968.
4. Michael A. Wilkinson, Hjalte Lokdam, “Law and Political Economy”, LSE Law, Society and Economy Working Papers, 7/2018.
5. Reuss Alejandro, “The Power of Capital: An Introduction to Class, Domination, and Conflict.”, An ECI Teaching Module on Social and Economic Issues, Economics in Context Initiative, Global Development Policy Center, Boston University, 2020.
6. Sarwat Jahan and Ahmed Saber Mahmud, “What Is Capitalism?”, BACK TO BASICS-- Finance & Development, 2015.
7. Scott, Bruce R., "The Political Economy of Capitalism», Harvard Business School Working Paper, 2006, N° 07-037.
8. Sema Yilmaz Genç, “The Historical Evolution of the Capital Accumulation in the Capitalist System”, International Journal of Business and Social Science, Vol 2, N° 9, 2011.
9. Susan Grant, “The basic economic problem”, Cambridge IGCSE® and O Level Economics Coursebook, Cambridge University Press, 2nd Ed.
10. Werner Bonefeld, “Capitalist accumulation and its historical foundation and logical premise: on primitive accumulation”, Critique, Vol 51, N° 1, 2023.

C. Site web:

1. ————, “Who invented capitalism?”, The Editors of Encyclopaedia Britannica, Published on Mar. 20, 2025, available site web 02/04/2025, time 14:31 a.m, https://www.britannica.com/question/Who-invented-capitalism
2. ————,“ Political Economy”, CFI Team, available site web 22/02/2025, time 15:50 a.m https://corporatefinanceinstitute.com/resources/economics/political-economy/
3. ————, “Fundamental Problems Of Economic**”,** eGyanKosh**,** available site web 03/03/2025, time 16:15 a.m, http://egyankosh.ac.in//handle/123456789/13462
4. ————,“What is the relationship between math and economics? ”, Quora, available site web 23/02/2025, time 21:40 p.m https://www.quora.com/What-is-the-relationship-between-math-and-economics
5. Robert L. Heilbroner & Peter J. Boettke,, “Capitalism”, The Editors of Encyclopaedia Britannica, Article History, Published on Mar. 20, 2025, available site web 01/04/2025, time 10:28 a.m, https://www.britannica.com/money/capitalism
6. Lorraine, “The Nature of the Economic Problem”, Published on 3 April 2024, available site web 25/02/2025, time 11:00 a.m, https://www.savemyexams.com/igcse/economics/edexcel/17/revision-notes/the-market-system/the-economic-problem/the-nature-of-the-economic-problem/
7. Saddique Ansari , “The Economic Problem”, Published on January 13, 2020, available site web 24/02/2025, time 20:06 p.m, https://www.economicsonline.co.uk/competitive_markets/the_economic_problem.html/